

مركز البحوث العربية والأفريقية      مركز المجتمع المدني  
القاهرة      جامعة ناقل

# المجتمع المدني

## ودوره في التكامل الأفريقي

تحرير

د. حمدي عبد الرحمن

عزة خليل



**إهداء 2005**

**مركز البحوث العربية و الإفريقية**

**القاهرة**

مركز البحوث العربية والأفريقية      مركز المجتمع المدني  
(القاهرة)      (جامعة ناتال)

## المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي



تحرير: د. حمدي عبد الرحمن  
عزة خليل

اسم الكتاب : المجتمع المدني ودوره فى التكامل الإفريقى  
تحرير : د. حمدى عبد الرحمن - عزة خليل  
إعداد فنى : ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية والإفريقية - ١٠/٨ ش المنيل - منيل الروضة  
القاهرة - ت/ف : ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكتروني : [arc@ie-eg.com](mailto:arc@ie-eg.com)  
Web Site : [aarcegypt.org](http://aarcegypt.org)

جرافيك للفلاف : إسلام حنفى  
مراجعة لغوية : علاء فاروق  
الطبعة الأولى : ٢٠٠٤  
الناشر :

**المدينة برس**  
طباعة - نشر - تمويل إعلامي  
٠١٠٥٤٧٥٧٤٧ - ٧٤٠٥٠٥٧  
All Madina Press

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١٥٢٢٠  
الترقيم الدولى : ٩٧٧-٦١٣٠-٠٧-٠



## المحتويات

- تصدير ..... ٥
- مقدمة للتحرير ..... ٧

### القسم الأول

- ورقة العمل للرئيسية والمداخلات ..... ١١

#### الفصل الأول: المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا. رؤية من الشمال

- الأفريقي ..... ١٣

حمدي عبد الرحمن

#### الفصل الثاني: المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتحدي العولمة ... ٧٠

سمير أمين

#### الفصل الثالث: تجارب التكامل الأفريقي ودور المجتمع المدني ..... ٩٠

- ١- المجتمع المدني في إطار العلاقات العربية الأفريقية ..... ٩٠

إبراهيم السوري

- ٢- نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني ..... ٩٩

عبد الغفار شكر

- ٣- خبرة شخصية حول التكامل الأفريقي ..... ١٠٩

مراد غالب

## القسم الثاني

التعقيبات والمناقشات ..... ١١٣

## القسم الثالث

البرنامج البحثي والدراسي حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

عرض البرنامج ..... ١٩٢

إمران فلوديا- مامو موشي

المناقشات العامة عرض: ..... ١٩٨

عزة خليل

الملاحق: ..... ٢٠٨

ملحق: قائمة بأسماء المشاركين ..... ٢٠٩

- جدول الأعمال ..... ٢١١

- قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية والأفريقية ..... ٢١٤

## تصدير

لهذا الكتاب أكثر من دلالة، فهو تحقيق للقاء تمتد أطرافه بين أقصى جنوب القارة وشمالها، من جامعة ناتال في ديربان بجنوب أفريقيا إلى مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة، وهم الذين اجتمعوا في ورشة عمل بالقاهرة بين ٢٧ و ٢٨ فبراير عام ٢٠٠٠ حول دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي. والدلالة الثانية هي أنه حول موضوع جامع لحلم أبناء القارة الأفريقية، حلمهم في التكامل الأفريقي، وحلمهم أن تلعب شعوب القارة ومجتمعها الشعبي الديمقراطي الدور الأبرز في هذه المحاولة. وقد كانت القاهرة يوما مقرا لاتعداد مؤتمرات الشعوب الأفريقية والآسيوية عام ١٩٥٨، وكانت جنوب أفريقيا آخر صروح الاستعمار الاستيطاني الذي سقط عام ١٩٩٥.. ومن هنا تتجدد الآمال، عبر لقاء مجموعة متقنين وعلماء من أقصى أطراف القارة، لمواصلة ما انقطع...

والكتاب هو مساهمة أبناء شمال أفريقيا في النقاش الذي بادر بافتتاحه أبناء الجنوب الأفريقي، ويتبناه مركز غير حكومي في القاهرة يسعى لتعبئة الجهود العربية الأفريقية منذ عام ١٩٨٧ في أطر متعددة علمية وشعبية، "ومركز المجتمع المدني" الذي هو تعبير عن حركة المجتمع المدني الزاخرة في جنوب أفريقيا من خلال جامعة ناتال على الشاطئ الشرقي لهذه البلاد الغنية بالإمكانيات.

وحول ورقة العمل الأساسية التي صاغها أستاذ فاضل هو الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية ورئيس البرنامج المصري للدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، التفت عدد من الباحثين من عدد من الدول العربية والأفريقية مع زملائهم من أبناء الجنوب. وجاءت أوراق التعقيبات والمناقشات المختلفة غنية بالآراء التي نجحت الباحثة عزة خليل من مركز البحوث العربية والأفريقية في بلورتها، كما بلور تعاونها مع أستاذها الفاضل وضع مادة الكتاب بهذا الشكل المناسب.

وجدير بالذكر أن الورشة قد حضرها حوالي أربعين مشاركا من السودان وموريتانيا وتونس والجزائر وليبيا ومصر وغانا وجنوب أفريقيا (قائمة الحضور منشورة في نهاية الكتاب). ومثل الحضور عددا من الجامعات ومراكز البحث الحكومية وغير الحكومية من بلدان أفريقية مختلفة. فكان هناك حضور من جامعة



الجزائر و مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية- بالجزائر وجامعة تونس  
وجامعة الخرطوم و جامعة للفتح بليبيا، ومنتدى العالم الثالث - دكار .

هذا إلى جانب لفيف من الباحثين المعبرين عن هيئات بحثية وجامعات  
ومنظمات غير حكومية عاملة في مصر، مثل معهد للدراسات والبحوث الأفريقية  
- جامعة القاهرة، وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية- جامعة القاهرة، وكليات  
الآداب و الإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية التابعة لجامعة القاهرة. كما حضر  
أيضا أساتذة من جامعة أسبوط (بجنوب مصر) وجامعة الزقازيق (ببلنا مصر).  
وحضر باحثون ومسؤولون من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي- بالقاهرة  
ومعهد للدراسات والبحوث العربية والجمعية الأفريقية بالقاهرة والمنظمة العربية  
لحقوق الإنسان و منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية. وذلك بالإضافة إلى  
ممثلي مركز البحوث العربية والأفريقية ومركز المجتمع المدني.

وتعد ورشة العمل والكتاب حلقة في سلسلة مناقشات دارت على مستوى  
القارة، حول موضوع التكامل الأفريقي، إقليميا وقاريا، وسوف يحتشد الجميع في  
"مابوتو" بموزمبيق خلال نفس العام ٢٠٠٤ لمناقشة شاملة وتكاملية حول  
الموضوع.

وسوف توضع خلاصة هذا الكتاب بالإنجليزية أمام حشد "مابوتو"، لنشهد بعد  
ذلك أشكالا أخرى لتطوير الحوار، وتنفيذ برنامج علمي بالجامعات والهيئات  
الثقافية المختلفة حول دور المجتمع المدني في التكامل الأفريقي. ونأمل أن تتسع  
دائرة الحوار، وأن تتحمل القوى الشعبية والديمقراطية مسئوليتها بالفعل على  
مستوى القارة.

**حلمي شعراوي**

**القاهرة صيف ٢٠٠٤**

## مقدمة التحرير

يأتي هذا للكتاب ثمرة لتعاون مركز البحوث العربية والأفريقية مع مركز المجتمع المدني في جامعة ناتال بجنوب أفريقيا. وقد بدأ هذا التعاون في إطار البرنامج للطموح حول "دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقية" الذي يادر به مركز المجتمع المدني في جامعة ناتال، وعقدت في سياق ورشة عمل لها نفس العنوان في القاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ فبراير عام ٢٠٠٤. ويعبر هذا البرنامج عن قناعة مشتركة لدى المركزين بوجود دور شاغر للمجتمع المدني فيما تسعى إليه البلدان الأفريقية من تحولات. وذلك في الوقت الذي باتت فيه تلك البلدان في حاجة ماسة إلى تحولات عميقة تؤدي بها من جهة إلى تطوير نظمها الإنتاجية والاجتماعية، ومن جهة أخرى إلى التصدي لما تدفع فيه من مرحلة جديدة من العلاقات غير المتكافئة في النظام العالمي، والتي تؤدي إلى مزيد من نهب مواردها وتعطيل طاقاتها البشرية وتصاعد موجات الإفقار المتتالية لشعوبها.

و انبعثت فكرة البرنامج أيضا من القناعة بأن تصدي البلدان المستغلة ذات الوضع الأضعف في ميزان القوى العالمي، لن يتأتى في اللحظة الراهنة من المشهد العالمي، سوى بتضامنها معا، كما تتكثل بالفعل الدول صاحبة النفوذ والهيمنة. وقد نشأت أفكار ومشروعات التكامل في سياق محاولات النهوض المتعددة للقارة، والتي ترلوح في مضامينها وأهدافها وصلتها بالنظام العالمي. وحيث كانت الحصيلة دائما غير متناسبة مع حجم الطموحات، فقد نشأت فكرة أن الاتفاقات والعلاقات والاتصالات الدولية في السياق الرسمي لن تسفر عن مردود حقيقي في واقع الفرد الأفريقي، إلا إذا تولكت وتلاحمت مع علاقات وصلات وتضامن ونضال مشترك بين الشعوب الأفريقية أيضا. وهكذا رسمت هذه القنوات خطوط هذا البرنامج للطموح الذي يجد رسالته في تنمية دور المجتمع المدني في عمليات التكامل بين الشعوب الأفريقية.

وتأكيدا على أهمية العلم والبحث العلمي في عمليات التحول المرجوة، ومع إبراك ما يولجه عملية البحث العلمي في أفريقيا من قصورات وتعثرات، فإن البرنامج يسعى من خلال الجهد العلمي والبحثي إلى تضييق مكنين معا، وهما المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والبحثي. وبناء على ذلك، يحتوي البرنامج على شقين يرتبط الأول بتطوير المعرفة حول المجتمع المدني وتأسيس قاعدة

معلومات وشبكة بين النشطاء والباحثين حول هذا الموضوع، أما الشق الثاني فيركز على تطوير مهارات وأطر تفكير الباحثين والأكاديميين الأفارقة.

يتبدى الشق الأول من البرنامج في استهداف الوقوف على الخريطة للفعالية للفاعلين الرئيسيين والمنظمات والمؤسسات داخل المجتمع المدني في البلدان الأفريقية، وتحديد ما تقوم به من أدوار حقيقية في المجتمع بشكل عام وفي عمليات التكامل الأفريقي بشكل خاص. ويهدف المنظمون إلى أن ينطلق عن هذا الرصد والتحليل لواقع المجتمع المدني الأفريقي لتطوير متواصل أفريقيا حول دور المجتمع المدني والسبيل إلى تفعيله. أما الشق الثاني من البرنامج فيستهدف التوجه إلى خلق إنثالجنسيا أفريقية ملتزمة بقضايا الشعوب الأفريقية، وذات نظرة شاملة نقية عن التعصب الوطني، ومؤمنة بوجود دور فعال لها في هذه المجتمعات يتعبد سبيله من خلال ممارسة تكاملية حقيقية. ويتجسد هذا الشق في تأسيس برامج دراسية حول دور المجتمع المدني في التكامل الأفريقي تدرس بصورة موحدة في الجامعات الأفريقية، بالإضافة إلى منح درجات علمية في مستوى الدراسات العليا حول هذه القضية، من خلالها يدرس الطلبة من البلدان الأفريقية المختلفة معا. وهكذا يتكون جنين لمجتمع أكاديمي وبحثي يمارس التكامل بالفعل على مستوى القارة.

ومن المأمول أن يسير العمل في هذا البرنامج من خلال أربع نقاط ارتكاز رئيسية موزعة على الأقاليم الأربعة للقارة في مصر ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا إلى جانب جامعة ناتال في جنوب أفريقيا. وتنظم ورشة عمل في كل من عواصم هذه الدول لتجميع الباحثين والمهتمين من كافة بلدان الإقليم لتداول الأفكار والمناقشة، وكانت ورشة القاهرة في ٢٧ و ٢٨ فبراير إحدى هذه الورشات. ومن هنا فقد رأينا أن تعميم الفائدة ووصل قراء العربية بما يدور من نقاش على مستوى القارة حول هذه القضية الهامة، يقتضي أن تنشر أعمال ورشة العمل كاملة، كجهد أولى لتحفيز الحوار والتواصل على مستوى القارة.

وتوفيرا لجهد القارئ، ولتركيز الاستفادة من مخرجات الورشة، فقد فضلنا تنظيم الكتاب بصورة قد تختلف قليلا عن خط سير أعمال ورشة العمل الذي ننشر جدولاه كاملا في نهاية الكتاب. وقد فضلنا تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، يجمع كل قسم المواد ذات الصلة معا، مع عرض كثيف للمناقشات التي دارت طوال الندوة مصنف وفقا للأفكار الرئيسية المتداولة. وعلى هذا ينقسم الكتاب إلى قسم أول يجمع الورقة الرئيسية التي كتبها أ. د. حمدي عبد الرحمن والمداخلات. ويليه



القسم الثاني الذي يشمل التعقيبات التي قدمها المشاركون، والتي أعدها سلفا قبل انعقاد ورشة العمل بعد الاطلاع على الورقة الأساسية والمداخلات، إلى جانب عرض المناقشات التي تداعت في ورشة العمل. و يتناول القسم الثالث والأخير موضوع البرنامج الدراسي ومنح درجات علمية في مستوى الدراسات العليا حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي.

وأخيرا نرجو أن يحقق هذا الكتاب بعض الفائدة المرجوة له. ونتمنى أن يتواصل مع الجهود السابقة المبذولة في سبيل تطوير مجتمعاتنا الأفريقية وتحقيق مستويات من التكامل والتضامن بينها. ونطمح في ذات الوقت أن يكون فاتحة وحافزا لمستويات أعلى ومراحل تالية على السبيل نفسه.

**المحرران**



# **القسم الأول**

## **ورقة العمل الرئيسية والمداخلات**

---





## الفصل الأول ورقة العمل الأساسية

### المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا رؤية من الشمال الأفريقي

د. حمدي عبد الرحمن \*

#### مقدمة:

لعل مفهوم المجتمع المدني يعد واحدا من أبرز المفاهيم التي يقوم عليها الجدل الفكري والسياسي المعاصر في العالمين العربي والأفريقي. وعلى الرغم من ذلك فإن المفهوم لم يتم التعاطي معه أفريقيا بشكل ملائم سواء من جانب المدافعين عنه والمبشرين به أو المشككين فيه الذين يتوجسون منه خيفة بحساباته نتائج خبرة وواقع حضاري مغاير. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه أسيء استخدام مفهوم المجتمع المدني من أجل تحقيق غايات سياسية، فالدولة في الشمال الأفريقي مثلا ربما لجأت إليه بحجة محاربة جماعات الإسلام السياسي وإقصائها سياسيا. وفي المقابل فإن حركات المعارضة والاحتجاج السياسي العربية تجد في مفهوم المجتمع المدني ملاذا راسخا لمواجهة استبداد الدولة وتسلط نظامها.

ولا شك أن وظيفة الاستخدام لمفهوم المجتمع المدني أدت إلى عدم تبلور فكر سياسي ناجح صالح لقيادة مسيرة النهضة العربية والأفريقية<sup>(١)</sup>. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة قبل دراسة الأدوار والتفاعلات التي يقوم بها المجتمع المدني في مسيرة التكامل الإقليمي الأفريقي وذلك على النحو التالي:

أولا: إن البحث في سيرة مفهوم المجتمع المدني تؤكد على أنه وليد بيئة تاريخية واجتماعية محددة. فهو لم ينشأ في فراغ ولم ينفك أبدا عن إطاره الفكري والاجتماعي. ففي فترة الميلاد الأولى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبح مفهوم المجتمع المدني في أوروبا مرتبطا بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي،

---

\* (أستاذ للعلوم السياسية ورئيس البرنامج المصري بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

- جامعة القاهرة)

فقد تم نقل السياسة من الميدان الديني والعرفي إلى الاجتماعي، وهذا هو أصل الانتقال إلى الحداثة السياسية كما يقول برهان غليون<sup>(٢)</sup>.

ويطرح الفكر السياسي للقرن التاسع عشر استخداما آخر لمفهوم المجتمع المدني ولاسيما من خلال إسهامات هيجل وماركس. على أن المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي (١٨٩١-١٩٣٧) يعد أكثر مفكر أوروبي أثر على استخدام المفهوم، فالمجتمع المدني عنده هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والجمعيات والأحزاب ووسائل الإعلام والكنائس<sup>(٣)</sup>.

وليس بخاف أن الاستخدام السائد اليوم للمجتمع المدني ينطلق من تراث جرامشي بعد تنقيته من نكهته الماركسية. فلم يحتفظ المفهوم اليوم إلا بفكرة المنظمات والهيئات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة على تنظيم المجتمع وتحقيق الاتساق فيه.

ثانيا: إن رفض بعض الدارسين لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوما غريبا دخيلا علينا يعود إلى الذاكرة قصة السيد جوردان Jordan في ملهة موليير Moliere الشهيرة البرجوازي النبيل Bourgeois gentilhomme. فقد ضحك المسيو جوردان من معلمه حينما صنف له الألب إلى شعر ونثر، فما لا يندرج تحت الشعر فهو نثر. فقد أدرك عندها أنه يتحدث طيلة حياته نثرا وهو لا يدري... هكذا حالنا ونحن نتعامل مع خبرة التجمعات والتنظيمات المهنية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية "غير الحكومية" ومنذ فترة ما قبل الاستعمار الغربي لبلادنا<sup>(٤)</sup>.

لا مراء في أن التكوينات الأولى للمجتمع المدني موجودة في العمق التاريخي للشمال الأفريقي. فقد انتظمت المدينة العربية الإسلامية منذ البداية على أساس من التوازن بين مؤسسات الدولة التي يمثلها الوالي والقاضي والمحاسب والتنظيمات "المدنية" الموازية لها والتي يمثلها التنظيم الحرفي والتجاري والديني. كما أن مؤسسة الوقف تمثل في الخبرة الإسلامية الأفريقية نموذجا لحصانة واستقلال المجتمع المدني في مواجهة الدولة. وفي المقابل فإن خبرة النظم السياسية التقليدية في أفريقيا تؤكد اعترافها بدور المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار. فقد شهدت بعض المجتمعات الأفريقية نظما توافقية consensual تركز على آليات التشاور والمشاركة الجماهيرية في صنع القرارات الكبرى. وتشمل الأمثلة الواضحة في هذا السياق جماعات البانتو في الجنوب الأفريقي<sup>(٥)</sup>.



ثالثاً: يمكن أن يؤدي تطور تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني على المستويين القطري والإقليمي في أفريقيا إلى توفير قاعدة بنيوية لتحقيق التكامل على كافة المستويات<sup>(٦)</sup>، ففضايا النهضة الأفريقية والمبادرات التنموية المتعددة لا بد وأن تتسبع من التنظيمات المدنية. فالرؤية الفوقية التي ميزت الدولة الاستعمارية وحتى ما بعد الاستعمارية في أفريقيا لم تعد صالحة في عصر العولمة الذي يعطي المجال واسعاً أمام تمثيل المصالح الخاصة التي تتجاوز كلا من العائلة والدولة. وعليه فإن السؤال البحثي الذي نثيره هنا يتمثل في إشكالية العلاقة الجدلية بين تطور المجتمع المدني وتحقيق التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا. ويطرح ذلك مسألة الأدوار والتفاعلات بين المجتمع المدني والدولة من جهة والواقع الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

واستناداً إلى ما سبق فإن المقولة الأساسية التي نطرحها هنا تتمثل في أن وجود مجتمع مدني حقيقي يتمتع بالاستقلال عن كل من الدولة والعائلة ويقوم على فكرة المدنية والتسامح، يؤدي إلى تعميق التكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وعليه فسوف نقسم هذه الدراسة المفاهيمية على النحو التالي:

- أولاً: إشكالية تعريف المجتمع المدني في أفريقيا.
- ثانياً: الدولة والمجتمع المدني.
- ثالثاً: الأدوار والتفاعلات على المستوى الإقليمي.
- رابعاً: نحو تفعيل المجتمع المدني ودوره التكاملي.
- خامساً: نحو تطوير برنامج دراسي عن التكامل الأفريقي.

### أولاً: إشكالية تعريف المجتمع المدني أفريقيا وعربياً

المنتسب للفكر العربي الحديث يلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني بدأ يحتل جانباً كبيراً من العقل العربي منذ بداية أعوام التسعينيات. إذ كان الشائع قبل ذلك التاريخ

---

<sup>٦</sup> لقد اقترحت هذه المحاور الخمسة من قبل إدارة برنامج المجتمع المدني والتكامل الأفريقي على أن تغطيها الأوراق المفاهيمية الأربعة. وتكون موضوعاً للنقاش العام في ورش العمل التي تعقد في الأقاليم الأفريقية المختلفة. وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذه الورقة المفاهيمية هو إثارة النقاش والاهتمام بقضايا المجتمع المدني ودوره التكاملي في أفريقيا.

هو دراسة للدولة والمجتمع في الوطن العربي ككل أو في بعض أقطاره دون إضافة وصف "المدني" للمجتمع. ويلاحظ أن أيا من هذه الدراسات الكبرى لم تشغل بقضية التأسيس للنظري لمفهوم المجتمع المدني ومدى انطباقه على الواقع العربي<sup>(٧)</sup>. وقد ارتبط ظهور المفهوم في الخبرة الأفريقية كذلك، وفي نفس التوقيت، بالجدل الفكري حول دور الدولة وقضية التحول الديمقراطي في أفريقيا. حينئذ ظهر المجتمع المدني الأفريقي كمفهوم تحليلي بديل للإطار التحليلي الضيق الذي دار حول مركزية الدولة الأفريقية<sup>(٨)</sup>.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه يدور حول الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا الظهور المكثف لمفهوم المجتمع المدني على الساحتين العربية والأفريقية في العقد الأخير من القرن العشرين، ونستطيع أن نشير إلى أربعة أنواع من الدوافع مسئولة بشكل أو بآخر عن شيوع استخدام مفهوم المجتمع المدني وذلك على النحو التالي:

#### اعتبارات الموضوعة الفكرية:

من الملاحظ أن طائفة كبيرة من المثقفين العرب والأفارقة ارتبطت أجندهم الفكرية بما هو سائد في الغرب. وعليه فإن شيوع مفهوم معين في الغرب يجد آذانا صاغية عندنا. فإذا تحدث الغرب عن المشروع الحداثي وبناء الدولة القومية أصبح ذلك في قائمة أولوياتنا الفكرية. لما إذا انتقل الحديث إلى العولمة والنظام العالمي الجديد فإن العولمة تصبح المفهوم السحري الذي يمثل محور الجدل الفكري في جميع المناسبات التي يتحدث فيها مفكرون ومثقفون. وهكذا الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني. وإذا كان التساؤل الذي طرحه عدد من مفكرينا من قبل حول إمكانية تطبيق الاشتراكية في بلد متخلف فإن التساؤل الأجدر بالتدبر والتأمل الآن هو حول إمكانية تطبيق الليبرالية الجديدة في بلد متخلف، وذلك على حد تعبير محمد عابد الجابري<sup>١٩</sup>!

ويمكن التمييز في إطار هذا الخط الليبرالي الجديد الداعي إلى المجتمع المدني بين اتجاهين:<sup>(٩)</sup>

أولهما: اتجاه السير في ركاب الرأسمالية المعولمة ومحاولة تبني أيديولوجياتها على الرغم من القول بنهاية كل الأيديولوجيات. ولعل ذلك يفسر لنا العلاقة الوثيقة بين المؤسسات العلمية المعولمة في دول المراكز المتقدمة وبين بعض "المراكز" التابعة والطارفة عندنا.

ثانيا: اتجاه الوقوف في وجه للنظم التسلطية العربية والأفريقية ومحاولة إيجاد توازن بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

### اعتبارات تراجع الدولة:

ليس بعجيب أن تشهد الدولة العربية والأفريقية ترجعا متزامنا في دورها التنموي بنهاية التسعينيات. فقد كانت هذه الدولة تقوم بدور محوري ومركزي وفقا لمفهوم الدولة التنموية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في المنطقة العربية، وخلال الستينيات والسبعينيات في المنطقة الأفريقية. بيد أن مسيرة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي أدت إلى تخلي الدولة عن العديد من وظائفها التي كانت تقوم بها من قبل. دفع ذلك إلى ظهور مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني لملء الفراغ الذي تركته الدولة. ويلاحظ أن هذا الظهور للمجتمع المدني ارتبط بالمطالبة بإضعاف الدولة تحت شعار "دولة أقل مجتمع أقوى" *less state more society* وعلى سبيل المثال فإن "words" في دراسة له عام ١٩٩٢ أكد على شيوع مفهوم "المجتمع المدني" في الدراسات الأفريقية المعاصرة. ويعكس ذلك توقع ظهور أنماط جديدة من المشاركة السياسية خارج هياكل الدولة الأفريقية الرسمية<sup>(١٠)</sup>.

ومن المفارقات أن تصدر أيضا في نفس العام (١٩٩٢) أول دراسة كبرى عن "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" وهي أعمال ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وحررها سعد الدين إبراهيم الذي قام هو نفسه بإصدار كتاب عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عام ١٩٩٣. بل ويبرز اسم سعد الدين إبراهيم مرتبطا بتطور المجتمع المدني في الوطن العربي<sup>(١١)</sup>.

### اعتبارات دولية

ثمة مجموعة من التطورات على الصعيد العالمي أسهمت في بروز قوى المجتمع المدني. فالتغيرات السياسية والاقتصادية التي عصفت بمعظم دول العالم وأدت إلى تبني صيغ ليبرالية جديدة دفعت ببعض الدارسين إلى وصف هذه العملية بأنها "عولمة الديمقراطية"<sup>(١٢)</sup>. ويربط بعض الدارسين بين هذه التغيرات والمؤثرات الدولية مثل سقوط الشيوعية والضغط التي تمارسها القوى الأجنبية المانحة وبين

ظهور وتطور المجتمع المدني الأفريقي. ويرى كثير من المتقنين في الغرب، والمناحيين كذلك، أن دعم وتقوية مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء المعمورة يساعد على نشر قيم الليبرالية والديمقراطية.

وعلى صعيد آخر فقد أسهمت المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقبتها الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأرض عام ١٩٩٠ في ريو، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، ومؤتمر السكان في القاهرة ١٩٩٤ ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥، أسهمت هذه المؤتمرات في إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني، حيث كانت تدعى وفود هذه المنظمات للحضور والمشاركة قبل لاجتماعات الوفود الرسمية. وربما أسهم ذلك في ظهور شبكة من قوى المجتمع المدني على الصعيد العالمي. حيث بات الآن الحديث عن المجتمع المدني العالمي مرتبطاً بالأجندة البحثية الكبرى "المعولمة".

### دوافع تحليلية وأكاديمية

يمكن القول بأن نفرا غير قليل من الباحثين والمفكرين العرب والأفارقة ذوي الميول المناهضة لتغول العولمة الإمبريالية قد رأى في مفهوم المجتمع المدني فرصة لدراسة قضايا وموضوعات جديدة، بعد أن تركز كل اهتمامهم في السابق على الدولة وتطورها. وعليه فإن التقاليد البحثية هنا تنظر إلى المجتمع المدني باعتبارها إطاراً تحليلياً لتأثير علاقة جديدة بينه وبين الدولة بما يؤدي إلى تحقيق النهضة على المستويات كافة. فالدولة والمجتمع المدني مكملان لبعضهما البعض ويعترفان بشرعية كل منهما<sup>(١٤)</sup>. وبالتالي تصبح المعادلة الجديدة هي "دولة قوية ومجتمع قوي" more state, more society، واستناداً إلى هذا التوجه أصبح الأسئلة البحثية متمثلة في الآتي: هل المجتمع المدني في أفريقيا يختلف عن نظيره في الديمقراطيات الليبرالية؟ ومن باستطاعته أن يوقف الدولة عند حدودها المشروعة؟ ولماذا يصعب على المجتمع المدني الأفريقي أن ينفذ إلى الدولة ليوقف في وجهها إن هي استبنت وخرجت عن إطار وظيفتها التعاقدية؟.

### نحو تعريف المجتمع المدني في الخبرتين العربية والأفريقية

من الواضح أن اتجاهات تعريف المجتمع المدني في أفريقيا والوطن العربي قد تأثرت بالرؤية التقليدية الضيقة والتي تستند إلى وجهة النظر للتوكفيلية

tocquevillian بشأن المفهوم، وربما يعد شميتز Schmitter أوضح من عبر عن هذا الاتجاه. إذ إنه يعرف للمجتمع المدني على النحو التالي:

نظام أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتياً والتي :

(١) تتمتع باستقلال نسبي عن كل من السلطات العامة ووحدات الإنتاج الخاصة، أي العائلات والمشروعات.

(٢) كما أنها قادرة على اتخاذ أنشطة جماعية للتعبير والدفاع عن رغباتها ومصالحها.

(٣) لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة أو أن تقبل مسؤولية تولي مهام الحكم بشكل عام.

(٤) تقبل العمل في ظل قواعد محددة سلفاً ذات طبيعة مدنية، تؤكد على الاحترام المتبادل.<sup>(١٥)</sup>

كما أن سعد الدين إبراهيم يسير في نفس الاتجاه حيث يعرف المجتمع المدني بأنه:

كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتتشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتساضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف<sup>(١٦)</sup>. وليس بخاف أن هذا التعريف الضيق لمفهوم المجتمع المدني قد خضع لمراجعات نقدية عديدة على أيدي كتاب غربيين وأفارقة<sup>(١٧)</sup>. وعلى سبيل المثال فإن Ekeh قد حذر من مخاطر محاولات نقل المفهوم بمدلولاته الغربية إلى السياق الأفريقي المعاصر. كما أن خبرة الشمال الأفريقي ذاخرة بالأدبيات النقدية للمفهوم، سواء من منظور إسلامي أو يساري علماني. وجميع هذه الرؤى النقدية تطالب بأن يتم التوسع في المفهوم ليشمل أشكالاً حضارية متميزة في الخبرتين الأفريقية والإسلامية. لم تتخذ بالضرورة شكل أحزاب سياسية أو نقابات أو جمعيات، وذلك بحكم تفاعلاتها الخاصة فضلاً عن خصوصية الظروف التي تحيط بها.

ومن الجلي أن الفهم التقليدي للمجتمع المدني ينطوي على منطلق انتقائي واستبعادي في آن واحد. فقد توصل كثير من الباحثين إلى نتيجة مفادها عدم وجود مجتمع مدني في الخبرتين العربية والأفريقية ومن ثم لا واقع له. على أن ذلك الاستنتاج لا يقتصر فقط على مفهوم المجتمع المدني، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل

كافة المفاهيم المشتقة من المرجعية الغربية، على أن هذه الفوضى المرتبطة باستخدام المفهوم تمتد لتشمل الأدبيات الغربية نفسها، فثمة عدم اتفاق واضح حول ماهية المفهوم اللهم إلا كونه فضاء عاما بين كل من العائلة والدولة. وتختلف النظريات الغربية حول أي العناصر التي تتجاوز العائلة أو المشروع الخاص وتشكل في حقيقة الأمر المجتمع المدني.

### تحديد المفهوم أفريقيا:

لقد حاول نفر غير قليل من الكتاب إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني من خلال تقريبه من بعض مضامينه المعيارية والقيمية، حتى يمكن المضي به قدما ليشمل الجماعات القيمية والإثنية وغيرها من أنماط الحياة السياسية التي عادة ما تم التفاضل عنها أو تمت الإشارة إليها على استحياء في الأدبيات المختلفة. وعليه فقد اقترح بعضهم ضرورة استخدام مفهوم المجتمع المدني لتحقيق فهم أفضل لعلاقة الدولة بالمجتمع في ظل الخصوصيات التاريخية والحضارية لهذه المجتمعات.

ويتمثل التحدي الذي يواجه الدارسين للواقع الأفريقي في كيفية تحقيق المواءمة بين السيرة الغربية للمصطلح وبين نجاعته التحليلية، بحيث يصبح أداة مهمة لفهم الحياة الجماعية والنقابية التي تشهدها المجتمعات الأفريقية المعاصرة. وهنا يذهب (Orvis) إلى القول بأن المجتمع المدني يمثل ببساطة أي "فضاء عام يشمل أنشطة جماعية مستقلة سواء كانت رسمية أو غير رسمية ويعترف في ذات الوقت بشرعية وجود الدولة"<sup>(١٨)</sup>. ومن الواضح أن مثل هذا التعريف يوسع من نطاق المجتمع المدني ليشمل العديد من الأنشطة السياسية القديمة منها والحديثة، كما أنه يتقاطع بشكل أو بآخر مع التقاليد الغربية للمفهوم.

إن مفهوم جماعية النشاط يشمل كل التنظيمات التي تشترك فيها أكثر من أسرة أو مشروع واحد سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي وسواء انغمست في نشاط سياسي واع أو لم تشترك. على أن التعريف لم يحدد أي المنظمات الرسمية وأي الروابط غير الرسمية يمكن إدراجها في المجتمع المدني. وربما تكون قد تركت بحسبانها مسألة بحثية. ومن جهة أخرى ينبغي أن يتمتع المجتمع المدني بصفة الاستقلال عن الدولة وذلك بشكل يجعل الأخيرة لا تتحكم في أو تسيطر على أنشطة وتنظيمات المجتمع المدني. غير أن ذلك الاستقلال لا يمنع من اعتراف المجتمع المدني بشرعية الدولة وبأنه ليس بديلا لها، بل إنه قد يكمل بعض



أدوارها. ويجادل أورفيس بأن الجماعات الإثنية وشبكات القائد والأتباع -patron client يمكن أن تكون مكونا رئيسيا ومهما في المجتمع المدني الأفريقي. صحيح أنها لا تقوم على المعايير الديمقراطية بمفهومها الغربي، لكنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الدولة، فضلا عن ذلك فهي توفر وسائل المشاركة السياسية والمساءلة. إنه يمكن تعبئة كثير من الأتباع لتحقيق غايات سياسية معينة. وتعد الطرق الصوفية في السنغال مثلا واضحا لشبكة القائد /الأتباع حيث تدخل في مطالبات مع الدولة من أجل تحقيق مصالح جماعية. وتعتمد الدولة في المقابل على هذه الطرق من أجل الحصول على التأييد السياسي في المناطق الريفية، وذلك بالرغم من علمانية النخبة الحاكمة ومحاولاتها الوصول إلى مصادر التأييد السياسي مباشرة دون وسيط. ولا شك أن الطقوس الدينية التي تحافظ على التماسك المؤسسي والتنظيمي للطرق الصوفية تضمن في جانب آخر ولاء المنتسبين إليها. (١٩)

وفي كثير من المناطق الأفريقية تطرح الجمعيات الإثنية نمونجا آخر للتطبيق الأفريقي للمجتمع المدني. فهذه التنظيمات ذات طابع جماعي وتحظى بقدر من الاستقلال عن الدولة. فهي تسعى غالبا إلى تحقيق مصالح جماعية ومن ذلك إنشاء وتمويل مشروعات تنمية محلية مثل المدارس والمراكز الصحية، بالإضافة إلى التعبير عن المصالح المحلية في مواجهة الدولة.

وفي بعض الحالات يمكن النظر إلى السلطات التقليدية الجديدة باعتبارها جزءا من المجتمع المدني في مواجهة الدولة الحديثة. ولنتذكر بهذا الخصوص دور مجالس كبار السن في كينيا والصومال وغيرها من المناطق.

### ثانيا: الدولة والمجتمع: إشكاليات التطور وجدلية العلاقة:

من الملاحظ أن الجدل الفكري والنظري المرتبط بقضايا التنمية والتطور الاجتماعي في الشمال الأفريقي قد انطلق بصفة أساسية من منظور الدولة (state centered)، واعتمد على المداخل النظرية المرتبطة بهذا المنظور مثل "السلطوية البيروقراطية"، و"الاستبداد الشرقي"، و"تمط الإنتاج الآسيوي" وهلم جرا. ولفترة ليست بالقصيرة ظهرت الدولة قوية وكأنها حققت الانتصار الكاسح على المجتمع حيث بسطت سلطانها عليه من خلال مجموعة من الأدوات على رأسها هيمنة المؤسسة العسكرية، وتسلب الأنظمة الأمنية والاستخباراتية ومركزية الاقتصاد.

ليس بخاف في هذا السياق أن معظم التحولات الكبرى والتغيرات الهيكلية التي شهدتها المجتمع المصري من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي بالأساس تحولات فوقية من أعلى الهرم السياسي، وليست تعبيراً عن الحركات الاجتماعية العريضة. يصدق ذلك على قرار التحول إلى التعددية السياسية المقيدة في العهد الساداتي أو السياسات الليبرالية المشروطة في عهد مبارك. فنمط التحول الذي تقوده الدولة للتحكم فيه يتفق ونمط الثقافة السائدة التي تحدث عنها جمال حمدان في إطار منظومة الفرعونية السياسية. فالحاكم أو رأس الدولة في مصر يتمتع دوماً بسلطات واسعة تصل حد التقديس. فلا يزال النظام السياسي يتمحور حول شخص رئيس الجمهورية. ولا عجب في ذلك فالإطار الدستوري والقانوني للدولة المصرية منذ عام ١٩٧١ يكرس هذه للوضع (٢٠).

ويستخدم أهل المغرب اصطلاح "المخزن" للتعبير عن الدور المهيمن لسلطة الدولة في مواجهة المجتمع الخاضع. وأصل المفهوم المخزني هو التعبير عن الفضاء المكاني الذي تحفظ فيه الضرائب العينية. وتطور المفهوم بعد ذلك ليعبر عن "نظام مخزن" بحيث يشمل كل من يخضع لسلطة الدولة المركزية ويعترف في الوقت ذاته بشرعية النخبة الحاكمة التي تسيطر على المخزن. أما للقبائل والجماعات التي رفضت الرضوخ لنظام الضريبة المفروض من قبل "المخزن" وإن اعترفت بشرعية النظام، ولو من الناحية الرمزية فإنها اندرجت في سياق فضاء آخر هو المفهوم المغاربي "أرض سيبا" أي تلك المتمردة والخارجة عن منظومة المخزن الحاكمة (٢١).

ليس بعجيب إذن أن تكرر كل من ثقافة الفرعونية السياسية ونظام المخزن من وضعية الدولة المستبدة والمهيمنة في مواجهة المجتمع الضعيف والخاضع والذي يحتاج إلى موجة من "التحرر الثاني" قياساً على "التحرر الأول" من العهد الاستعماري. واللافت للنظر أن التحولات عن نمط التسلطية البيروقراطية في دول مثل مصر والجزائر وتونس قادت على استحياء للنخب الحاكمة وفق شروط وضوابط "فوقية". وعليه فإن قضية التداول السلمي للسلطة ليست محل اتفاق عام، بل إنها في الحالة المصرية أقرب ما تكون إلى الأحاجي والألغاز حيث يكتنفها الغموض وعدم الوضوح ولا سيما بعد التعديل الدستوري الذي جعل رئيس الدولة من الناحية الواقعية رئيساً مدى الحياة.

وسوف نحاول في الجزء التالي الوقوف على حالة العلاقة الجدلية بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني في بعض دول الشمال الأفريقي وذلك على النحو التالي:

## (١) الدولة والمجتمع المدني في مصر:

ربما تعكس الخبرة المصرية في المسيرة الطويلة لتطور المجتمع المدني والتي تتعدى مائتي عام تميزا واضحا في مواجهة الخبرات العربية والأفريقية الأخرى . فقد شهدت مصر أول ولادة حقيقية لتنظيمات المجتمع المدني بمعناه الحديث عام ١٨٢١ . ويمكن متابعة هذه المسيرة من خلال المراحل الخمس الآتية: (٢٢)

### \* المرحلة الأولى: (الولادة الأولى ١٨٢١-١٨٨١):

إن التغييرات التي صاحبت مشروع الحداثة المصري في أوائل القرن التاسع عشر أسهمت في الولادة الأولى للمجتمع المدني المصري . فالتوسع الذي أحدثه محمد علي في نظام التعليم، بالإضافة إلى ظهور برجوازية وطنية أسهم في خلق طبقة عاملة وطبقة وسطى مهنية . كان طبيعيا أن تطالب هذه الطبقات بحقوقها في التجمع والتعبير عن مصالحها. وتكونت بالفعل بعض التنظيمات المهنية المعبرة عن الطبقة الوسطى الجديدة في مصر . على أن هذه المرحلة التأسيسية للمجتمع المدني الحديث في مصر لم تشهد اصطداما بالدولة، وإنما كانت تشمل تكاملا في الوظائف، بل إن بعض المؤسسين كانوا من كبار موظفي الدولة أو العائلة المالكة الذين سافروا إلى الخارج في أوروبا وحاولوا نقل التجربة الأوروبية إلى مصر .

### \* المرحلة الثانية: (المرحلة الاستعمارية ١٨٨٢-١٩٢٢):

لقد تحول موقف منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة في مواجهة الدولة الاستعمارية إلى الصدام، حيث سعت هذه التنظيمات إلى حماية حقوق ومصالح المواطنين المصريين من سلطات الاحتلال. وعليه فقد تسارع ظهور التنظيمات التطوعية والحديثة، وكذلك ظهرت خلال هذه المرحلة الاتحادات العمالية (١٨٩٨) والحركة التعاونية (١٩٠٨) والأحزاب السياسية (١٩٠٧) وغرف التجارة (١٩١٠) والجمعيات المهنية (١٩١٢) والحركة النسوية (١٩١٩).

### \* المرحلة الثالثة: "المرحلة الليبرالية ١٩٢٢-١٩٥٢":

تتسم هذه المرحلة التي أعقبت الاستقلال الاسمي لمصر بظهور دستور ١٩٢٣، والذي كان يعد وبحق وفقا لمعايير ذلك الوقت واحدا من أكثر الدساتير ليبرالية في العالم. فقد نص الدستور على مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية

بما في ذلك حق التجمع والتعبير وهو ما جعل كلا من سلطات الاحتلال والقصر يعملان قدر الطاقة على التخلص من هذا الدستور إما بوقف العمل به أو إلغائه جملة وتفصيلا.

وقد ازدهر المجتمع المدني في مصر خلال هذه المرحلة الليبرالية حيث شهدت البلاد أكثر من ٨٠ صحيفة يومية، ومجلات أسبوعية وشهرية سواء باللغة العربية أو اللغات الأوروبية الأخرى. وقد تركز الجدل الذي انخرطت فيه مؤسسات المجتمع المدني خلال تلك المرحلة في المطالبة بمزيد من الشفافية والمحاسبة ونزاهة الانتخابات والتأكيد على الحقوق القانونية للاتحادات العمالية. وقد انتهت هذه المرحلة بتدخل الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتبدأ مرحلة جديدة في تطور كل من الدولة والمجتمع المدني في مصر.

#### \* المرحلة الرابعة: "المرحلة الناصرية ١٩٥٢-١٩٧٠"

اتسمت هذه المرحلة بتركيز السلطة وتوسع دور الدولة التي استطاعت أن تفرض سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني. وقد شهدت هذه الفترة صدور ستة دساتير وإعلانات وتعديلات دستورية صدرت جميعها بموجب مراسيم جمهورية باستثناء دستور ١٩٥٦ الذي أجرى عليه استفتاء شعبي، وقد أسهمت تلك الدساتير في تكريس ظاهرة تركيز السلطة وشخصيتها في أيدي نخبة حاكمة محدودة بزعامة عبد الناصر. واتضح ذلك جليا من عدم التوازن بين السلطات حيث تغولت السلطة التنفيذية في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية.

وباختصار فإن الدولة الناصرية احتوت تنظيمات المجتمع المدني وذلك من خلال تطوير نظام كوربوراتي شعبي. فقد تم احتواء الحركة العمالية والسيطرة عليها من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات، مثل إنشاء نظام نقابي موحد للحركة العمالية. فقد فرض القانون نقابة واحدة للعاملين في مجال واحد، وحرّم بذلك التعددية النقابية داخل الحركة العمالية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء الاتحاد العام لعمال مصر لفرض الرقابة والسيطرة على أنشطة النقابات العمالية. وقد امتدت سيطرة الدولة على العمل الأهلي في مصر بإصدار قانون لتنظيم العمل الأهلي في ١٩٦٤. وطبقا لهذا القانون أضحى من حق السلطات الإدارية المختصة رفض الترخيص لأي جماعة أهلية تطوعية أو حلها أو دمجها في منظمة أخرى دون إذن قضائي. ولم تكن الحركات الطلابية والتنظيمات النسوية أحسن حالا من

التنظيمات المدنية الأخرى، حيث إنها خضعت هي الأخرى لسيطرة الدولة للشعبوية.

### \* المرحلة الخامسة: "الولادة الثانية ١٩٧٤-"

اتسمت هذه المرحلة بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والعودة إلى اقتصاد السوق ونظام التعدد الحزبي. ورغم أن قرار التحول نحو التعددية الحزبية كان قراراً فوقياً اتخذته الرئيس السادات، فإنه عكس مطالب شعبية من قبل قوى اجتماعية عديدة. ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت ولادة متعثرة ثانية لمؤسسات المجتمع المدني المصري ونموا ببطئ لها. فقد تمتعت هذه التنظيمات بقدر أكبر من حرية الحركة في ظل سياسات التعددية التي انتهجها السادات. إلا أن الدولة استمرت على نهجها في احتواء ومحاصرة تنظيمات المجتمع المدني من خلال العديد من الأدوات والوسائل.

### خريطة تنظيم المجتمع المدني في مصر:

ففي نهاية عام ١٩٩٨ وصل عدد منظمات المجتمع المدني في مصر نحو (٢٧٠٠٠) وهو ما يعني منظمة واحدة لكل ٢٣٠٠ شخص وقد بلغت عضوية هذه المنظمات حوالي (٢٣) مليون فرد. بيد أن الاعتماد على مجرد الأرقام الصماء ربما لا يجدي نفعا في فهم واقع علاقة الدولة بالمجتمع في مصر، فثمة تداخل في العضوية بين أكثر من منظمة فضلا عن أن فعالية الكثير من المنظمات القائمة ربما على الورق فقط (انظر جدول رقم ١) يدفع ذلك إلى ضرورة تحليل طبيعة التمايزات والتأثيرات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في مصر وذلك على النحو التالي:

**تنظيمات المجتمع المدني في مصر  
نهاية التسعينيات**

نمط التنظيم	العدد	حجم العضوية
١- المنظمات التطوعية الخاصة	١٤٧٠٠	٤٢٥٠٠٠٠
جمعيات الرفاهة الاجتماعية	٦٦٨٢	٢٨٠٠٠٠٠
الجمعيات العلمية والثقافية	٤٣٠٦	٣٥٠٠٠٠
جمعيات تنمية المجتمع	٣٥٢١	١١٠٠٠٠٠
المؤسسات	١٩١	١٠٠٠٠
٢- النوادي	٦٠٢٠	٣٠٠٠٠٠
الاجتماعية	٩٣١	٥٠٠٠٠
الرياضية	١٠٧٩	٥٠٠٠٠
مراكز الشباب	٤٠١٠	٢٠٠٠٠٠
٣- التعاونيات	٥٦٠٠	١٢٥٠٠٠٠
المستهلكين	١٣٠٠	٦٥٠٠٠٠
الخدمات	١٨٠٠	٥٠٠٠٠
المنتجين	٢٩٠٠	١٠٠٠٠٠
٤- النقابات	٨٩	٧٠٣٠٠٠٠
*اتحادات عمالية	٢٣	٤٠٠٠٠٠٠
نقابات مهنية	٢٣	٣٠٠٠٠٠٠
جمعيات رجال الأعمال	٨	٢٥٠٠٠
الشركات المدنية	٣٥	٥٠٠٠
٥- الحركات الاجتماعية	١٣٨	٢٠٠٠٠٠
حقوق الإنسان	٣١	٥٠٠٠
المرأة والجنس	١٥	٦٠٠٠٠
البيئة	٣٤	١٠٠٠٠
أخرى	٥٨	٥٠٠٠٠
٦- الصحافة المستقلة	٣٣	
صحافة أحزاب المعارضة	١٤	٤٠٠٠٠٠
مستقلة	١٩	٤٠٠٠٠٠
٧- الأحزاب السياسية	١٤	٣٠٠٠٠٠٠

**المصدر:**

paper presented at the Zed international conference on civil society and governance in Cape Town, , February 18-21, 1999.

Civil Society and Governance in Egypt". "Saad Edin Ibrahim et al,

## الدولة والأحزاب السياسية:

على الرغم من أن قرار الانتقال للتعددية الحزبية اتخذ في نوفمبر ١٩٧٦ فإن القانون المؤسسي له لم يصدر إلا في يوليو من العام التالي. وقد وضع هذا القانون والتعديلات الكثيرة التي أدخلت عليه عددا من الضوابط والقيود التي تحكم الحياة الحزبية في مصر. ومن ذلك عدم تعارض مبادئ وأهداف الحزب مع الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢، و ١٥ مايو ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي. ومن الشروط التي وضعها القانون كذلك ضرورة أن يتميز برنامج كل حزب عن برامج الأحزاب الأخرى وأن يلتزم الحزب في مبادئه وبرامجه واختيار قيادته ومباشرته لأنشطته بأحكام القانون الخاصة بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، وألا يقوم الحزب على أسس طائفية أو طبقية أو إثنية أو جغرافية. وعلى الرغم من أن العقد الأخير من القرن المنصرم شهد ظهور أحد عشر حزبا في مصر بحيث وصل إجمالي عدد الأحزاب السياسية إلى (١٧) حزبا فإن ذلك لا يعني وجود تعددية حزبية حقيقية. (٢٣)

وهنا تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١- أسهمت لجنة الأحزاب السياسية وهي لجنة يغلب عليها الطابع الحكومي، إذ تتألف من رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء وثلاثة قضاة، في عرقلة ظهور أحزاب حقيقية، إذ إنها لم تقبل أي طلب بإنشاء حزب جديد إلا في حالتين فقط هما حزب الأمة عام ١٩٨٣ وحزب الوفاق الوطني عام ٢٠٠٠. وعليه فإن باقي الأحزاب التي ظهرت منذ عام ١٩٨٣ قد حصلت على أحكام قضائية ترخص لها ممارسة العمل السياسي. يشير ذلك إلى أن القضاء المصري قد أسهم بلا شك في تشكيل منظومة النظام الحزبي في مصر.

٢- يمثل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم "حزب الدولة"، وهو ما يجعله مهيمنًا على النظام الحزبي مستفيدًا من أمرين أولهما رئاسة رئيس الدولة له، وثانيهما التدخل بين الحزب وجهاز الدولة. وعليه فإن كثيرا من الدراسات تشير إليه باعتباره حزبا خانقا Smother Party (٢٤).

٣- أحزاب المعارضة الأخرى ضعيفة فلا يمارس تأثيرا سياسيا ولو محدودا الأ بعض منها يقل عن أصابع اليد الواحدة، أما باقي أحزاب المعارضة فإنها قد لا تعدو كونها حبرا على ورق. إن هذه الأحزاب الصغيرة قد لا تتعدى عضويتها ١٠٠-٤٠٠ عضو في دولة يصل عدد سكانها إلى سبعين مليونا.

٤- يعتمد كثير من أحزاب المعارضة على الدعم الحكومي أو على الصحف التي تصدرها، وهو الأمر الذي يفقدها كثيرا من المصداقية، بل والاستقلالية عن جهاز الدولة.

٥- يتركز الجدل الدائر بين الدولة وأحزاب المعارضة على جملة من المطالب التي تسعى إلى تحقيق الإصلاح السياسي من خلال: تعديل الدستور، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ وغيره من القوانين المقيدة للحريات السياسية، وتخلي رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الوطني، وهو ما يسهم في فك الاشتباك بين الدولة والحزب الحاكم حيث إن الصورة الشائعة هي دولة الحزب وحزب الدولة.

### النقابات والجماعات المصلحية:

تشهد ساحة المجتمع المدني في مصر تنوعا في جماعات المصالح تتراوح ما بين النقابات المهنية والعمالية وجمعيات رجال الأعمال وبعض الشركات المدنية التي تعبر عن مصالح معينة. وقد بلغ عدد هذه الجماعات والتنظيمات نحو (٨٩) تمثل نحو سبعة ملايين عضو. على أن علاقة الدولة بهذه التنظيمات غير واضحة ومتذبذبة، فهي في حالة النقابات العمالية تقوم على أساس نموذج التابع والمتبوع، حيث تقتصر هذه النقابات إلى استقلالية واضحة عن جهاز الدولة. وقد دفع ذلك بعض الدارسين إلى القول بأن "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" هو مجرد كيان تنظيمي تابع للدولة. ومع أن حق إضراب العمال مكفول في إطار النظم الديمقراطية فإن الدولة المصرية عادة ما تنتهج أسلوبا مخابراتيا وأمنيا في مواجهة أي نشاط إضرابي من جانب العمال الذين ضاقوا نرجا بسياسات التكيف الهيكلي التي تطبقها الحكومة المصرية.

وفي حالة النقابات المهنية واجهت الدولة تحديا كبيرا بسبب تزايد نفوذ التيار الإسلامي على معظم هذه النقابات مثل الأطباء والمهندسين والمحامين، وهو ما يدفع بالسلطة الحاكمة إلى استخدام سيف التشريع وتعديل القانون المنظم لهذه النقابات بغية احتوائها وتخليصها من سيطرة الإسلاميين. ولعل ذلك يتضح بجلاء شديد من طريقة إصدار القانون رقم (١٠٠) لعام ١٩٩٣ الذي لم يستغرق إعداده وصدوره سوى ثلاثة أيام فقط .

وعلى الرغم من أن جمعيات رجال الأعمال محدودة من حيث العدد وحجم العضوية فإنها أصبحت ذات نفوذ وتأثير واضح في نهاية السبعينيات، وربما يعزى



ذلك إلى التوجه الليبرالي للدولة المصرية الذي يأخذ بسياسات الخصخصة والليبرالية الاقتصادية. ولعل من أبرز هذه الجمعيات المجلس المصري الأمريكي الذي نشأ بمقتضى قرار جمهوري عام ١٩٧٥، وجمعية رجال الأعمال المصريين عام ١٩٧٧، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالإسكندرية عام ١٩٨٣، وجمعية مستثمري العاشر من رمضان عام ١٩٨٦، وجمعية مستثمري السادس من أكتوبر عام ١٩٨٦. وترجع بعض الدراسات قوة تأثير جمعيات رجال الأعمال في المجتمع المصري إلى الاعتبارات الآتية:

• عدم اصطدامها مع الدولة بسبب توافق التوجهات السياسية والأيدولوجية التي تدور في إطار "لبرلة" الدولة والمجتمع.

• أن صغر حجم جمعيات رجال الأعمال سواء من حيث عددها أو حجم العضوية فيها أدى إلى سهولة التنسيق فيما بينها وتوحيد جهودها في الدفاع عن مصالحها.

• ثمة تجانس في مصالح هذه الجمعيات، وهو ما يعني أن نسبة الاتفاق أعلى بكثير من الاختلاف والصراع فيما بينها.

• تتسم هذه الجمعيات بدرجة عالية من الاستقلال عن الدولة ولاسيما فيما يتعلق بحصانتها المالية نظرا للمراكز المالية والاجتماعية القوية التي يتمتع بها أعضاؤها.

• ترتبط هذه الجمعيات بروابط خارجية تتعدى الإطار القانوني حيث تتمتع بعلاقات مع قوى وشبكات متعددة الجنسيات.

وربما يرجع تأثير هذه الجمعيات القوي في مجال صنع السياسة الاقتصادية للدولة إلى ابتعادها عن القضايا السياسية الشائكة مثل موضوع الحقوق والحريات السياسية، وغيرها من موضوعات الإصلاح السياسي في مصر.

### الدولة والجمعيات الأهلية:

على الرغم من أن تاريخ ظهور الجمعيات الأهلية التطوعية في مصر يرجع إلى بدايات القرن التاسع عشر فإنها شهدت نموا واضحا خلال العقدين الماضيين. فقد بلغ عدد هذه الجمعيات عام ١٩٩٨ نحو (١٤٦٠٠) جمعية أهلية يغطي نشاطها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية. ونطرح دراسة علاقة الدولة بهذه الجمعيات الأهلية أمرين هامين على النحو التالي:

أولهما: أن الدولة منذ عام ١٩٦٤ تعمل جاهدة على بسط سيطرتها على هذه الجمعيات وذلك من خلال إخضاعها إداريا ورقابيا لسلطات وزارة الشؤون الاجتماعية. فالقوانين القائمة تعطي الوزارة حق رفض تسجيل أي جمعية أو حل جمعية قائمة. وهو الأمر الذي يبقى للدولة يدا طولى في تنظيم العمل الأهلي المصري.

ثانيهما: تعد الجمعيات ذات الطابع الإسلامي أو التي يسيطر عليها إسلاميون هي الأكثر فعالية ونشاطا مقارنة بباقي جمعيات العمل الأهلي الأخرى. ونظرا لعدم وجود قناة شرعية لتمثيل الحركات الإسلامية المصرية، فإن جماعات الإسلام السياسي في مصر لجأت إلى اختراق هذه الجمعيات الأهلية بهدف التعبئة والحصول على الدعم الشعبي.

ومن الواضح أن سبب اصطدام الدولة بالجمعيات الأهلية ومحاولتها غير مرة استخدام السلاح التشريعي في مواجهتها ربما يعزى إلى الخوف من تزايد نشاط الإسلاميين على هذه الجمعيات. فقد استغل التيار الإسلامي المكون الديني وتأثيره في المجتمع المصري بحيث يسهل تعبئة وتجنيد الجماهير باسم الدين فضلا عن الحصانة المالية التي توفر التمويل اللازم لهذه الجمعيات (الإسلامية) وذلك قياسا على الجمعيات الأخرى التي تعاني شحا في الموارد.

### الدولة ومنظمات الرأي والحركات الاجتماعية:

يمكن القول إجمالا إن أعوام الثمانينيات شهدت ظهورا متناميا لكثير من الجمعيات الحقوقية والحركات الاجتماعية في مصر نظرا للهامش الديمقراطي الذي سمح به نظام الرئيس مبارك. وتشير بعض التقديرات إلى وجود ١٣٨ منظمة وحركة اجتماعية في مصر تتراوح أنشطتها ما بين الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة وقضايا المرأة والقضايا الثقافية والتعليمية. وتظهر دراسة هذا النوع من التنظيمات المدنية في مصر الملامح الفارقة التالية:

أولها: أن كثيرا من هذه التنظيمات الحقوقية والدفاعية عن قضايا معينة هي نخبة الطابع ولا تعكس نبض الجماهير الحقيقية في المجتمع المصري، ولا أدل على ذلك من أن معظم هذه التنظيمات تتركز بالأساس في كل من القاهرة والجيزة.

ثانيا: استطاعت بعض هذه التنظيمات تحقيق الحصانة المالية في التمويل بما يحقق لها الاستقلالية عن الدولة، غير أن تلك الحصانة اعتمدت على التمويل

الأجنبي وهو ما أضفى نوعاً من الشك على عمل تلك المنظمات بحسبان تبعيتها لقوى وجهات أجنبية .

ثالثاً: أن علاقة الدولة بهذه التنظيمات تختلف بحسب نوع النشاط، فالتنظيمات العاملة في مجالات تحض عليها الدولة وتشجع على قيامها، مثل البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمتعت بدرجة عالية من الاستقلال والحرية في ممارسة مهامها. أما التنظيمات الحقوقية التي تبنت قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي فإنها قوبلت بقبضة الدولة الحديدية عن طريق جهازها الأمني والاستخباراتي، فأضحت هذه المنظمات عرضة للإغلاق والرقابة، وأضعف الأيمان المضايقات الأمنية الروتينية، وهو الأمر الذي يؤثر على أداء وفاعلية هذه المنظمات.

## ٢ - الدولة والمجتمع المدني في تونس

لعل أهمية تونس ترجع إلى عدة اعتبارات (٢٥):

أولها: أن مفهوم المواطنة التونسية يعبر عن فضاء سياسي مشترك استطاع تطوير ثقافة مدنية فعالة. فالمجتمع التونسي يعبر عن درجة عالية من التجانس (٩٨%) أو يزيد هم من المسلمين السنة، كما أن الانقسام العرقي البربري أصبح عبر القرن المنصرم غير ذي قيمة). أضف إلى ذلك أن المجتمع التونسي استطاع تشكيل هوية سياسية تسبق عملية الترسيم الجغرافي التي وضعها الاستعمار الفرنسي.

ثانياً: استطاعت تونس تطوير نمط من العلاقات المدنية العسكرية يعلي من سيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية. وعليه فإن الحزب الحاكم تمتع بسيطرة كاملة وعدم منافسة من قبل العسكريين.

ثالثاً: أن مشروع الحداثة التونسية استطاع أن يؤسس لبنة ثقافية وتعليمية مهمة. اتضح ذلك بشكل جلي في وجود طبقة وسطى متعلمة ومتقفة. يعني ذلك

---

\* لقد اقترح أن تتعرض هذه الورقة المفاهيمية لحالتين فقط في الشمال الأفريقي حيث اختار الباحث كلا من مصر وتونس على أن تترك باقي التجارب الأخرى للمشاركين من هذه الدول في ورشة العمل ومن ثم يمكن بلورة رؤية متكاملة تعبر عن الشمال الأفريقي في نهاية المطاف.

وجود نمط من المواطنة الصالحة القادرة على تطوير مفهوم المدنية واستخدام المؤسسات الديمقراطية بفاعلية.

رابعاً: كانت تونس من أوائل الدول العربية التي تخلت عن شعار الاشتراكية العربية وسارت حثيثاً نحو الليبرالية الاقتصادية التي تقوم على تنمية القطاع الخاص في التجارة والتصنيع. يعني ذلك أن الدولة سمحت بوجود فضاءات اقتصادية مستقلة تعمل إلى جانبها وتتكامل معها.

خامساً: التزمت الدولة التونسية بتطوير المجتمع المدني ولا سيما منذ أوائل الثمانينيات، حيث شهدت الساحة التونسية تنوعاً في نطاق وأنشطة تنظيمات المجتمع المدني. ومع ذلك فإن الدولة التونسية لا تزال ممسكة بزمام الأمور وترفض إضفاء الطابع المؤسسي على منظومة التداول السلمي للسلطة، ولا شك أن ذلك يعطل من تطور نمو المجتمع المدني، وهو ما يؤثر على نمط إدارة الدولة للحياة النقابية وللإصلاحات الاقتصادية ولهامش الحريات المدنية.

### مرحلة بورقيبة

استطاع بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد أن يسيطر على الحياة السياسية في تونس. ومن خلال تحكمه في موارد الدولة استطاع أن يهيمن على النخبة السياسية، ويستبعد العناصر المطالبة بمزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطية. بل إنه فرض حظراً على الأحزاب السياسية المعارضة عام ١٩٦٣. ولعل بورقيبة لم يأت بجديد في ذلك الوقت حينما كان التقليد العام في دول المنطقة هو الأخذ بفلسفة الحزب الواحد بحسبانها أقرب إلى تحقيق الوحدة والاندماج القومي (٢٦).

ولقد امتدت هيمنة النظام من الدولة إلى المجتمع حينما آمن بورقيبة بضرورة السيطرة على التنظيمات غير الحزبية مثل الاتحادات العمالية والمهنية وجماعات المصالح. ومن الملاحظ أن المجتمع التونسي بعد الاستقلال كانت تشقه ثلاثة تيارات فكرية متباينة، تيار البرجوازية الوطنية القوية بفعل خروجها منتصرة من معركة التحرير، تيار النقابات العمالية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل برصيدها النضالي والوطني خلف قيادة فرحات حشاد، وأخيراً تيار الإصلاحية الزيتونية التي شاركت في الحركة الوطنية، إذ لا يخفى دور الشيخ ابن عاشور في قيادة الحركة النقابية. غير أن سياسة التحالف الوفاقي التي انتهجها بورقيبة مع

الحركة العمالية من أجل بناء الدولة العصرية كانت على حساب الإصلاحية الزيتونية التي تم تهميشها منذ البداية (٢٧).

وعليه فقد كانت الاستراتيجية الكوربوراتية هي المفضلة للنظام حيث سعى الرئيس إلى احتواء كافة التنظيمات والقوى الاجتماعية الكبرى. على أن تنامي الضغط من أجل مزيد من الإصلاح الليبرالي قد دفع بالرئيس بورقيبة إلى التخلص من الجناح المعارض في حزبه بل وإعلانه رئيسا مدى الحياة في مؤتمر الحزب عام ١٩٧٤.

على أن الفترة منذ نهاية السبعينيات وطيلة أعوام الثمانينيات شهدت تراجعا في دور الدولة التنموي بسبب نقص الموارد وفشل استراتيجيات التنمية المتبعة، وهو ما أفضى إلى فك الروابط والتحالفات التقليدية بين الدولة وبعض قوى وتنظيمات المجتمع التونسي. وعليه فقد تصاعدت وتيرة المعارضة لسياسات النظام من جانب القوى النقابية من جهة، وتيار الإسلام السياسي من جهة أخرى. أسهم ذلك كله في إحداث التغيير من خلال الإطاحة بنظام بورقيبة في انقلاب غير دموي عام ١٩٨٧.

### فترة بن علي

لا يخفى أن التغيير الفوقي الذي حدث في صورة الدولة التونسية قد دفع بحركة جديدة استفاد منها بلا شك المجتمع المدني، فقد تم إقرار مبدأ التعددية الحزبية . وشجع قانون الأحزاب الجديد على قيام أحزاب معارضة طالما أنها لا تقوم على أساس ديني أو طائفي أو لغوي.

وفي هذا السياق غير الحزب الدستوري الحاكم اسمه ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي. ولم يستطع الحزب الحاكم أن يتخلص من ارتباطه بأجهزة الدولة، في وضع يماثل الحالة المصرية تماما من حيث كونه حزبا خانقا للمجتمع المدني. وعلى صعيد العمل النقابي والمؤسسي اتخذ النظام خطوات مهمة للتخفيف من غلواء القيود التي كانت مفروضة على مؤسسات المجتمع المدني. وطالب الرئيس بن علي أجهزة الدولة بتسهيل إصدار التصاريح لهذه المؤسسات . وعليه فقد شهد المجتمع المدني التونسي توسعا كبيرا منذ أواخر الثمانينيات . وتغطي مؤسسات هذا المجتمع أنشطة كثيرة ومتنوعة تتراوح ما بين جمعيات المحافظة على البيئة والجمعيات النسوية وجمعيات الدفاع عن المستهلك .

ومع ذلك فإن الدولة التونسية اصطدمت بالمجتمع المدني وظهر ذلك جليا في أكثر من مناسبة، ولعل من أبرزها حالة الجمعية التونسية لحقوق الإنسان منذ أواخر التسعينيات، حيث وجهت الجمعية انتقادات لاذعة للنظام بشأن معاملة سجناء الرأي ولاسيما من الإسلاميين. وقد دفع هذا الاصطدام بالحكومة إلى تعديل قانون الجمعيات، وهو ما أفضى في النهاية إلى حل الجمعية التونسية لحقوق الإنسان . غير أن الضغوط الدولية والداخلية هي التي دفعت بالنظام إلى غض الطرف عن عمل المنظمة ولكن في ظل تضيق الخناق عليها (٢٨).

وتعكس الحالة التونسية صورة واضحة لواقع المجتمع المدني المتأزم في الشمال الأفريقي، حيث إن الدولة لا تزال غامضة في موقفها إزاء مؤسسات هذا المجتمع . لقد تبنت القيادة التونسية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها (٢٩) :

(أ) استراتيجية الاختراق حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحشهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل . يعني ذلك أن تدفق الموالين للحزب الحاكم في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة، بل وإنشاء مؤسسات جديدة ضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني.

(ب) إستراتيجية التنظيمات المماثلة ، لقد دأب النظام التونسي على الحد من فعالية التنظيمات المدنية ولاسيما الحقوقية والدفاعية منها (مثل جمعية حقوق الإنسان ) من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها في كنف الدولة ويسيطر عليها النظام ومؤيدوه ويكون الهدف الأساسي احتواء التنظيمات التي تمثل تحديا للدولة .

(ج) إستراتيجية الإكراه والقمع . وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام، حيث يعتمد على القدرات الأمنية والاستخباراتية المملوكة لديه من أجل احتواء أي تهديد له من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تعامل النظام منذ عام ١٩٨٩ مع التهديدات التي تطرحها قوى الإسلام في تونس.

### ٣- إشكاليات تطور المجتمع المدني في الشمال الأفريقي:

ثمة مجموعة من الإشكاليات تعترض طريق تطور كل من الدولة والمجتمع المدني في الشمال الأفريقي لعل أبرزها:

أ- شخصية نظام الحكم: فلا يزال الحاكم الفرد سواء أكان رئيسا للدولة أو زعيما للثورة الشعبية أو أمير للمؤمنين هو محور النظام السياسي . ويبدو أن هذه

الوضعية لا تزال مهيمنة على النخب الحاكمة في دول الشمال الأفريقي. فتقاليد الفرعونية السياسية لا تزال تضيء طابعا من القداسة على منصب الرئيس الذي يمتلك السيد الطولى فى النظام وفقا للإطار الدستوري والقانوني السائد فى معظم الحالات . ويكفى أن نشير إلى أن قضية الخلافة السياسية أضحت من المحرمات ولا يستطيع أحد أن يخوض فيها، بل إن آلياتها غامضة ولا تحظى بقبول أو رضا شعبي عام. وفى المغرب الأقصى تبدو بجلاء مركزية المؤسسة الملكية التى تستند إلى مرجعية دينية تقليدية . وطبقا لأحد الدارسين فإن " السياسة المخزنية الجديدة فى مغرب الاستقلال توضح أنها قامت فى مجملها على تدعيم السلطة المركزية من جهة والتهميش الفعلي للفرقاء السياسيين خاصة أحزاب المعارضة المشكلة من مكونات الحركة الوطنية من جهة ثانية. إضافة إلى إعادة تشكيل الوسائط التقليدية فى البوادي وإعادة تحريك العالم القروي من الناحية السياسية لجعله ذا نداء عن حياض العرش ، مع الاعتماد على النخب المحلية فى المدن والبوادي وإحكام الطوق على الجهاز البيروقراطي " (٣٠) .

وإذا كانت معظم الدول الأفريقية قد استطاعت أن تتبنى آليات سلمية لتداول السلطة فى قمة الهرم السياسي، فإن دول الشمال الأفريقي لا تزال عاجزة عن اتخاذ هذه الخطوة وتجديد النخب الحاكمة فيها.

ب- عسكرة السياسة: لا تزال المؤسسة العسكرية بمفهومها العام تمثل مصدر التأييد السياسي الأساسي لنظم الحكم فى دول الشمال. وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد جدي يواجهه من القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير . يكفي أن نشير إلى الحالة التونسية فى مواجهتها لخطر التهديد الإسلامي. وهيمنة الجيش فى الحالة الجزائرية واضحة منذ تدخله لإلغاء نتائج انتخابات عام ١٩٩١ التى فازت فى جولتها الأولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن الدور السياسي للجيش يعد معوقا للتطور الديمقراطي الحقيقي ويمثل خطرا داهما على مستقبل المجتمع المدني. وعليه فإن بقاء الجيش فى مجالها العسكري لتحمي ثغور الأمة يمثل ضمانا راسخا للقوى والحركات الاجتماعية التى تناضل من أجل التخلص من استبداد الدولة وتحقيق قدر من التوازن بين الدولة والمجتمع. وباعتقادي أن ذلك من أخطر التحديات التى تواجه عملية التطور الديمقراطي فى دول الشمال الأفريقي.

ج- القيود البيروقراطية: على الرغم من التوسع الذي شهدته حركة المجتمع المدني في معظم دول شمال أفريقيا فإنها لا تزال مكبلة بعدد من القيود القانونية. وعلى سبيل المثال فإن المنظمة للعربية لحقوق الإنسان ومقرها القاهرة لا تحظى باعتراف رسمي من قبل السلطات المصرية، وفي الجزائر تدخلت السلطة لتسيطر على المرصد الوطني لحقوق الإنسان ولتجعل منه مؤسسة حكومية . يعني ذلك كما رأينا في الحالتين المصرية والتونسية أن الدولة تستخدم السلاح التشريعي في مواجهة المجتمع المدني بهدف احتوائه وتغييره بحيث يظل دوما طوعا لها غير مهدد لشرعية وجودها .

د- حركات الإسلام السياسي: على الرغم من أن تنظيمات ومؤسسات الإسلام السياسي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني فإنها قد تمثل تحديا لتطور المجتمع المدني نفسه، وذلك بسبب عدم "مدنية" تلك التنظيمات في غالب الأحيان. ويكفي أن نذكر تجربة السودان حينما شقت الجبهة الإسلامية القومية وحدة الحركة النقابية السودانية من خلال تأسيس رابطة الإسلاميين التي كونتها في كل نقابة مثل رابطة الأطباء الإسلامية ورابطة المحامين الإسلاميين وهلم جرا.<sup>(٣١)</sup>

على أن الأشكالية هنا تتمثل في التيارات الأيديولوجية الإسلامية الرافضة لشرعية الدولة والمنادية بتطبيق "نظام إسلامي" وفقا لرؤيتها للخاصة. أما المكون الإسلامي للتراث فلا يمكن إنكاره. ألم يرق العلماء وأصحاب الطرق الصوفية بدور بارز في تنظيم الحياة السياسية المغاربية قبل الاستعمار وبعده. ويكفي أن نشير هنا إلى تجربة الأمير عبد القادر الجزائري، سليل التربية الصوفية، الذي استطاع أن يقود تحالفا من قوى اجتماعية عديدة في مواجهة المستعمر الفرنسي.

يعني ذلك أننا لسنا ضد الإسلام باعتباره أهم مكونات الذاكرة الجماعية، ولكننا ضد توظيفه بهدف إقصاء الآخر وتجاوزه وبالتالي عدم الاعتراف به، وهو ما يعني هدم الأسس التي يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني بمعناه العام. وذلك هو التحدي في دول الشمال الأفريقي ولا سيما في الدول التي ظهر فيها تيار الإسلام السياسي بقوة مثل مصر وتونس والجزائر.

هـ- المعوقات الاقتصادية: إن استقلال منظمات المجتمع المدني يقتضي بداية ضرورة توافر الحصانة المالية لها. بيد أن واقع المجتمع المدني في الشمال الأفريقي يشير إلى افتقار مؤسساته إلى قاعدة مالية ومادية تسمح لها بالنشاط الحر والفعال، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للاستغلال إما من قبل الدولة نفسها أو من



قبل أطراف خارجية. وهنا تبرز قضيتان هامتان /أولهما، أهمية دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي المطلوب لمؤسسات المجتمع المدني ومن ثم ضمان استقلاله عن الدولة. ثانيهما، قضية التمويل الأجنبي لبعض منظمات المجتمع المدني ولا سيما الحقوقية للدفاعية منها، وهو ما يعرضها للمساءلة في كثير من الأحيان. وتبرز في هذا الخصوص قضية عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية حيث تعرض للاتهام والحبس من جانب السلطات المصرية. (٣٢)

#### ٤ - الدولة والمجتمع المدني في أفريقيا:

إذا أخذنا بفلسفة التحقيب التاريخي نستطيع تقسيم علاقة الدولة بالمجتمع المدني في أفريقيا إلى مراحل ثلاث أساسية : (٣٣)

##### المرحلة الاستعمارية:

وهي تكتسب أهمية كبيرة في فهم طبيعة الدولة الأفريقية سواء التنموية أو ما بعد التنموية، وذلك من خلال إبراز علاقتها بالمجتمع الأفريقي. فخلال تلك المرحلة تم تأسيس وتشكيل كثير من الملامح الهيكلية للدولة ما بعد الاستعمارية. ومن المعروف أن تخطيط الحدود الاستعمارية في أفريقيا لم يكن بحسب محمود ممداني مسألة جغرافية وإنما هي بالأساس مسألة سياسية . إذ كانت تعنى فرض نمط حكم غريب للدولة على السكان المحليين . إنها لم تكن في حقيقتها قوة ضبط اجتماعي بهدف تنظيم الأفراد والمجتمعات، وإنما كانت أداة قهر وإكراه للشعوب المستعمرة . وحتى نمط الدولة الرأسمالية الذي تم تطويره خلال العهد الاستعماري يمكن وصفه بأنه " رأسمالية الدولة الإكراهية " .

لقد أفضى الحكم الاستعماري إلى تعطيل الوظيفة التمثيلية للإدارة، فضلا عن قمع كل أشكال المشاركة الشعبية وإقصاء الجماهير العريضة. وباختصار لم يسهم نمط التنمية الاستعمارية في إفساح المجال أمام ظهور مؤسسات المجتمع المدني الأفريقي، بل إن التنمية الاستعمارية أدت إلى مزيد من الإقصاء السياسي والانقسام المجتمعي. لقد كانت الإدارة الاستعمارية غريبة سواء في أيديولوجيتها أو في موظفيها والقائمين عليها، كما أنها كانت تسلطية في نمط حكمها.

وإذا كانت السلطات الاستعمارية قد حطمت بنى وهياكل المجتمعات الأهلية الأفريقية قبل فرض الحكم الاستعماري، فإنها عوضا عن ذلك قد شجعت على تشكيل جماعات مدنية تتألف بالأساس من المستوطنين والمستعمرين أنفسهم مثل التنظيمات الفلاحية والجمعيات النسائية والنوادي الاجتماعية وهلم جرا<sup>(٣٤)</sup>.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك اتحادات المزارعين البيض في زيمبابوي والتي مارست ضغوطا كبيرة على الحكومة من أجل إنشاء شركات عامة مثل مكتب تسويق الحبوب وذلك خدمة لمصالحهم الفئوية. على أن هذا التوجه الاستعماري لم يكن قاصرا على الإدارة البريطانية وحدها وإنما وجد في كافة أنماط الإدارة الاستعمارية في أفريقيا. ففي مجتمعات الكريول الغرب أفريقية، شهد هذا النمط من المجتمع المدني الكولونيالي إن صح التعبير. وهو ما أدى إلى قيام الحركة المناهضة للاستعمار بإنشاء منظمات مدنية أفريقية مناهضة للتنظيمات الاستعمارية.

#### المرحلة ما بعد الاستعمارية:

على الرغم من أن "المشروع الوطني" مثل شعارا للمرحلة التنموية في أفريقيا ما بعد الاستعمار، فإن كثيرا من ملامح المرحلة السابقة استمر كامنا في طبيعة الحكم الوطني الجديد، ولعل الجانب الإكراهي في ممارسة السلطة ولا سيما في مواجهة فئات العمال والفلاحين يعد الأكثر أهمية في هذا السياق.

وعلى صعيد آخر فقد تمت إعادة هيكلة وتنظيم تقسيم العمل من خلال تمايز طبقي بالغ الوضوح بين الشرائح العليا والدنيا للمواطنين الأفارقة. فثمة مجموعة من المهنيين في الطبقة الوسطى استبطاعت أن تميز نفسها عن باقي البرجوازية الصغيرة من خلال نفاذها إلى موارد الدولة وارتباطها برأس المال الأجنبي. كما تمكنت فئة محدودة من الفلاحين والحرفيين في الشريحة الدنيا من الانتقال إلى شريحة المزارعين الرأسماليين وصغار الرأسماليين من خلال تمكنهم أيضا من النفاذ إلى موارد الدولة مما سهل أمامهم عملية تحقيق التراكم الرأسمالي<sup>(٣٥)</sup>.

ولم تستطع الدولة ما بعد الاستعمارية أن تحقق السيطرة من خلال القمع والإكراه فقط، وإنما من خلال عمليات إضفاء للطابع الشرعي عليها. فقد لجأت إلى مزيج من التسلطية والأبوية في إطار "المشروع التنموي" الجديد. ونظرا لأن هذا المشروع الجديد هو الذي يستطيع أن يوحد الأمة فإن "الدولة" وحدها هي القادرة

على تنفيذه نظرا لضعف وهشاشة البرجوازية الوطنية الصغيرة. وربما يستند ذلك للتوجه " الدولاتي " statism إلى طرح كوامي نكروما وتنظير مدرسة التبعية. حيث تمثلت الفكرة الرئيسية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد الفوز بالاستقلال السياسي. وعليه فإنه بغض النظر عن التوجه السياسي لنظام الحكم، أخذ الاقتصاد الأفريقي الأولوية على السياسة. وكان طبيعيا أن ينظر إلى المؤسسات الديمقراطية على أنها معوقة لعملية بناء الأمة. وقد اعتبرت السياسة والجدل حولها بمثابة أمور ترفيه لا تقوى عليها الدول الفقيرة، فضلا عن أنها عوامل تمزق النسيج الاجتماعي للأمة. وعليه فإن ما سعت إليه النخب الأفريقية هو الدولة التنموية. بيد أن الجماهير الأفريقية التي تم تعبئتها في مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار تم تهميشها وتقزيم دورها النضالي. فالمنظمات الشعبية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية التي تمثل أساس المجتمع المدني المنظم تم حظرها أو دمجها في هيكل الدولة مما يعنى فقدانها لجوهر وجودها المستقل، كما أن قادة هذه التنظيمات المدنية قد تم التخلص منهم إما ترغيبا أو ترهيبا.

إن الطابع " الدولاتي " statism لاستراتيجية التنمية وتضخم القطاع العام في معظم الدول الأفريقية قد أدى إلى تركيز غالبية التراكم الرأسمالي والتكوين الطبقي في أيدي الدولة . وعليه لم تستطع التنظيمات المدنية والمصالح الخاصة أن تنافس الدولة الأفريقية أو أن تقف في مواجهتها.

### الدولة ما بعد التنمية:

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ظهرت أزمة الدولة التنموية على الصعيدين السياسي والاقتصادي . فقد فشلت إستراتيجيات التنمية أيا كان توجهها الأيديولوجي في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين الأفارقة. وفي ذات الوقت انهارت الاقتصاديات الأفريقية بسبب تدهور أسعار المواد الخام هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أزمة للرأسمالية التي عانت منها النظم الأفريقية تفاقت بفعل التأثيرات السلبية لبرامج التكيف الهيكلي التي أدت إلى مزيد من الإفقار والتهميش للفئات الفقيرة والمهمشة أصلا. وقد دخلت الدولة الأفريقية مرحلة جديدة ظهرت فيها بشكل مكثف ولاءات إثنية ودينية تتحدى الوجود العضوي للدولة ذاتها. وعليه فقد تحولت الدولة التنموية إلى دولة منهارة collapsed<sup>(٣٦)</sup>. وعندما كانت تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية تحولت إلى كائن ثقيل وكسيح. وقد تبارت الأدبيات

التي ركزت على دراسة الدولة في هذه المرحلة في إعطاء النعوت القاسية لها، فهي دولة فاسدة واستعمارية جديدة ٠٠٠ إلخ. ويجادل البعض الآن أن الدولة لم تعد ضعيفة فقط في إدارة القضايا المجتمعية الأوسع نطاقا، ولكنها تحولت إلى شيء كسريه في أعين مواطنيها عندما انسحبت من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقودها. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك في تبني خطط تنمية تقوم بها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وتطرح قضايا الفقر والتنمية بعيدا عن تدخل الدولة. على أن هذا التحول في الاتجاهات النظرية والفكرية التي تحكم هذه المرحلة لا يعزى فقط إلى عجز وفشل الدولة الأفريقية، ولكن إلى جملة من التحولات الأيديولوجية والمعرفية الهيكلية على الصعيدين الداخلي والخارجي والدولي. فعلى الصعيد الأيديولوجي علا نجم للمشروع الليبرالي الجديد بعد انتصار الحركات المحافظة الجديدة والمناهضة لتدخل الدولة. ومن جهة أخرى أدت العولمة إلى إكراه الحكومات على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق بما يعطى مساهمة وحرية أكبر للأسواق. واستنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن نشأة المجتمع المدني بمفهومه الحديث في أفريقيا تعبر عن عملية تاريخية وليس مجرد حالة سكونية محددة (٣٧). فثمة مرحلتان فارقتان في تطور المجتمع المدني الأفريقي:

### أولهما: في أواخر الخمسينيات و بداية الستينيات:

حيث مثل الاستقلال الوطني للدول الأفريقية تنويعا للنضال الشعبي الذي ظهر وازدادت حدته منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت مرحلة النضال الوطني تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد السلطة الاستعمارية. أدى ذلك إلى ظهور تنظيمات مدنية مختلفة تتراوح ما بين الاتحادات العمالية والجمعيات القروية والتنظيمات الشبابية والنقابات المهنية والمؤسسات الكنسية حيث اندمجت كلها في إطار الحركة الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات تمثل مصالح متفاوتة تقليدية وحديثة فإنها انطوت تحت عباءة تنظيمات الحزب الوطني الواحد الذي اتخذ شكل المؤتمر " الجامع ". يعنى ذلك أن مرحلة النضال الوطني مثلت فرصة حقيقية لظهور المجتمع المدني وتطوره في أفريقيا. ومع ذلك فإن هذه الولادة الأولى للمجتمع المدني الحديث في أفريقيا سرعان ما تعثرت بعد تحقيق الاستقلال السياسي، فالنظم السياسية الأفريقية الجديدة سرعان ما تحولت نحو تركيز السلطة

وشخصنتها فى أيدي نخبة محدودة قامت بتهميش فضاءات المجتمع المدني. أضف إلى ذلك أن سياسات وآليات التعددية السياسية التى قدمتها السلطات الاستعمارية قبل رحيلها تم اقتلاعها وتبنى نظم تسلطية عوضا عنها، اتخذت شكلا عسكريا أو التحقت بعباءة الحزب.

### ثانيا: مرحلة الولادة الثانية فى أواخر الثمانينيات:

فقد أنهت الأزمة الهيكلية التى شهدتها أفريقيا خلال عقد الثمانينيات القدرات الاستخراجية والتوزيعية لكثير من الدول الأفريقية، وهو ما أسهم فى انبعاث جبهة دفاعية من فضاءات المجتمع الأفريقي المختلفة. فقد ظهرت فى أرجاء القارة قوى اجتماعية وسياسية مستقلة تقف فى وجه النظم الأبوية والتسلطية المتهاكمة. فالتنظيمات العمالية والنقابية والحركات الطلابية ونسوة السوق ودور العبادة ونخب رجال الأعمال وغيرهم مثلوا جميعا القدوم الثانى لحركة المجتمع المدني الحديث فى أفريقيا. صحيح أن كثيرا من هذه الجماعات قد حركتها دوافع اقتصادية أو مهنية ضيقة ولكنها شيئا فشيئا أسهمت فى إحداث تراكم لحالة السخط وعدم الرضا العام، مما أدى إلى تسييس مطالبها نظرا لأنها انتهت إلى دفع المجتمع فى اتجاه التغيير السياسي الهيكلي. ولعل من الأمثلة ذات الدلالة بهذا الخصوص: (٢٨)

- إنشاء حركة زامبيا من أجل الديمقراطية والتعدد الحزبي عام ١٩٩٠ ونجاحها فى تولي السلطة عام ١٩٩١ .
- الاتحاد الوطني لعمال سوازيلاند والذي تحالف مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى المطالبة بتحقيق الديمقراطية عام ١٩٩٧.
- سقوط نظام الحزب الواحد فى ملاوي على أيدي الجماعات المدنية فى استفتاء شعبي أدى إلى وضع دستور جديد ينص على تعدد الأحزاب.
- الإطاحة بنحو (١٣) رئيس دولة أفريقية خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ ، ١٩٩٤ خلال انتخابات حزبية وتعددية.

على أن المرحلة الثانية فى تطور المجتمع المدني الأفريقي تختلف عن الأولى التى صاحبت عملية التحرر الوطني لاعتبارين أساسيين، أولهما يتمثل فى تنوع وتعدد تنظيمات المجتمع المدني فى المرحلة الراهنة. فالحركة التى يقودها المجتمع المدني تبدو أكثر عمقا واستقلالية فى مواجهة الدولة، وربما يرتبط ذلك ولو جزئيا بدور التمويل الخارجى عبر الشبكات الدولية والتنظيمات الدولية غير الحكومية.

وعليه فإن قادة تنظيمات المجتمع المدني أصبحوا أكثر ثباتاً في مواجهة النخب الحكومية، ولم يعد بالإمكان تهيمشهم بسهولة. ولعل حالة عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم ومركز ابن خلدون تعطى المثال على ما نقول . أما الاعتبار الثاني فيتمثل في ظهور مناخ أيديولوجي جديد يعلى من شأن المشاركة الشعبية والحكم الصالح. ومن ثم تزايد التزام الحركات الشعبية في أفريقيا بقيم الديمقراطية والتعددية السياسية. وبغض النظر عن مدى عمق وتجذر هذه الاتجاهات الأيديولوجية فإنه مما لا شك فيه أن الأسس الكارزمية والشخصانية للحكم في أفريقيا لم تعد تلقى أى قبول يذكر.

### ثالثاً: المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا:

تحتل قضية التعاون والتكامل الإقليمي أهمية كبرى في دراسة سيناريوهات المستقبل الأفريقي في عصر العولمة<sup>(٣٩)</sup>. وبعيدا عن ثنائية التفاؤل والتشاؤم التي غلبت على كثير من الدارسين للمستقبل الأفريقي، والتي جعلتهم يحصرّون مكانة أفريقيا في خيارين اثنين أولهما بقاء الأوضاع على ما هي عليه وفقا لنموذج الفوضى القائمة الذي طرحه روبرت كابلان عن منطقة غرب أفريقيا، وثانيهما الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق نوع من الإصلاحات التنظيمية التدريجية في منظومة المؤسسات الاقتصادية الدولية المحورية وفقا لنموذج التكيف الهيكلي والاندماج العالمي، فإن الطريق الثالث الذي ينبغي التأكيد عليه يتمثل في زيادة التعاون والاندماج الإقليمي من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو الوحدة الأفريقية.

### وطبقا لبداى أونيمود Bade Onimode فإن :

"النسبات الكبرى الناشئة في إطار النظام العالمي قد حولت التعاون الأفريقي من ضرورة إقليمية إلى حتمية قارية، بل هي قاعدة استراتيجية ملحة من أجل بقاء الاقتصاد الأفريقي".

إنه لمن الواضح تماما أن الاقتصاد الكوني المعولم يدور حول ثلاثة أقاليم هي: أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. وذلك هو مثلث الثروة والتكنولوجيا والنفوذ والذي تتنظم حوله باقي دول العالم بصورة هرمية غير متكافئة وبالغة التعقيد يعنى ذلك أنه إذا كان سعى المناطق المتقدمة للتكامل والتعاون من أجل تحقيق مزيد من السيطرة والنفوذ، فإن هذا السعى بالنسبة

للدول الأفريقية بعد ضرورة ملحة من أجل البقاء. يعنى ذلك بإيجاز شديد أن المدخل للتعاونى والتكاملى يمثل بالنسبة لأفريقيا إستراتيجية البقاء فى عصر العولمة.

وباستقراء فكرة للتكامل الأفريقى السابقة نجد أنها قد قامت على أسس وظيفية<sup>(٤٠)</sup> فالمدخل الوظيفى يقوم على افتراضات مقتضاها أن التنمية والتقدم من خلال التعاون والاندماج تساعد على القضاء على النزاعات السياسية المتناقضة وتقضى على أسباب الحروب وعدم الاستقرار. وفى عام ١٩٨٠ تم تبني خطة عمل لاجوس للتنمية الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد شجعت هذه الخطة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بهدف تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية. على أن التوقيع على معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لم يتم إلا فى عام ١٩٩١ ولم تصبح سارية المفعول إلا فى عام ١٩٩٤ بعد توقيع ثلثي الدول الأعضاء. وثمة مجموعة من الملاحظات العامة التى ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك على النحو التالى:

أولا : أن اتفاقية أبوجا تعترف بمسيرة التكامل الإقليمى بحسبانه دعما للتكامل القارى المنشود وثمة ستة تجمعات اقتصادية إقليمية تعترف بها الاتفاقية وهى:

اتحاد المغرب العربى، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الأيكاس)، ومنظمة التنمية ومقاومة التصحر (إيجاد)، ومجموعة التنمية لجنوب أفريقية (سادك).

ثانيا : ثمة مجموعة من التجمعات الإقليمية عانت منذ البداية من مشكلات مؤسسية وسياسية وبيروقراطية . فاتحاد المغرب العربى الذى تأسس بمدينة مراكش عام ١٩٨٩ ويضم الدول المغاربية الست لم يستطع أن يعقد قمته الدورية منذ عام ١٩٩٤ . فلا تزال قضية الصحراء عتبة داخل الاتحاد بين المغرب والجزائر . كما أن هناك مشاكل فى التعامل مع هذا التنظيم الإقليمى والاتحاد الأفريقى بسبب انسحاب المغرب من عضوية منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٢<sup>(٤١)</sup>

ثالثا: ثمة تعدد فى عضوية بعض الدول الأفريقية لأكثر من تجمع إقليمي. فمعظم أعضاء الكوميسا هم أيضا أعضاء فى سادك. كما أن معظم أعضاء الإيجاد هم أعضاء فى الكوميسا. فى الحقيقة يوجد فى أفريقيا (١٣) تجمعا اقتصاديا إقليميا

تغطي جوانب عملية من الوظائف والأهداف ، على أن هذه المنظومة غير متوائمة مع بعضها البعض تماما. وهو الأمر الذى يجعل معظم الدول ذات الموقع المتوسط تحتفظ بعضوية أكثر من تجمع فى آن واحد . فهناك نحو (٢٧) دولة أعضاء فى تجمعين، ونحو ( ١٨ ) دولة أعضاء فى ثلاثة تجمعات، ودولة واحدة عضو فى أربعة تجمعات فى آن واحد . ولا يخفى أن عضوية الدولة فى أكثر من منظمة واحدة قد يودى إلى مشكلات ملحوظة مثل اختلاف الهندسة التكاملية لكل تنظيم، والأعباء المالية المترتبة على العضوية وهلم جرا.

رابعاً : أن دور المجتمع المدنى فى التجمعات الإقليمية محدود وذلك بالرغم من الصياغات النظرية والدعوات التى لا تتجاوز حد الشعارات المطالبة بمشاركة الأفارقة فى العملية الاندماجية. ويذكر الباحث أنه حينما دعى للمشاركة فى حلقة نقاشية حول " النيباد " نظمها المركز الأفريقى لجنوب أفريقيا وحضرها الرئيس ثابو مبيكى عام ٢٠٠٠ لم يكن قد صدر فى مصر دراسة واحدة عن ماهية النيباد وأهدافها، على الرغم من كون مصر إحدى الدول المحورية فى لجنة التسيير الخاصة بالمبادرة، ورغم ذلك فقط طرحت النيباد باعتبارها تعبيراً عن صوت الجماهير الأفريقية .

إن هدف التعاون والتكامل الإقليمى الأفريقى لابد وأن يتجاوز العقبات المؤسسية والبيروقراطية، ويفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدنى وهذا ما طالبت به اتفاقية أبوجا. والمقصود هنا المجتمع المدنى بمعناه الواسع وفقاً للسياق الأفريقى وكما سبق أن حددناه، بحيث يشمل رجال الأعمال والعمال والشباب والمرأة ودور العبادة والحركات الاجتماعية وغيرها من جماعات المصالح . ويقترح أشانتي Asante إضافة مادة دراسية فى جميع المدارس والجامعات فى الدول الأفريقية حول التعاون والاندماج الإقليمى، وتدرس جنباً إلى جنب مع اللغات الأوروبية الرئيسية الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية . فكل هذه الجهود سوف تساعد على المدى البعيد فى إرساء قاعدة ثقافية بين الشباب تؤيد الوحدة الأفريقية. إن المجتمع المدنى على المستوى الوطنى لابد أن ينخرط مع الحكومة فى صياغة السياسات التى ينبغى اتخاذها لتعزيز العملية التكاملية (٤٢) .



## خبرة التكامل الإقليمي في الشمال الأفريقي:

ترتبط عملية التكامل في الشمال الأفريقي بحركة الوحدة العربية والتي أدت إلى قيام كيان مؤسسي جامع عام ١٩٤٥، حينما تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية. ولا شك أن قيام الجامعة العربية هو انتصار للاتجاه الوظيفي في الحركة التكاملية تماما مثلما هو الحال بالنسبة لحركة الجامعة الأفريقية وقيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣<sup>(٤٣)</sup>. ويتضح هذا المنحى الوظيفي بجلاء من خلال قراءة ميثاق الجامعة العربية الذي ينص في مادته الثانية على: "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها ومن أغراضها كذلك، تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الآتية:

(١) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملية وأمور الزراعة والصناعة.

(٢) شئون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

(٣) شئون الثقافة.

(٤) شئون الجنسية والجوازات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(٥) الشئون الاجتماعية.

(٦) الشئون الصحية.

وقد اعتمدت الجامعة على مجموعة من الهياكل والمنظمات المتخصصة لتحقيق هذه الأهداف، ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، منظمة العمل العربية، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، الهيئة العربية للطاقة الذرية، صندوق النقد العربي وغيره من مؤسسات التمويل العربية، وهناك لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. على أن العمل العربي المشترك واجه تحديات كبيرة أوقفت تقدمه وتحبطه وربما يعزى ذلك إلى مجموعة من المتغيرات من أبرزها:

\* غياب الديمقراطية على المستوى القطري: فأوروبا التي بدأت تجربتها التكاملية بعد أكثر من عقد من الزمان على التجربة العربية استطاعت أن تصل إلى

وحدة أوروبية وعملة أوروبية موحدة وتتفاوض اليوم بشأن دستور أوروبي. أما التجربة العربية فقد واجهت إخفاقات متعددة، وربما يعزى ذلك إلى البنى السياسية العربية غير الديمقراطية والتي لا تعبر عن تطلعات شعوبها، فأنظمة الحكم إما ملكية غير دستورية أو جمهورية أشبه بالوراثية . وتتفاوت الدول العربية تفاوتاً كبيراً في مدى تسامحها مع سياسات التعددية السياسية والاجتماعية.

\* غياب الرؤية الموحدة. ولعل شخصانية نظم الحكم وتصادم المصالح والأهداف القطرية تمثل عائقاً أمام المشترك . ولذلك نجد أن الحاجز الأمني هو الذي يسيطر على كافة القضايا الأخرى. ولا أدل على ذلك من أن الهيكل التنظيمي الوحيد التابع للجامعة العربية والذي يعمل بانتظام وفعالية هو الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. يعنى ذلك أن القضايا الأخرى المرتبطة بالتنمية والثقافة والتحديات الإقليمية لم تصل إلى مرتبة الاعتبار الأمني!

\* الصراع العربى الإسرائيلي، إذا كان هذا الصراع هو المسئول عن دفع العمل العربى المشترك قدماً وذلك لمواجهة خطر المشروع الصهيونى، فهو فى نفس الوقت من أهم المعوقات والتحديات. فقد اختلفت الرؤى العربية بشأن التعامل مع إسرائيل وقت الحرب ووقت السلم. فعندما عقدت اتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل، تباينت ردود الفعل العربية الأخرى نحو تفسير العملية السلمية.

\* الحروب والصراعات البينية العربية، لا شك أن حالة الانقسام التى تعزى إلى الصراعات العربية-العربية، والتى تأخذ شكل النزاعات الحدودية والحروب الأهلية تعد من أهم معوقات العمل العربى المشترك . ولعل مشكلة غزو العراق للكويت وما ترتب عليها من أحداث كارثية، أفضت إلى الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق نفسه وإسقاط نظام الحكم فيه، قد أدت إلى حالة من الانقسام والتأزم فى النظام الإقليمى العربى تضاهى فى تأثيرها أزمة النكبة عام ١٩٤٨ باحتلال فلسطين والنكسة عام ١٩٦٧ باحتلال إسرائيل للأراضي العربية.

\* ضعف التبادل التجارى، من اللافت للنظر أن التجارة العربية للبينية لا تمثل سوى (٨%) فقط من إجمالي التجارة العربية الخارجية. يأتى ذلك فى ظل وجود قرار بإنشاء سوق عربية مشتركة والاتفاق عام ١٩٩٦ على إقامة منطقة تجارة عربية حرة وفق برنامج تنفيذي يمتد لعشر سنوات. غير أنه من الواضح عدم اتخاذ أية إجراءات ملموسة فى هذا السياق<sup>(٤٤)</sup> .

\* وعليه فإن للتغيرات الدولية والإقليمية دفعت بالمتقنين العرب وحتى صانعي القرار على المستوى الرسمي بضرورة إصلاح الجامعة العربية وتقويم مسيرة العمل العربي المشترك بما يعبر عن تطلعات وآمال الجماهير العربية .

### اتحاد المغرب العربي: خصوصية التجربة التكاملية:

ارتبطت فكرة الاتحاد المغربي بحركة التحرر الوطني وهو ما ظهر بجلاء في اجتماع طنجة الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية . وبعد الاستقلال ظهرت محاولات متعددة لإقامة أطر اتحادية بين دول المغرب العربي مثل بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣. وأخيرا كان إعلان اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩ بمدينة مراكش (٤٥) .

ولعل قراءة بنود المعاهدة المنشئة للاتحاد المغربي تظهر أولا أنها تتحدث بشكل عام عن جوانب التعاون الاقتصادي والسياسي المشتركة بين الدول الأعضاء، ولم تشر مثلا إلى إقامة وحدة جمركية أو سوق اقتصادية مشتركة. ومن جهة أخرى لم يتم تحديد نطاق الاتحاد جغرافيا، حيث يصبح بإمكان أي دولة عربية أو أفريقية أن تنضم للاتحاد بشرط موافقة الدول الأعضاء. وعلى أي الأحوال فإن معاهدة الاتحاد نصت على الأهداف التالية :

- ١- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم ببعضهم ببعض.
- ٢- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عنها.
- ٣- للمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والأنصاف.
- ٤- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- ٥- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وقد تم الاتفاق على مجموعه من الهياكل والآليات لتحقيق الأهداف السابقة ومن ذلك مجلس الرئاسة وهو أعلى جهاز لاتحادي ، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة المتابعة بالإضافة إلى اللجان الوزارية المتخصصة (لجنة الأمن الغذائي، ولجنة الاقتصاد ، ولجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية). وبالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد يوجد مجلس للشورى وهيئة قضائية وأكاديمية مغربية للعلوم

وجامعة مغربية. وفي عام ١٩٩١ تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

على أن قضايا العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد ولاسيما قضية الصحراء بين المغرب والجزائر قد وقفت حجر عثرة أمام تفعيل اتحاد المغرب العربي. فقد كان من المقرر أن تنتظم قمم الاتحاد بصورة دورية كل عام إلا أنها توقفت منذ قمة تونس ١٩٩٤. ودخل بعدها الاتحاد في حالة غيبوبة لم يفق منها إلا بشكل جزئي عام ٢٠٠١ عندما عقد اجتماع وزاري في الجزائر، شاركت فيه المغرب بوفد منخفض المستوى. وذلك تحت تأثير الملف الصحراوي. والسؤال المطروح في هذه الحالة لماذا تغلبت الدول المغربية "القطري" على "الإقليمي" وتنتصر يوما لمفاهيم السيادة والمصلحة الوطنية التي تتهددها قوى العولمة الراهنة ؟؟ !

تقرض الإجابة على هذا التساؤل تحليل أهم المعوقات التي تعترض العمل المغربي المشترك وذلك على النحو التالي :

\* غياب الرؤية الاستراتيجية: فعلى الرغم من أن التكتلات الإقليمية أصبحت ضرورة وخيارا استراتيجيا في زمن العولمة، لا تزال الهواجس الأمنية هي المحدد الأساسي للعمل العربي المشترك عموما . وعليه فإن غياب أي خطر أمني حقيقي مهدد من الدول المغربية جعلها غير متحمسة للاعتبارات السياسية و الاستراتيجية الموجبة للتكامل. ولذلك نجد مثلا أن العلاقات الأوربية المغربية لا تزال تنتظم بشكل انفرادي وربما يدفع ذلك إلى التساؤل ما جدوى الاتحاد المغربي إذن ؟ من الواضح أن التجربة التكاملية العربية عموما و المغربية على وجه الخصوص تعكس رغبة من جانب الحكام لتحسين صورتهم والمحافظة على نظمهم. فكما لديهم مجالس وطنية لحقوق الإنسان وأحزاب متعددة وجمعيات ، ينبغي أن تكون لديهم أطر تكاملية على المستوى الإقليمي وإن كانت مجرد حبر على ورق .

\* النزاع المغربي الجزائري : يبدو أن قضايا العلاقات بين أهم دولتين في المغرب العربي أودت بحياة الاتحاد . إذ لا يمكن تصور إطار إقليمي جاد للتعاون والتكامل المغربي دون مشاركة أي من الدولتين . وعليه فإن القضايا الحدودية والملف الإسلامي في الجزائر ونزاع الصحراء المغربية لا تزال تمثل أبرز المعوقات أمام اتحاد المغرب العربي.

\* **المعوقات للمؤسساتية :** يبدو أن واضعي الاتفاقية المنشئة للاتحاد المغاربي قد نقلوا خبرة التجربة الأم ( أى الجامعة العربية ) . وهذا ما دفع أحد الباحثين إلى القول : " يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له ، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء ، إذ يبدو جليا أن الخلافات فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر ، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي . ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة فى مجال التكامل الإقليمي يكمن فى تبنى قاعدة الإجماع فى اتخاذ القرارات " . (٤٦)

### **دور المجتمع المدني على المستوى الإقليمي:**

يمكن القول إن الشمال الأفريقي يرتبط عضوياً بالنظام الإقليمي العربى ، وعليه فإن بعض هياكل ومؤسسات المجتمع المدني العربى . . . تقوم بدور تكاملي لا يمكن إنكاره سواء على الصعيد الإقليمي أو القومى العربى الشامل . ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى نمونجين يمثل أولهما المنظمات المهنية والنقابية العربية بينما يمثل للنموذج الثانى التنظيمات الدفاعية والحقوقية ذات المصالح العامة وذلك على النحو التالى : (٤٧)

### **النموذج الأول: اتحاد المحامين العرب:**

بعد اتحاد المحامين العرب منظمة عربية غير حكومية مقرها الدائم مصر وقد نشأ الاتحاد بموجب الاجتماع التأسيسي فى القاهرة عام ١٩٥٦ . ويسعى الاتحاد إلى تحقيق الأهداف الآتية : (٤٨)

### **الأهداف المهنية:**

- (١) تطوير ورعاية مهنة المحاماة فى الوطن العربى بما يمكنها من القيام بدورها الأساسى فى إرساء قواعد العدالة وذلك بالعمل على:
- (أ) تأمين استقلال مهنة المحاماة واستقلال نقابات المحامين واستقلال قرارها وتأمين حرية المحامى وحصانته فى أداء رسالته، وحرمة عمله ومكتبه، وضمان حقوقه طبقاً للمعايير الدولية فى هذا الصدد.

(ب) تنمية الوعي النقابي في صفوف المحامين، والالتزام بشرف المحاماة وأخلاقياتها وتشجيع تكوين النقابات والمنظمات المهنية للمحامين في الأقطار العربية التي لم تتكون فيها بعد.

(ج) الاهتمام بتدريب شباب المحامين وتأهيلهم ورفع مستوى أدائهم المهني.

(د) السعي من أجل توحيد قوانين مهنة المحاماة على نحو يكفل للمحامى العربى حق الممارسة فى الأقطار العربية كافة.

(٢) السعي لإقرار مبدأ استقلال السلطة القضائية والدفاع عنه وضمان حقوق القضاة وحصانتهم واستقلالهم .

(٣) تجميع وحفز للطاقت العربية القانونية من أجل إثراء القانون والفقه العربى وتأصيل الاجتهادات الخاصة بهما، بما يسهم فى توحيد التشريعات والمصطلحات القانونية فى الأقطار العربية، وبما يحقق مصلحة الإنسان العربى وتقدمه وحقوقه الأساسية، ويؤمله لتحقيق أمانيه القومية والإنسانية.

(٤) المساهمة فى إحياء الدراسات القانونية والإسلامية والعمل على أن تكون للشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا من مصادر التشريع.

(٥) إرساء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة حكم القانون فى الأقطار العربية تشريعا وتطبيقا، وتأمين ضماناتها.

### الأهداف القومية:

(١) الكفاح لتحرير الأرض العربية من كل أشكال الاستعمار والاحتلال والتبعية ، والمساهمة الإيجابية فى بناء المجتمع العربى المتحرر القائم على أسس العدل والكفالية وفى ظل مبادئ الحق والحرية وسيادة حكم القانون .

(٢) التضال مع الشعب العربى للفلسطينى من أجل تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى وعودتها قطرا عربيا ديمقراطيا متحررا ، باعتباره هدفا إستراتيجيا ومركزيا للأمة العربية فى إطار حركة التحرر والتقدم الوطنى والعالمى.

(٣) الكفاح ضد الصهيونية وأطماعها باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية وحماية الوطن العربى لرضا وثقافة وحضارة منها والتضال ضد كافة أشكال التمييز والفصل العنصرى.

(٤) مقاومة كل صور التطبيع مع العدو الصهيوني ومواجهة كافة المشروعات التى تستهدف فرض الهيمنة على المنطقة العربية وطمس هويتها.

(٥) مكافحة الاستعمار القديم والجديد والمساهمة فى الدفاع عن الحقوق الأساسية لكل الشعوب ودعم التضامن والتعاون والمساهمة بينها وتأييد حقها فى الاستقرار و السيادة وتقرير المصير ومناصرة قضايا التحرير و التقدم والسلام فى العالم أجمع.

(٦) النضال من أجل تحرير الإنسان فى الوطن العربى من كل مظاهر الظلم والتخلف والاستغلال ، وذلك بضمان حقه فى ممارسة الديمقراطية الأساسية و الاجتماعية وإطلاق حرياته العامة والنقابية وحمايته ضد التعذيب والتصفيات الجسدية وتأمين حقوقه الأساسية الواردة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، بما يمكنه من المشاركة الفعلية فى صنع واتخاذ القرار بشأن مستقبله ومستقبل وطنه.

(٧) السعي إلى تحرير الاقتصاد العربى من أشكال التبعية وضمان استقلاله بما يكفل تمييزه على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل والتوحد لخدمة الوطن والمواطن العربى .

(٨) مقاومة كل المشروعات التى تتضمن المشاركة مع العدو الصهيوني فى مجالات العمل الاقتصادى و السياسى والثقافى والتى تتناقض مع المشروع النهضوى العربى .

(٩) مواصلة النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة باعتبارها ضرورة حتمية وهدفا إستراتيجيا للأمة العربية ومقاومة دعوات الفرقة والتجزئة.

(١٠) إعداد الدراسات المتخصصة حول القضايا العربية العامة بما يساعد على دعم القضايا والمصالح العربية وتحقيق أهداف الاتحاد.

(١١) دعم العلاقات الثنائية والجماعية مع الاتحادات والهيئات والمنظمات النقابية والمهنية والشعبية العربية والدولية وتوسيع هذه العلاقات بما يخدم أهداف الاتحاد ويحقق أهداف الأمة العربية.

الدائم والذي يعد أعلى سلطة فى الاتحاد ويعقد مرة كل عامين ، والمكتب الدائم وهو الذى يقوم بإدارة الاتحاد والإشراف على أعماله، والأمانة العامة والتى يشرف عليها الأمين العام وتضم الأمناء المساعدين ورؤساء اللجان الدائمة. وقد نشط جهاز الأمانة العامة منذ إنشائه بالقاهرة وانعكس ذلك على عدد اللجان التى يمارس عمله من خلالها وهى: لجنة شئون مهنة المحاماة واستقلال القضايا، ولجنة

الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولجنة الشؤون العربية ولجنة الشؤون الدولية، ولجنة الاقتصاد العربى، ولجنة المرأة العربية، واللجنة الإدارية والمالية، ويتولى حالياً منصب الأمين العام إبراهيم الملاى وهو مغربى.

### النموذج الثانى: المنظمة العربية لحقوق الإنسان

نشأت هذه المنظمة العربية غير الحكومية فى الأول من ديسمبر عام ١٩٨٣ فى ليماسول قبرص، وذلك فى ختام ندوة عن أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى. ويلاحظ أن اتحاد المحامين العرب كان أول المرحبين بإنشاء هذه المنظمة بل إنه احتضنتها فى عامها الأول إلى أن انتقلت إلى مقرها الدائم فى القاهرة .

### وتهدف المنظمة إلى تحقيق:

- ١- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة المواطنين المقيمين فى العالم العربى.
  - ٢- الدفاع عن الأفراد الذين انتهكت حقوقهم بالمخالفة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.
  - ٣- بذل الجهد ، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية، من أجل الإقراج عن الموقوفين والمسجونين وتوفير الدعم والمساعدة لجميع الأفراد الذين تقيد حرياتهم بشكل أو بآخر أو الذين يتعرضون لأي نوع من القمع بسبب معتقداتهم أو مبادئهم السياسية أو لأسباب تتعلق بالأصل العنصرى أو الجنس أو اللون أو اللغة.
  - ٤- الاحتجاج على الحالات التى لا تتوافر فيها محاكمات عادلة.
  - ٥- توفير المساعدات القانونية حيثما تكون ضرورية وممكنة.
  - ٦- المطالبة بتحسين أحوال سجناء الضمير.
  - ٧- العمل من أجل إطلاق سراح الأشخاص الذين أدينوا لأسباب سياسية.
- ويستألف الهيكل التنظيمى للمنظمة من الجمعية العمومية التى تجتمع مرة كل ثلاث سنوات ، ومجلس الأمناء الذى ينعقد مرة كل عام ويؤلف من ٢٥ عضواً، ينتخب عشرون منهم من أعضاء الجمعية العمومية، بينما يتم تعيين خمسة أعضاء من نشطاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان . اتسعت عضوية المنظمة لتشمل الأفراد والمنظمات داخل وخارج الوطن العربى.



ولاشك أن كلا للمنظمتين واجهتها صعوبات جمة في سبيل تحقيق استقلالها التنظيمي<sup>(٤٩)</sup> فاتحاد محامين العرب اتخذ موقفا معاديا من اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وهو ما أدى إلى توتر العلاقة بينه وبين دولة المقر . وقد وصل الأمر إلى قيام النظام المصري بحل مجلس نقابة المحامين وتعيين آخر محله عام ١٩٨١ ، وبذلك سبب تأييد المجلس المصري لقرارات المؤتمر الرابع عشر لاتحاد المحامين العرب في الرباط عام ١٩٨٠ ، والتي نددت بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. ولم تتفرج العلاقات مع اتحاد المحامين العرب إلا بعد استقرار تجربة التعددية السياسية في مصر وخفوت المعارضة العربية للعملية السلمية مع إسرائيل. أما المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فقد عانت منذ البداية من حجب الشرعية عنها على الرغم من الاعتراف الواقعي بها من قبل السلطات المصرية. لكن يبدو أن الحكومة المصرية ترغب في أن تظل ممسكة بسلاح الشرعية في مواجهة المنظمة لكي تلوح به إذا ما أرادت الضغط عليها.

لكن السؤال المطروح يتعلق بمساهمة المنظمتين في العملية التكاملية على المستوى العربي . ونستطيع في هذا السياق أن نتصور ثلاثة أدوار أساسية تتعلق أولها بالمساهمة في إنشاء منظمات مدنية أخرى . أما الثاني فيتمثل في نشر الوعي بأهمية المجتمع المدني ودوره التنموي والتكاملي، والثالث الوقوف في وجه استبداد وطيغان الدولة.

#### (١) تشجيع منظمات المجتمع المدني الأخرى

يلاحظ أن اتحاد المحامين العرب قد أسهم بدور كبير في تدعيم مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال الآليات الآتية: (٥٠)

- مساهمة الاتحاد الفعالة في إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- المشاركة في صياغة العقد التأسيسي للمركز العربي للحقوق والحريات النقابية.
- المساهمة في تكوين الشبكة الدولية المناهضة للتعذيب.
- المساهمة في تكوين المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- المساهمة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والرابطة التونسية لحقوق الإنسان في إنشاء المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس عام ١٩٨٩

لإعداد الدعاة والنشطاء في مجال حقوق الإنسان كما يشارك الاتحاد في إدارة المعهد العربي.

– المشاركة في صياغة الدستور الإرتري مع مفوضية الدستور الإرتري.

– المشاركة في عملية استفتاء الجالية الإرترية في القاهرة حول موضوع الاستقلال عن أثيوبيا، كما أوفد ممثله لحضور الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة في إريتريا عن نفس الموضوع.

– المساهمة في تأسيس اتحاد المحامين الأفارقة وصياغة قانونه الأساسي.

– أما المنظمة العربية لحقوق الإنسان فقد شجعت على قيام منظمات أو روابط قطرية كفروع لها، كما أنها وفرت نوعا من المساندة المعنوية وربما المادية لمنظمات دفاعية قائمة.

## (٢) نشر الثقافة الداعمة للمجتمع المدني:

تسمى المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى نشر الوعي للحقوقي من خلال إصداراتها المختلفة، حيث تصدر نشرة شهرية بعنوان المنظمة العربية لحقوق الإنسان – نشرة إخبارية ، والتقرير الشهري، كما أنها تصدر فصلية عن حقوق الإنسان في الوطن العربي بالإضافة إلى تقريرها السنوي تحت عنوان "الكتاب السنوي لحقوق الإنسان في الوطن العربي". وتحرص المنظمة كذلك على أن تصدر بعض التقارير في مناسبات خاصة.

وتسهم إصدارات اتحاد المحامين العرب المتمثلة في النشرة الداخلية ومجلة الحق وبعض الكتب المتخصصة في نشر الوعي الحقوقي والاهتمام بحقوق الإنسان في الوطن العربي.

## (٣) الوقوف في وجه الدول المعادية للمجتمع المدني:

لاشك أن إحدى الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني تتمثل في مواجهة استبداد الدول. ويتضح ذلك بجلاء في موقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي ما فتئت ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في كافة الدول العربية وتنتشر ذلك بوضوح في تقريرها السنوي بما في ذلك مصر دولة المقر. أما اتحاد

للمحامين العرب فإنه أقل حدة وتخصصا في انتقاد دول بعينها حيث يميل إلى التركيز على القضايا العامة القومية التي لا يوجد خلاف كبير بشأنها، وربما يرجع ذلك إلى وجود ممثلين في الاتحاد عن كل الدول الممثلة فيه، وبالتالي لم يدخل الاتحاد في صدام مباشر مع الدول إلا في حالات محدودة، مثلما حدث مع ليبيا حينما ألغت نقابة المحامين، أو مع السودان حينما تم حل نقابة المحامين القطرية فيه بعد انقلاب ١٩٨٩<sup>(٥١)</sup>.

#### رابعاً : نحو تفعيل المجتمع المدني ودوره في العملية التكاملية:

من اللافت للنظر حقاً أن معظم الانتقادات التي وجهت للجهود والعمليات التكاملية سواء على المستوى الإقليمي أو القارة الأفريقية، تمثلت في القول بأن المنهج الذي اتبعته هذه الجهود هو منهج فوقى يعبر عن آراء وتطلعات نخب محدودة، ولم يأت من قبل تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني . وعلى سبيل المثال فإن الملتقى النقابي لبلدان غرب المتوسط والمعروف بـ ٥+٥ والمنعقد بتونس في ٢ ديسمبر ٢٠٠٣، قد أكد على أهمية الاندماج الإقليمي المغاربي من أجل تنمية المغرب العربي ومن أجل تطوير الشراكة مع أوروبا بالإضافة إلى مقاومة الانعكاسات السلبية للعولمة واقتصاد السوق<sup>(٥٢)</sup>.

والقراءة الفاحصة للبيان الختامي لهذا الاجتماع النقابي العام يوضح لنا ما هي الإمكانيات والأدوار التي يمكن أن يمارسها المجتمع المدني في رسم الخريطة المستقبلية للمغرب العربي وأفريقيا بشكل عام . فقد أكدت النقابات المشاركة على:

- ضرورة الدفاع عن الحقوق والحريات النقابية ونشر مبادئ العمل النقابي الحر والمستقل في المغرب العربي والمنطقة العربية عبر تشجيع مبادرات اتحاد نقابات عمال المغرب العربي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب . . .
- أهمية دعم قدرة النقابات التعبوية والتأطيرية حتى تستطيع الأضطلاع الكامل بدورها كقوة اقتراح قادرة على التصدي للانعكاسات السلبية للسياسات الليبرالية والعولمة.

- إنشاء حرص إقليمي من أجل احترام معايير العمل الدولية ومتابعة المسائل المتعلقة بالشغل وخرق الحقوق الاجتماعية . . .
- للتأكيد على الدور الموكل للحركة النقابية المغربية في دعم الديمقراطية والدفاع عن الحريات وحث دول المنطقة على الاندماج.

وباعتقادي أن تحقيق الديمقراطية على المستوى الداخلي شرط أساسي لتبني مبادرات وطنية وإقليمية تحقق مصالح الشعوب العربية والأفريقية. وهنا يبرز الدور المحوري للحركات الشعبية والاجتماعية في التأسيس للاستقلال الثاني على حد تعبير المنصف المرزوقي في كتابه المهم من الخراب إلى التأسيس . ويتطلب ذلك التأسيس نمطا من التجديد الداخلي الذي يقوم على ائتلاف كافة القوى والعناصر : الدولة والمجتمع المدني ، المجتمع والفرد ، الريف والمدينة ، التراثي والحداثي ... وهكذا وهو الاصطلاح الذي أطلق عليه محمد عابد الجابري مفهوم الكتلة التاريخية.

والواقع أنه ما بين تأسيس المرزوقي وكتلة الجابري يكمن التحدي، فعولمة التكتلات الكبرى جعلت التنافس بين القوى العالمية الجديدة من أجل كسب مزيد من النفوذ والقيمة. أما نحن في المناطق الطرفية المهمشة فقد أصبح للتكتل والاندماج الإقليمي ضرورة حتمية من أجل البقاء والصمود في المجتمع العالمي " المعولم " الذي لا يعترف إلا بالأصلح والأصلح هنا هو الأقوى .

إننا بحاجة إلى دولة " قوية " قادرة على القيام بوظائفها المتعددة ومجتمع مدني " قوي " يستطيع أن يكمل وظائف الدولة وكل منهما يمتلك الحصانة في وجه الآخر. فالمجتمع المدني يمتلك حصانة الاستقلال التنظيمي والاستقلال القانوني وفوق ذلك كله حصانة التمويل. أما الدولة فتمتلك شرعية الوجود . ولا يمكن تحقيق ذلك كله إلا من خلال تربية وتنشئة الأفراد من خلال منظومة قيم للمواطنة والتسامح والقبول بالآخر . وتلك مهمة يمكن أن تلقى على كاهل التنظيمات والمؤسسات المدنية.

وثمة عدد من الملاحظات المهمة بصدد تفعيل أنوار المجتمع المدني في العملية التكاملية:

أولهما : يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تقوم بدور مهم في طرح القضايا والملفات الخلافية التي تعمق التكامل الإقليمي . ففي الحالة المصرية نجد أن قضية مياه النيل مثلت جوهر التعاون الإقليمي بين حوض النهر . وعليه فإن قيام "المنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني حول تنمية نهر النيل " يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح . حيث يضم المنتدى النشاط والمهتمين من المجتمع المدني على مستوى كل دولة ليكون للنواة التي يحدث من خلالها الحوار والمشاركة للوصول إلى رؤية مشتركة. ويهدف المنتدى الوطني إلى:

— زيادة للتوعية بين منظمات المجتمع المدني المختلفة من خلال الإعلام والمشاركة الجماعية حول معالجة حوض نهر النيل.

— إنشاء حوار على المستوى القومي فيما بين الأطراف المعنية لحماية موارد النهر.

— تعزيز عملية الشراك فيما بين دول حوض النهر.

— مناقشة القضايا الملحة مثل الأمن المائي، الغذائي، التدهور البيئي.

ويمكن على صعيد آخر طرح ملف الصحراء الغربية للحوار الشعبي بين الجزائر والمغرب من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين والدفع قدما بمسيرة الاتحاد المغاربي.

ثانيا: يمكن لتنظيمات رجال الأعمال سواء على المستوى القطري أو الثنائي أن تساهم في التوعية بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية. وعلى سبيل المثال فإن الاجتماعات التي يعقدها رجال الأعمال قبل الاجتماعات الرسمية المشتركة عادة ما تطالب بإزالة العراقيل أمام التبادل التجاري البيني وتأسيس بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير ، وإقامة البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التبادل.

ثالثا : دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي. لا شك أن أساسيات التحرر الاقتصادي التي اتبعتها الدول العربية و الأفريقية قد أعطت للقطاع الخاص دورا مهما في عملية التنمية والتكامل. ومن ثم يستطيع هذا القطاع أن ينشر الوعي ويؤكد على أهمية إقامة البنى الأساسية اللازمة لتسهيل عملية التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى دور شركة مصر شرق أفريقيا والتي تم تأسيسها في العاصمة الكينية نيروبي للعمل في مجال التصدير وذلك على أيدي مجموعة من رجال الصناعة. وتشير تجربة هذه الشركة إلى ضرورة :

— الانخفاض بتكلفة السلعة ، أي تصبح المنافسة السعرية هي الأساس لتجاوز انخفاض القوة الشرائية في الأسواق الأفريقية .

— توفير الضمانات والتأمينات ضد مخاطر التصدير .

— العمل على تسهيل تدفق السلع والتخلص من الإجراءات البيروقراطية.

— إنشاء بنوك تجارية مشتركة لتمويل الصادرات أو على الأقل الوصول إلى

نوع من التنسيق بين النظم المصرفية في الدول المختلفة.

— إنشاء صناعات ومشروعات مشتركة تعتمد على مكونات من دول مختلفة وهو ما يساعد على دعم للتبادل التجاري على المدى البعيد<sup>(٥٣)</sup> .

**خامسا: نحو تطوير برنامج دراسي عن المجتمع المدني والتكامل الأفريقي :**  
من المهم التأكيد على أن هذا البرنامج الذي يمكن تسميته "ببرنامج كولمي نكروما لدراسات المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا" يسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات الآتية:

— خلق وتحقيق التكامل الأفريقي في المجال للمعرفي من خلال تبادل الطلاب والأساتذة وتنسيق المقررات الدراسية، بحيث يمكن من الناحية الواقعية إحداث التكامل بين الجامعات الأفريقية .

— إرساء أسس بنية معرفية أفريقية مشتركة تؤدي إلى :

• خلق روابط مؤسسية بين الطلاب والدارسين الأفارقة .

• تحقيق للتجانس بين المناهج والخطط البحثية للمطبقة .

• صياغة رؤية مشتركة في منظومة التعليم تدريسا وبحثا وتدريباً .

— الأخذ بالمفهوم الشمولي للتكامل بحيث يشمل التكامل القومي والإقليمي

والمناطقى والقاري

فضلا عن أشكال التكامل الدولي على مستوى المعمورة بما يحفظ نماءها

وارتقاءها .

— تفعيل دور المجتمع المدني على المستوى القطري والإقليمي والقاري

وصولا إلى مفهوم المجتمع المدني العالمي وذلك من أجل تحقيق الديمقراطية

والتنمية وفقا لتطلعات وآمال الشعوب الأفريقية.

— خلق حركة اجتماعية وشعبية قوية تؤمن بأن التكامل بكافة أشكاله هو

الفرصة الوحيدة أمام العرب والأفارقة من أجل البقاء ومقاومة الآثار السلبية

للمشروع النيوليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة والغرب في عصر العولمة.

**تصميم المقررات الدراسية:**

من المتصور أن يعتمد البرنامج الدراسي في مرحلة الدراسات العليا على

تنمية للمهارات البحثية والإبداعية لدى الطلاب الملتحقين به. وعليه، لا بد أن تكون

المقررات الخاصة بمناهج البحث والموضوعات الخاصة إجبارية سواء في مرحلة للدبلوم أو مرحلتى الماجستير والدكتوراه وذلك على النحو التالى:

#### \*المواد الإجبارية:

(١) مادة مناهج البحث : ويتم فيها دراسة المظاهر السياسية والاجتماعية المتعلقة بالظاهرة التكاملية ودور المجتمع المدنى فيها. ومن المفترض أن يقوم الدارس أثناء هذا المقرر بإعداد خطة بحثية واسعة للتسجيل فى موضوع ما يتعلق بمجال البرنامج وموضوعاته. على أن يراعى فى اختيار الموضوع الطبيعة للتكاملية التى تحرص على التداخل والتكامل بين التخصصات من ناحية، والتخصصات البحثية من ناحية أخرى.

(٢) مادة تشير إلى موضوع خاص A Course Related Research Topic تتجدد مع تجدد السنوات الدراسية وفصولها المختلفة . ويراعى أن يتم اختيار الموضوع بما يتناسب مع التطور الجارى فى عالم الأحداث .

#### \*المواد الاختيارية:

يتم تحديد خمسة مواد يغلب عليها فى مرحلة الماجستير عملية الإعداد النظري دون إهمال الجوانب التطبيقية . وهذه المواد قابلة للزيادة حتى تكون هناك فرصة حقيقية للاختيار من بينها :

- ١- الدولة والمجتمع فى أفريقيا ( النظرية السياسية التحليلية ).
- ٢- مقدمة فى دراسة المجتمع المدنى.
- ٣- نظريات التكامل الإقليمي والقاري والعالمي.
- ٤- الاقتصاد السياسي للمجتمع المدنى والقطاع الثالث.
- ٥- الرأي العام والمجتمع المدنى.
- ٦- المعلوماتية وبناء المجتمع المدنى (المجتمع المدنى الشبكي)
- ٧- المجتمع المدنى غير القومى (نماذج وتطبيقات)، خبرات المؤتمرات الدولية وبناء عمليات التكامل بين الدول ذات المصالح: مؤتمر دربان، مؤتمر المرأة ، مؤتمر للتنمية الاجتماعية وضرورات الموضرات ذات الطابع الأفريقي حتى لو امتدت لأنحاء أخرى من العالم (الفقر، انتشار مرض الإيدز ...).

٨- خبرات الدول المختلفة وإمكاناتها التكاملية، لوجدة ، نيجيريا، جنوب أفريقيا ، المغرب ... إلخ.

٩- المنظمات الدولية غير الحكومية: للفاعليات والإمكانات: قدرة العمل المدني القاري على التأثير في أجندة هذه المنظمات ومسار عملها وسياساتها.

١٠- الاتحاد الأفريقي والاتحادات الفرعية والتعاون الإقليمي:

- المدخل الوظيفي.

- مدخل تكتيل المصالح وتمثيلها.

- مدخل بناء رأى عام حيال قضية بعينها.

- بنك لخبرات مؤسسات المجتمع المدني وإمكانيتها للاستفادة منها على

المستوى الأفريقي (المناطقى والقارى).

- للفاعليات المدنية والأهلية على هامش الاجتماعات الرسمية.

- للبرلمان الأفريقي وإمكانية تعظيم فاعلية الاجتماعات والمجتمعات المدنية.

١١- المجتمع المدني وإدارة الصراع فى القارة الأفريقية.

### برنامج كوامى نكروما لدراسات المجتمع المدني والتكامل فى أفريقيا

يقدم البرنامج ثلاثة درجات فى مرحلة الدراسات العليا وذلك للطلاب الحاصلين على درجة جامعية مناسبة ولديهم خبرة يتم تحديدها لاحقا:

[١] دبلوم المجتمع المدني والتكامل.

[٢] ماجستير المجتمع المدني والتكامل.

[٣] دكتوراه المجتمع المدني والتكامل.

ونلك على النحو التالى:

• أولا: دبلوم المجتمع المدني والتكامل:

• ينبغى أن تكون الإجراءات المنظمة للبرنامج الأكاديمى وكذلك إجراءات القبول والالتحاق به متسقة ومتوافقة مع الجامعة التى يوجد بها.

• المواد الدراسية المطلوبة للحصول على درجة الدبلوم هى ذاتها نفس المواد التى يدرسها الطالب فى مرحلة الماجستير. غير أن طالب الدبلوم يعفى فقط من تقديم أطروحة. ومع ذلك فإنه يطالب بتقديم تقرير أو مشروع تخرج.



\* ولكي يحصل الطالب على درجة الدبلوم لابد من إكماله (٢٤) ساعة معتمدة من المواد المطروحة .

\* مدة برنامج الدبلوم هي فصلين دراسيين .

**[١] درجة الدبلوم في المجتمع المدني والتكامل الأفريقي:**

الفصل الدراسي	المواد الدراسية	الساعات المعتمدة
الأول	٤	١٢
الثاني	٣	٩
	مشروع تخرج	٣

\* ثانيا : ماجستير المجتمع المدني والتكامل :

— يمكن لطالب الدبلوم أن يستمر من أجل الحصول على درجة الماجستير إذا بلغ معدله التراكمي (B).

— ينبغي أن تتوفر في المرشحين لهذا للبرنامج الشروط الواجبة في طالب الماجستير وتحدد الجامعة المعنىة هذه الشروط .

— مدة برنامج الماجستير هي ثلاثة فصول دراسية على الأقل .

— ولكي يحصل الطالب على درجة الماجستير لابد من إكماله (٣٦) ساعة معتمدة .

وذلك على النحو التالي:  
[٢] درجة الماجستير في المجتمع المدني والتكامل

الفصل الدراسي	المواد الدراسية	الساعات للمعتمدة
الأول	٤	١٢
الثاني	٥	١٥
الثالث	أطروحة	٩

\*ثالثاً: دكتوراه الفلسفة في المجتمع المدني والتكامل:

يسعى هذا البرنامج إلى إعداد الدارسين معرفياً وبحثياً بحيث يصبحون مؤهلين لتولي وظائف التدريس والبحث في الجامعات الأفريقية . ويركز هذا البرنامج بشكل رئيسي على المهارات البحثية في ميدان المجتمع المدني والتكامل .

متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة :

لكي يحصل الطالب على درجة دكتوراه الفلسفة لابد من إكماله (٧٢) ساعة معتمدة من المواد المطروحة بما في ذلك الأطروحة التي توازي (١٢) ساعة .

## خاتمة:

حاولت هذه الدراسة إثارة بعض القضايا والتساؤلات الأساسية حول دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية والتكامل الأفريقي انطلاقاً من خبرة الشمال الأفريقي. وتمثلت الفرضية الأساسية التي انطلقت منها هذه الدراسة في أن فشل التجارب للتكاملية الأفريقية على الرغم من تعددها وكثرتها إنما ينبع من منهجها الفوقي الذي يعبر عن مصالح وتوجهات نخب محدودة. يعنى ذلك أن غياب حركة شعبية واجتماعية أفريقية واعية بمصالحها وأهدافها كان له أبرز الأثر سلباً على مسيرة التكامل في أفريقيا. وبمفهوم المخالفة يعد وجود مجتمع مدني مستقل وفاعل ضماناً لكيدة لتحقيق الديمقراطية والتنمية والتكامل.

وقد أوضحت الدراسة أن إنجازات التكامل سواء على المستوى الإقليمي أو للقاري لا تزال محدودة بل ومتعثرة في كثير من الأحيان . وربما يعزى ذلك إلى أن الدول الأفريقية ومنها العربية في الشمال لم تستطع أن تطور سياسات توافقية تشجع على المشاركة الشعبية وتحقق الأمن والاستقرار والتنمية بمفهومها الشامل، وهو الأمر الذي انعكس على فشل هذه السياسات على النطاق الأوسع.

ويمكن الخوص إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي :

١-إعادة تعريف المجتمع المدني الأفريقي بشكل يخرج به إلى فضاء أرحب ليلتم خصوصية الواقع الأفريقي . وهذه المراجعة النقدية للمفهوم تجعل منه أداة تحليلية ناجحة يمكن من خلالها فهم وتحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية الأفريقية ، وقد سمحت عملية إعادة للتعريف التي تبنتها الدراسة بأن يتجاوز معنى المجتمع المدني للفهم التقليدي الضيق ليشمل مؤسسات وجمعيات ذات طابع إثني وقبلي وشبكة للقائد والأتباع، وفي بعض الحالات السلطات التقليدية الجديدة . وقد رأينا أن إعادة تأصيل مفهوم المجتمع المدني عربياً وأفريقياً يستفيد من مسيرة المصطلح في دلالاته الغربية لكنه يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الأفريقي .

٢-فشل أو تعثر عمليات التكامل ومنها اتحاد المغرب العربي إنما ينبع من لئانية النخب الحاكمة وتمسكها بشعارات السيادة والمصالح الوطنية التي عصفت بها تيارات العولمة الجارفة أصلاً . أضف إلى ذلك أن هذه النخب لم تستطع بناء هوية وطنية متماسكة تتصهر من خلالها كافة اللوائيات كما أنها لم تتجح في بناء الديمقراطية والأمن فإن لها أن تحقق ذلك على المستوى الإقليمي .

٣- تدعو الدراسة إلى تبني مدخل المجتمع المدني بمفهومه الواسع لتعزيز الديمقراطية وإشاعة القيم المدنية التي تحرص على التسامح والقبول بالآخر، وهو ما يمكن المجتمع المدني من مواجهة استبداد السلطة في ذات الوقت الذي يعترف به بشرعية وجود الدولة وبأهمية وظائفها التي تؤديها من أجل تحقيق نهضة مواطنيها ورفاههم . وعليه يصبح الشعار هو دولة قوية ومجتمع مدني قوي، فتكون النتيجة ديمقراطية وتنمية وتكامل .

٤- أن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات والوقوف في وجه التيار النيوليبرالي والآثار السلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة. وهذا يعني رفض أى محاولة لإنماج أفريقيا في منظومة الاقتصاد للرأسمالي العالمي باعتبارها طرفا هامشيا وتابعا وذلك من خلال تطبيق سياسات التكيف الهيكلي.

٥- لعل من أبرز المآخذ على الأطر للتكاملية الجديدة في أفريقيا وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي والنيباد، هو أنها ذات طابع فوقى مفروض من أعلى ولا يمثل رأى حركة شعبية أفريقية واعية، وتلك هي نقطة الضعف الرئيسية فيها . وعليه ينبغي التأكيد على أن للمجتمع المدني الأفريقي بما ينطوي عليه من تنظيمات ومؤسسات وكذلك قوى وحركات اجتماعية يمثل ضمانة أساسية لنجاح أى عمل تكاملي .

٦- إن نشر ثقافة التكامل والمجتمع المدني في أفريقيا يمثل مدخلا لخلق بنية معرفية تكاملية وذلك من خلال تبادل الأساتذة والطلاب وتنسيق المناهج والمقررات، وهو ما يعنى من الناحية الواقعية تحقيق التكامل بين مؤسسات إنتاج ونشر المعرفة في أفريقيا . وإذا كان أضعف الأيمان يتمثل في إضافة مقرر عن التكامل في المدارس والجامعات الأفريقية يصبح النموذج الأمثل هو تأسيس برنامج متكامل للدراسات العليا يساعد على تأهيل جيل جديد من الباحثين والدارسين الأفارقة في هذا المجال ويخلق رؤية مشتركة حول ما ينبغي أن تكون عليه أفريقيا في ظل التحديات التي تواجهها.

## الحواشي والمراجع

- (١) انظر مثالا لهذا الخلاف الفكري حول مفهوم المجتمع المدني وأبعاده ووظائفه في أدبيات الشمال الأفريقي في : الحبيب الجنحاني ، سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، سلسلة حوارات القرن الجديد: دمشق ، دار الفكر ، ٢٠٠٣.
- (٢) برهان غليون ، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره: من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، محاضرة أقيمت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية ، جامعة قطر ١٤-١٧ مايو ٢٠٠١.
- (٣) لمزيد من التفاصيل حول الاستخدامات التاريخية لمفهوم المجتمع المدني انظر:

John Keane , Democracy and Civil Society, New York: Verso, 1988.

وكذلك سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢، ص ٤١-٦٥.

- (٤) انظر : محمد إبراهيم نقد، المجتمع المدني العربي يواجه خطر التحول إلى شاهد زور ، البيان الإماراتية، الأربعاء ١٤ مايو ٢٠٠٣.
- (٥) انظر في الخبرة التاريخية العربية ، وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي" في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٨. وفي الخبرة التاريخية الأفريقية انظر:

John MW Makumbe, Is There A Civil Society in Africa?, International Affairs , vol.74, No2, April 1998, p305

- (٦) حول إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والتكامل على الصعيد العربي انظر: مازن خليل غرايبة، المجتمع المدني والتكامل : دراسة في التجربة العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٧٥ ، ٢٠٠٢.
- (٧) انظر على سبيل المثال في إطار المشروع البحثي حول مستقبل الوطن العربي والذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨،

محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

(8) Pieter Labuschagne, Revisiting Civil Society in Africa; African Studies Association of Australia and Africa, conference proceedings on a global stage, 2003

(٩) أنظر في ذلك: عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢، ص ١٧.  
(١٠) أنظر:

D.Woods, Civil Society in Europe and in Africa: Limiting State Power Through a Public Sphere, African Studies Review, Vol.35, No.2, September 1992, p77.

(١١) راجع ، عبد الله حنا، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٥.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) انظر :

L. Diamond , “The Globalization of Democracy “ in R. Steter et.al.(eds), Global Transformation and the third World, Boulder: Lynne Rinner , 1993.

(١٤) انظر عبد الله حنا ، مرجع سابق ، وانظر أيضا:

Nelson Kasfir (ed), Civil Society and Democracy: Critical Perspectives, Frank cass & Co., 1998.

(١٥) انظر :

Philippe C. Schmitter “Civil Society East and West” in Larry Diamond etal (eds), Consolidating the third wave Democracies: themes and perspectives, Baltimore : John Hopkins University press, 1997, p 240.

(١٦) انظر ؛ سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة : دار قباء، ١٩٩٩.

(١٧) انظر وراجع :

Stephen Orvis , Civil Society in Africa or African Civil Society?,  
Journal of Asian & African Studies, vol.36, No.1, 2001, p.17.

(١٨) انظر : Ibid, p21

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول الطرق الصوفية في السنغال انظر :

Nikki R. Keddie, Senegal : the Islam of Sufi orders, World & I,  
1986.

(٢٠) انظر وراجع دراستنا بعنوان : التحول الديمقراطي في مصر في حمدي عبد الرحمن (محرر) التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، المفرق : جامعة آل البيت ، ٢٠٠٠.

(٢١) انظر في ذلك : عبد القادر الزغل ، "المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي" في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق ص ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٢٢) يمكن مراجعة الدراسات المهمة حول الحالة المصرية:

D. Maha Abdel Rahman , The Politics of " Un- Civil " Society in Egypt , Review of African Political Economy , vol.29, vol.91, 2002.,  
Mustapha Kamel , A Civil Society in Egypt?, in Augustus Richard Norton (ed.), Civil Society in the Middle East , vol.1, New York: E. J. Brill, 1995, pp. 269-293.

وانظر أيضا : حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر ، الجوانب السياسية : دراسة مقارنة، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.

(٢٣) انظر : نصر محمد عارف ، أزمة الأحزاب السياسية في مصر : دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة ، سلسلة كراسات استراتيجية ، العدد ١٣٢ ، مج ١٣ ، ٢٠٠٣ ، وانظر أيضا: حسنين توفيق مرجع سابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٦.

(٢٤) انظر وراجع : حمدي عبد الرحمن ، أداء مجلس الشعب في محمد صفى الدين خربوش (محرر) التطور السياسي في مصر، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤.

(٢٥) انظر :

Eva Bellin , "Civil Society in Formation : Tunisia" in Norton , op.  
Cit., pp 120-147.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن الدولة وعلاقتها بالمجتمع التونسي في عهد بورقيبة انظر : عبد القادر الزغل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٠-٤٥٣. وانظر أيضا محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ومحمد كيرو، المتقنون والمجتمع المدني في تونس ، المستقبل العربي، عدد رقم ١٠ ، ١٩٨٧، ص ص ٤٦-٦٠.

(٢٧) انظر : عبد العزيز التميمي ، المجتمع المدني : التغير واليوتوبيا في مجلة أقلام، العدد الخامس ، يوليو ٢٠٠٢.

(٢٨) انظر : Eva Bellin , op. Cit, p 138.

(٢٩) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٠.

(٣٠) انظر : يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب : قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية ، مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الثالث عشر ٢٠٠٣/٨/٣٠.

(٣١) لمزيد من المعلومات حول التجربة السودانية انظر :

Ann Mosely Lesch , “ The Destruction of Civil Society in the Sudan” in A. R. Norton (ed.) Civil Society in the Middle East , vol2 , op. Cit , pp 153-192.

(٣٢) لمتابعة قضية سعد الدين إبراهيم انظر :

(٣٣) انظر : مايكل نيوكو سموس " نحو فهم أشكال جديدة من حكم الدولة في جنوب أفريقيا " ترجمة صفاء أحمد صالح في الدولة الديمقراطية و الأمن في أفريقيا ، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، العدد الثالث ، يناير ٢٠٠٣ من صفحة ٤٧ - ٨٨ .

(٣٤) انظر : M W Makumbe, op.cit, p.14.

(٣٥) انظر : نيوكو سموس ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٦٣

(٣٧) انظر :

Peter Lewis, Political Transition and the Dilemma of Civil Society in Africa, Journal of international Affairs , Summer 1992, vol. 46, No. 1, p31.



(٣٨) انظر:

Michael Bratton and Nicolas van de Walle, Democratic experiments in Africa : Regime transitions in Comparative Perspective , Cambridge : Campridge University press, 1997, pp.7-102.

(٣٩) انظر : سيقرين روجو مامو ، العولمة ومستقبل أفريقيا : نحو تحقيق التنمية المستدامة، ترجمة نهاد جوهر ، سلسلة بحوث أفريقية ، القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٩٧ وما بعدها . وانظر أيضا ، فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة ، القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

(٤١) انظر الأجزاء التالية من البحث .

(٤٢) انظر : روجو مامو ، مرجع سابق، ص ١١٣ .

(٤٣) انظر مجموعة باحثين ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

(٤٤) إبراهيم غرايبة، العمل العربي الإقليمي : الحوافز والمعوقات، الجزيرة نت ، ٢٧/١٠/٢٠٠٢.

(٤٥) عبد النور بن عنتر، اتحاد المغرب العربي ، الجزيرة نت ، ٢٧/١٠/٢٠٠٢.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) د. مصطفى كامل السيد، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي" في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٣-٦٦٤.

(٤٨) النظام الأساسي للاتحاد.

(٤٩) د. مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥٤-٦٥٦.

(٥٠) انظر بيانات ووثائق الاتحاد من خلال موقعه على الإنترنت .

(٥١) د. مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦١-٦٦٢.

(٥٢) نص البيان الختامي للملتقى .

(٥٣) مصر والكوميسا : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل ، معهد البحوث والدراسات

الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

## الفصل الثاني

### "المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتحدي العولمة"

د. سمير أمين\*

أولاً:

يربط الخطاب السائد بين الديمقراطية، وبين الانخراط في العولمة النيولبرالية، كما لو كان هذان الهدفان يتلاقيان بالضرورة، ولا يشير هذا الخطاب بالمرّة إلى الفرض المضاد، وهو أن هذين الهدفين أقرب إلى أن يكونا متعارضين من أن يكونا متلاقين. فضلاً عن ذلك، فهذا الخطاب يدعي أن بلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك بل القارة الأفريقية بالكامل، "المهمشة" في العالم المعاصر، تعاني من التهميش لأنها غير منخرطة بدرجة كافية في شبكة المبادلات التي تكون جوهر العولمة. ولمواجهة هذه الأوضاع، عليها أن تتخرط بدرجة أكبر في النظام العالمي النيولبرالي. أما الفرض المضاد بأن تهميش هذه البلدان هو نتيجة هذا الشكل من الانخراط في العولمة الذي يطلب منهم الخضوع له (حيث لا يوجد بديل آخر على أي حال، كما يدعى)، فلا يتسائل عنه أحد.

وتندرج علاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك، كما تعبر عنها اتفاقية كوتونو التي أقرت في يونيو ٢٠٠٠، تحت منطلق هذه الفلسفة النيولبرالية للعولمة. ولا يجري بالمرّة النظر في ضرورة وإمكانية تصور هذه العلاقات من منظور آخر — منظور بناء عولمة متعددة القطبية، وبالتالي مقننة (في مقابل رؤية النيولبرالية المبنية على إلغاء التقنين) — على أنها احتمال يستحق الدراسة.

ونتيجة لذلك، يبقى الخطاب المتعلق بالديمقراطية، والمجتمع المدني، قاصراً، والنقاش الجاري حوله غير جدير بالمصداقية، على أقل تقدير.

---

\* رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية ورئيس منتدى العالم الثالث - دكا.

ثانيا. والديمقراطية مطلب أساسي في العصر الحالي، فلا يمكن تصور الحداثة، ولا التنمية المرتبطة بها، دون الديمقراطية.

والديمقراطية لا تمثل فقط الشرط الضروري لأية تنمية جديرة بهذا الاسم، أي تنمية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، لمصلحة الجماهير الشعبية في مجموعها، وإنما هي هدف في ذاتها، أي جوهر التعبير عن النظرة الأساسية لتحرر البشر فرادى، ومجتمعين في المجتمع.

وكون الشعوب تطمح اليوم لمزيد من الديمقراطية بالنسبة للأمس، يمثل تقدما لا شك فيه. وكذلك، فالاعتراف بأن المجتمعات لا تختزل في الدول، وأن العلاقات التي تنسجها العولمة (سواء أكانت نيوليبرالية، أو ذات أساس بديل)، لا تختزل في العلاقات "الدولية" (أي بين الدول)، هو كذلك تقدم إيجابي. والتأكيد على مشاركة "المجتمع المدني" (بغض النظر عن درجة الالتباس في هذه التسمية) في تشكيل المجتمعات، يمكن أن يكون، بهذا المعنى، أسلوبا إيجابيا مفيدا — أي نقطة بداية — لإثارة قضية الديمقراطية بكل جوانبها.

والانفجار في تكوين الجمعيات خلال العشرين عاما الماضية، في جميع أنحاء العالم، يمثل واقعا إيجابيا — لأنه يبدأ بالتأكيد على الحاجة للديمقراطية — بغض النظر عن أية تحفظات على بعض أشكال هذه الجمعيات، وعلى طرق عملها، وكذلك على الاسم الغريب الذي منح لها دون ترتيب سابق، إلا وهو "المنظمات غير الحكومية".

ونطمح في وجهات النظر التي سنعبّر عنها فيما يلي، إلى تجاوز مجرد التحليل الانتقادي للمجتمعات المعنية (مجتمعات أفريقيا والكاريبي والباسفيك في حالتنا)، وكذلك لأشكال انخراطها في العولمة.

وجميع المجتمعات في العالم هي البوتقة التي يجري فيها التعبير عن مصالح، ووجهات نظر متعارضة، سواء أكانت اقتصادية واجتماعية، أو سياسية وثقافية. والاعتراف بشرعية التعبير عن هذه المصالح المتعارضة، هو نقطة البداية للديمقراطية. ودون هذا الاعتراف، لا توجد ديمقراطية، بل مجرد تلاعب بخطاب يدعي أنه ديمقراطي.

وجميع مجتمعات العالم تشارك في نظام معولم لحد كبير، ومن هنا فالمنطق الأساسي لإعادة إنتاج النظام العالمي تؤثر على ظروف جريان الحياة الاجتماعية في جميع أمم العالم. والنظام العالمي نفسه، قد مر بمراحل متتالية تتميز كل منها

بمنطق يختلف من مرحلة لأخرى. وإذا كان النظام العالمي الحديث، أي الرأسمالي، قد كان دائما الإطار الذي يجري في داخله، استقطاب متزايد بين مراكزه (القوى الفاعلة التي تشكل العولمة)، وتخومه (الأطراف السلبية المدعوة "للتكيف"، وحدها، مع العولمة المعنية، دون أن تشارك حقيقة، في بنائها)، فإن فقدان التوازن الشديد الذي يميز العلاقات الاجتماعية والسياسية، على مستوى النظام العالمي، وكذلك على مستوى الأمم، يقوي هذا الاتجاه نحو الاستقطاب.

والجدل الدائر حول الديمقراطية والعولمة، لا يمكن فصله عن التساؤلات المتعلقة بتحديد "المشاكل"، ولكن الخطاب النيولبرالي السائد، سواء في بعده القومي أو العالمي، يعمل على التهرب من هذه القضايا.

وتتميز المرحلة الحالية، في الواقع، بهجوم من جانب رأس المال الذي يحاول أن يفتح لتوسعه مجالات جديدة، وبالأذات تلك التي كانت حتى الآن "خارج السوق"، إما لأنها ضمن القطاع العام، أو لأنها تدار بواسطة هيئات "المجتمع المدني". كيف سيرتبط، في نهاية المطاف، ازدهار المجتمع المدني مع سيادة قيم ومعايير اقتصاد السوق؟ كيف ستختلط، أو تتعارض، من الآن فصاعدا مفاهيم الخدمة العامة، مع تلك التي تحدد رشاد السوق؟ هذه هي القضايا التي تحاول الطنطنة "المعادية للدولة" والتي تدعي دعم "المجتمع المدني"، إخفاءها، والتي يجب أن تواجهها صراحة.

ويستقدم المدافعون عن النظرية الليبرالية في هذه الصدد بمقولة بسيطة — الأمر الذي يعطي مقولتهم قوة ظاهرية — وإن كانت بلا أساس من العلم، أو من الخبرة العملية. فيدعي هذا الخطاب أن الجماعات (أي الجمعيات الناشئة داخلها)، والقطاع الخاص التجاري، أقدر من قطاع الخدمات العامة على توفير الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها المجتمع.

فالدولة، في الواقع، تعني البيروقراطية المعطلة في أحسن الحالات، والمتسلطة في كثير من الحالات، والمسئولة دائما عن التبذير في الموارد، لأن تكاليف الخدمات التي تديرها، تغرق في ملفات الميزانية العامة للدولة. وفي المقابل، فإن الجماعات، ومن باب أولى القطاع الخاص، تمارس المحاسبة التي تجيدها، لأن الأمر يتعلق بأموالها الخاصة. وهي تعرف كيف تتكيف مع الاحتياجات لأنها مرنة بطبيعتها. وهكذا، فالجمعيات، والقطاع الخاص، بعكس الدولة، تعبير أفضل عن الديمقراطية، والشفافية، والمسئولية (أي الخضوع للمحاسبة). فالديمقراطية بهذا الفهم، هي الحرية بمفهوم فون هايك، أي حرية الأقوى، أو حرية المؤسسة

الرأسمالية قبل كل شيء، التي تستبعد الآخرين (العمال). وهي نابعة من مفهوم لا يعترف بالمساواة مع القيم الاجتماعية الأخرى، مثل قيم المساواة أو التضامن. إن فون هايك ليبرالي يميني وليس ديمقراطياً.

ولكن الواقع يبين، أنه على العكس من هذا التصور، فإن الخدمة العامة تتفوق بشكل واضح عند مقارنتها بالجمعيات، أو القطاع الخاص (مع ملاحظة أن المقارنة لا تصح إلا في حالة المقارنة بين الأوضاع في داخل نفس المجتمع، أو بين مجتمعات متقاربة في التطور والثروة). تبلغ تكاليف الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتبع في أغليبتها القطاع الخاص، ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ٧% فقط في أوروبا، حيث تتحقق نتائج أفضل بكثير من ناحية وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، بالضبط لأن هذه الخدمات تعود في أغلبها، في أوروبا، للقطاع العام. وذلك بغض النظر عن اللامساواة الفاحشة في مستوى الخدمة في الولايات المتحدة، حيث لا يحصل المواطنون على الخدمة هناك، إلا بقدر ما يدفعونه في المقابل. وفي المقابل، تحقق خصخصة قطاع الصحة، مكاسب هائلة لصناعة الأدوية، والصناعات الطبية، وشركات التأمين الأمريكية لا تقارن بمثيلاتها الأوروبية. وهنا نجد تذبذبا يتجاوز بكثير ما يمكن للبيروقراطية، أو لتجاوزات المنتفعين بنظام التأمين الاجتماعي العام، أن يسببوه.

أما عن الشفافية والخضوع للمحاسبة، فهي أسهل في التحقق بكثير في حالة الخدمة العامة، نظرياً، في حالة وجود ديمقراطية فعالة، حيث يمكن التقدم بأسئلة واستجابات في البرلمان، من حالة القطاع الخاص الذي يتمتع بسرية الحسابات، أو من حالة الجمعيات، في الكثير من الحالات مع الأسف، كما سنرى فيما بعد.

وهكذا، فالنظرية الليبرالية في هذا المجال، ليست بنظرية، ولا هي نتيجة لملاحظة عملية في الواقع، بل هي مجرد دعاية، بالمعنى المبتذل للعبارة، أي مجرد أكاذيب. والمؤسسات التي تدافع عنها باستمرار مثل البنك الدولي، لا تعدو كونها نوعاً من "وزارة الدعاية" لرأس المال الكبير المسيطر.

ويقف وراء هذه الدعاية، الصراع بين مفهومي للخدمات العامة. فمن جهة نجد المفهوم البريطاني - الذي يتجاهل مفهوم الخدمة العامة - والذي صدر للولايات المتحدة حيث وصل لمنتهاه. ومن الجهة الأخرى، نجد مفهوم الخدمة العامة، السائد بصفة عامة في الثقافة الحديثة، لا فقط في فرنسا، وإنما في أغلب بلدان أوروبا القارية. والمفهوم الأنجلو أمريكي يخضع جميع مظاهر الحياة

الاجتماعية للمتطلبات القاطعة لتوسع المجالات التي يديرها رأس المال. أما المفهوم الفرنسي-الأوروبي، فيحد من تجاوزات رأس المال، فهل، تتجه أوروبا للتخلي عن تقاليدنا في هذا المجال لتقترب من "الموضة" الأمريكية؟

وعلى من يريدون الدفاع عن الديمقراطية حقيقة، وعن المجتمع المدني، أن يبدعوا بالتحرر مما يحاول الخطاب للنيلبرالي فرضه عليهم. فهذا الخطاب يصيب المناقشة حول الديمقراطية بالعقم باقتراحه مفهوما شديدا للخصوصية "للمجتمع المدني". وفي هذا المفهوم، يوضع للمجتمع المدني في تناقض مع الدولة (ونذلك بافتراض أن الدولة بطبيعتها لا يمكن أن تكون ديمقراطية) ويستبعد أشكال التعبير، والتنظيم التي تحاول الطبقات الشعبية عن طريقها أن تحول علاقات القوى الاجتماعية لصالحها (بوصف هذه الصراعات باختصار "بالسياسية"، علما بأن المفهوم المقصود هنا يلغى قدرة السياسة على تغيير الواقع). وهكذا ينتهي بتحويل المجتمع المدني إلى مجموعة من الجمعيات العقيمة لأنها تتخلى عن تغيير العالم، وتكتفي "بالتكيف" مع متطلبات إعادة إنتاج النظام السائد.

ومراجعة نتائج نشاط المنظمات غير الحكومية، تبين أن قوى رأس المال المسيطر لا تقبل المجتمع المدني إلا بشرط عقم دوره، وبالتالي إمكان التلاعب به.

ثالثا. فهل تدخلات المنظمات غير الحكومية في بلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك، في هذه الظروف، قادرة على تعديل علاقات القوى الاجتماعية الداخلية والدولية في صالح الديمقراطية وعولمة عادلة؟ وما هي شروط ذلك؟ وتعدد مجالات نشاط شبكات المنظمات غير الحكومية، ولكن يمكن تقسيمها إلى خمس مجالات عامة:

والمجموعة الأولى لهذه المجالات تشمل القيام بعدد من الخدمات التي تعود عادة لمسئولية الخدمات الحكومية (التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية)، وهي تستوعب الجزء الرئيسي من التمويل المتاح للجمعيات (أكثر من الثلثين). ومع ذلك فليس من السهل دائما تحديد طبيعة الخدمات المؤداة، ففي أغلب الحالات - خاصة المدارس، بل الجامعات الخاصة، التي يزيد عددها يوما بعد يوم (أو معاهد التدريب)، والمستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية - تكون الطبيعة التجارية للعملية واضحة. وهذا صحيح حتى في الحالات التي تقل فيها هذه الطبيعة قليلا عندما تتولى هذه الجمعيات هيئات دينية مسيحية أو إسلامية، خاصة في بلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك.

وتتخذ نسبة من الأنشطة في هذا المجال، طبيعة المساعدة، إن لم نقل الإحسان: مثل أنشطة المساعدة العائلية، أو تنظيم الصحة الإنجابية، أو رعاية الأمومة والطفولة، أو مساعدة المعاقين أو كبار السن، أو أطفال الشوارع، وغيرها. وأغلب هذه الأنشطة تتخذ الأشكال المتمشية مع التعبيرات الشائعة اليوم عن "محاربة الفقر"، وطبعا الغرض من ذلك اجتذاب أموال المانحين الأجانب.

والمجموعة الثانية، وتتعلق بأنشطة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بتنفيذ مشروعات تنمية محددة، فتضم حوالي ١٥% من الجمعيات المسجلة النشطة. ونصف هذه المشروعات تؤدي خدمات في المدن (للمشروعات الصغيرة، والحرفيين، والتعاونيات، والتدريب المهني)، والنصف الآخر، ينشط في الريف. وهنا كذلك يلعب التمويل العام (الحكومي) والأجنبي، الدور الحاسم.

والمجموعة الثالثة تضم الجمعيات المهتمة بالدفاع عن الحقوق، سواء أكانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين بصفة خاصة، أو حقوق المرأة ومطالبها. وينضم لهذه المجموعة كذلك، بعض مراكز البحث والدراسات، التي تلعب دورا مهما في المناخ الثقافي البائس السائد اليوم، في ظل التحكم في الجامعات، والحد من حريتها، ومن الموارد المتاحة لها. وهذه المنظمات هي التي تنتظر لها السلطة بعين التوجس، لأنها تشارك في صراعات حقيقية، كثيرا ما تكون شاقة. وهي في الوقت نفسه، المنظمات المحرومة من التمويل الكافي، إما لأن التمويل الخارجي يصلها بشق الأنفس، أو لأنها تترفع عن أن تطلب هذا التمويل. وكثيرا ما ترد السلطات على تحدي هذه المنظمات، بأسلوب مكرر، وهو العمل على تكوين جمعيات موازية، "معتدلة" في مواقفها، أو أن تنشئ هي مثل هذه المنظمات. وعادة ما تتمتع هذه المنظمات المعتدلة بالتمويل الحكومي والخارجي السخي.

وتهتم المجموعة الرابعة بصفة خاصة، بالدفاع عن الحقوق — الثقافية إن لم تكن السياسية — لمن يطلق عليهم في الخطاب الدولي، "الجماعات"، أو ربما "الأقليات"، وهو تعبير تتبرأ منه المنظمات والهيئات، لأنها تعتبر نفسها، وبحق، جزءا من النسيج الوطني الواحد.

والمجموعة الخامسة هي "منظمات رجال الأعمال"، وهي نوع جديد انتشر بنجاح في بعض بلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك، وهي منظمات قوية في بعض الأحيان.

والحجج التي تقدم دفاعا عن، أو هجوما على نشاط المجتمع المدني بصفة عامة، وفي بلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك خاصة، معروفة، ولكن الكثير منها مصاغ في عبارات عامة بشكل مبالغ فيه. وهذا يجعل مناقشتها في إطار الأفاق المستقبلية التي تساعد أنشطتها على فتحها، أو عدم فتحها، ومناقشة محدودية دورها في ظل الظروف الملموسة للمجتمعات المعاصرة، والقوى السياسية التي تعمل من خلالها، وهامش حرية الحركة الذي تسمح به الحكومات الأوتوقراطية، والوسائل المقترحة لتخطي هذه القيود، غير مجد.

وسأكتفي هنا ببعض الملاحظات التي يمكن استنتاجها من الدراسات والمناقشات التي وصلت لعلمي بهذا الشأن.

١. لم ينل شأن البيئة اهتماما كبيرا في العالم الثالث بصفة عامة، وفي بلدان أفريقيا والكاريبى والباسفيك بصفة خاصة. فلا توجد حسب علمي، حركة واحدة "مدافعة عن البيئة" جديرة بهذا الاسم في العالم العربي. وهذا لا يعني أنه لا يوجد اهتمام بالمرء بالشئون البيئية، فهو يظهر في بعض مشروعات التنمية، سواء منها بعض مشروعات الدولة، أم في بعض المشروعات الصغيرة للغاية لبعض الجمعيات، إلا أنها تحصل على دعابة مبالغ فيها "للتأثير" المحققة بفضل الدعم الخارجي الذي تحصل عليه. وعلى أي حال، فالاهتمامات البيئية، إن على المستوى الحكومي، أو القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، لا تحصل إلا على مرتبة متدنية للغاية.

٢. ولم تنل الحركة النسائية من القوة ما يسمح لها بمواجهة التحديات المأساوية التي تمر بها هذه المجتمعات. ومع ذلك، يجب أن نفرق بين الحركات النسائية الحقيقية (أي تلك الحركات التي تعمل على تغيير الواقع)، و"مشاركة النساء في التنمية". والمدافعون عن النظام يقدمون في هذا المجال، "أرقاما" لا تحمل أي مغزى، فمن المفهوم أن الأنشطة في مجال التعليم، والصحة، تفيد النساء كما تفيد الرجال. أما الأنشطة المتعلقة بالعائلة بصفة عامة، والطفولة، والصحة، وتنظيم الأسرة، فتوجه بالدرجة الأولى للمرأة، ولكن هذه الأنشطة لا تمس بأي شكل الوضع التابع للمرأة، والقوانين التي تؤكد هذا الوضع، والتحيزات السائدة، والممارسات في هذا المجال. كذلك يجب أن نلاحظ أن هناك عدة أنواع من "الحركات النسائية"، فإن كانت هناك حركات نسائية حقيقية تناضل في الظروف الحالية التي تتميز بالصعوبة، فتوجد "حركات" لا تقوم بهذا الدور. ومن هذه



الحركات ، تلك المحاطة بهالات من الدعاية، والتي تقودها عادة زوجة رئيس الدولة. وهذه الحركات لا وجود لها إلا على الورق، ولكنها تتمتع بموارد وافرة (مساعات الدولة، والمساعدات الأمريكية، وغيرها من المانحين الأجانب)، وهي منظمات تسير على خطى المنظمات الخيرية، والتي تمجدها الميديا صباح مساء.

٣. وكثيرا ما يقال إن عمل الجمعيات المدنية يمس فئات تتجاهلها القوى الاجتماعية المسيطرة في السابق على الحياة الاجتماعية، وهي الدولة، والأحزاب السياسية، والنفقات. ولا جدال في أن مجتمعات العالم الثالث، وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك تختلف كثيرا عما كانت عليه منذ نصف قرن. وتتمثل الأزمة الاجتماعية - أي الاستقطاب الداخلي الذي يواكب الاستقطاب على المستوى العالمي الذي يحدثه توسع الرأسمالية، خاصة في مرحلتها الراهنة النيولبرالية - في حقيقة أن ما بين ثلث، ونصف سكان المدن يتبعون القطاع "غير الرسمي". وهي تتمثل كذلك، بزيادة معدلات الفقر الذي يشمل أكثر من ثلث سكان المدن، إذا أخذنا بمعايير البنك الدولي. ويسير هذا الفقر الحديث في الحضر، مع الفقر "التقليدي" في الريف (وهو ليس تقليديا، فهو نتيجة للتطور الحديث للرأسمالية، خاصة في خياراتها اللبرالية)، والذي يصيب نسبة قد تكون أكثر من ذلك، من سكان الريف.

وتثير هذه الأوضاع السؤال التالي: هل يجب التركيز على متطلبات استراتيجية أخرى، اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تعمل على استيعاب حالة التهميش هذه، أو هل يمكن قبول هذه الأوضاع، والعمل على التخفيف منها، وإدارتها؟ والخطاب السائد يعتبر الاختيار الثاني هو الوحيد "الواقعي"، وهو يخرج باستنتاج عملي آخر من هذا الواقع. فهو يدعي بأن الأشكال "التقليدية" للنضال الاجتماعي التي كانت تحدث في مكان العمل المحدد، والمركز عادة (المصنع، الإدارة الحكومية، والمهنة، والتعاونيات...)، لم تعد تهم سوى نصف السكان في أحسن الفروض، وهي تفقد لذلك، فاعليتها، وبالتالي مصداقيتها. وهذا صحيح جزئيا فقط، وفي المقابل يقال إن الهياكل الاجتماعية الجديدة تضع مكان السكن، أي الحي، في مركز عمليات التعبئة للحركات الجماهيرية. وهذا صحيح لحد ما.

ولكننا نلاحظ أن ما يحدث في الواقع في المجال "غير الرسمي" المعني، يستدعي بعض الانتقاد. فجزء كبير من نشاط الجمعيات يتوجه لهذا القطاع، ولكن التحقيقات التي تجري بشأن هذه التحركات، تبين مع الأسف، أنه لا يجري العمل على اجتذاب المشاركة الفعالة من جانب الفئات المستهدفة، بل إن هذه التحقيقات

تسجل اعتراف الكثيرين من المسؤولين عن هذه الأنشطة، بأنهم لا يعملون على اجتذاب هذه المشاركة، والآخرين يقولون بأن "استشارة" المنتفعين (ولا إشارة على الإطلاق إلى للمشاركة) أمر صعب. والأسباب المقدمة لتبرير هذه المواقف في منتهى التقاهة: فالمنتفعون جهلة، أو أنهم لا يعرفون ما هو في مصلحتهم، إلخ. وهذا هو السبب في أن أية "حركات ثلقائية" تحدث في هذه الأوساط، تعتبر غريبة على الجمعيات، وتوصف على أنها، بحق، تحركات "غير قانونية".

فهل "الجمهور" الذي تتجه إليه المنظمات غير الحكومية بالضخامة التي تقال عنه أحياناً؟ وما طبيعة هذا "الجمهور"، هل هم شركاء حقيقيين (نشطون بدرجة أو بأخرى)، أو هل هم "عملاء" (يدفعون)، أو "منتفعون" (بالمجان) من الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية؟ تتراوح التقديرات في هذا الشأن لدرجة كبيرة.

والخطاب حول التحرك عند القاعدة، يظل حديثاً بلا مضمون، فلا عجب حينئذ إذا تصرف المستفيدون كمجرد "زبائن"، وهذا يزيد من اتجاهات المحاباة لدى المسؤولين. وهذه المواقف تدفع بال جماهير المعنية للابتعاد عن السياسة ومعاداتها (السياسة كما يرونها في التطبيق في العلاقات بينهم وبين الجمعيات، أو الدولة). وتؤدي هذه الممارسات لإعادة إنتاج الشعبوية السلطوية.

٤. وأغلب التحركات محل الدراسة، ليست مستقلة لا عن الدولة المحلية، ولا الدول الأجنبية، التي تظهر من وراء الهيئات المانحة الأجنبية. وهكذا فهذا المجتمع المدني مجرد ذر للرماد في العيون. وتدل التحقيقات على أن غالبية جمعيات المجتمع المدني لا تشكو من الدولة، وهي لا تهتم بأن تنتقد السياسات الكلية التي تعمل في إطارها، بل إنها لا تهتم حتى بمعرفة هذه السياسات. وهي لا تنتقد الليبرالية الاقتصادية، ولا مرجعيتها العولمية، وتقوم علاقات من التعاون الفعلي بين الكثير من الجمعيات وبين الدولة، مما يعني حصولها لا على الدعم المالي من الدولة فقط، وإنما الاتفاق على فكرة النشاط الذي يجري الاتفاق عليه مع السلطات المختصة من قبل الدولة. ولا تشكو الجمعيات من هذه التبعية، وهذا قد يعود إلى عدم توفر الأفكار لدى القائمين على هذه الجمعيات، أو لغياب فكرة الاستقلال أصلاً.

وتتشابه علاقات الجمعيات المعنية مع الهيئات الأجنبية مع تلك القائمة مع الدولة، فالقرب من الدولة يعني كذلك القرب من المانحين، وخاصة الأكثر أهمية من بينهم (البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيره من هيئات الأمم

المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها). أما الدخول في صدام مع الدولة، فيعني الحد من العلاقات الأجنبية، واقتصارها على بعض الجهات المانحة الأجنبية المنفتحة على روح الانتقاد.

إن اعتماد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني على الخارج حقيقة مؤكدة، ولا يقتصر الأمر على التبعية المالية، ولا حتى بشكل رئيسي، وإنما يتعلق الأمر قبل كل شيء بالاصطفاف وراء الإستراتيجيات التي تضعها "الوكالات" الأجنبية الكبرى.

ويجري التعبير عن هذه الإستراتيجيات عبر وسائل متعددة وقوية، وهي تكون أحد جوانب العولمة النيولبرالية. فتتعدد سلسلة من المؤتمرات العالمية، والقمم، في مجالات مختلفة مثل التنمية الاجتماعية، والبيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسكان، والعنصرية، وتعمل كالصندوق الرنان الذي يضخم الموضوعات الأيديولوجية، والسياسات الموضوعية في مراكز الفكر التابعة لرأس المال المسيطر. وتعبأ هذه الموضوعات على شكل "الدواء السحري" (مثل الحرب ضد الفقر، وتحرير الدولة، والأسواق غير المقننة، إلخ)، وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضمون العلمي، ولكنها تصلح لتوصيل السياسات المراد فرضها. ويعمل البنك الدولي، المسئول عن نشر هذه الموضوعات بمثابة وزارة الدعاية لرأس المال عابر القارات المسيطر. ومن المفهوم أن هذه الأنوية السحرية لا تحدث إلا عكس النتائج المدعى بتحقيقها (فهي لا توقف زيادة الفقر، ولا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية)، وإن كانت تحقق ما يرغب فيه رأس المال، دون الاعتراف بذلك، ألا وهو تزايد الأرباح. ويحتاج الأمر إلى تجديد هذه المقولات لتساير الموضة السائدة، والتي تستهلك بسرعة كبيرة.

ويمكن وصف منظمات المجتمع المدني التي تقبل الاصطفاف وراء هذه الإستراتيجيات - سواء في بلدان أفريقيًا والكاربيي والباسفيك أو في غيرها - بأنها أدوات "للخارج"، إذا قبلنا فكرة أن رأس المال المسيطر عالميًا يعتبر "أجنبيًا". ولكن هذه القوة الأجنبية لا تستطيع العمل إلا بالاعتماد على أتباعها في الداخل، ومنها الدولة، التي وقفت وراء العولمة النيولبرالية. والالتهام الذي توجهه السلطة إلى المنظمات غير الحكومية بأنها حصان طروادة للإمبريالية، هي نكتة سخيفة، لأن حصان طروادة الحقيقي هو الدولة التسلطية المحلية. فهل يحتفظ زعماء مثل هذه الدول لأنفسهم إذن، بحق احتكار "الخيانة الوطنية"؟ أما الخطاب "الثقافوي" الذي

يوجه الانتقاد ذاته لمنظمات المجتمع المدني، بأنها الداعية للمبشرة "الثقافية" للغرب، فيدعو لنفس السخرية، لأن المتحدثين باسم هذه التيارات، يقبلون هم أنفسهم، في الواقع العملي، للبرالية المعولمة. أما أولئك الذين يرفضون الانضواء وراء هذه الاستراتيجيات - أي هيئات المقاومة والنضال في المجتمع المدني - فتعاديها الدولة، والهيئات الأجنبية المعنية.

وصحيح أن كثيرا من المسؤولين في المنظمات غير الحكومية، بل أغلبهم في الواقع، الذين يتعاملون مع الهيئات الأجنبية، يشكون من وقاحتها، أو من عدم كفاءتها، كما يعانون من العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها عليهم التبعية الاقتصادية. وهو أمر متوقع، ولكن هذه الأسباب للشكوى ليست لب المشكلة. فالقضية الحقيقية تبقى: هل نقبل استراتيجيات رأس المال المسيطر التي تعبر عنها اختيارات البرالية المعولمة، أم نرفضها؟ هل نقبل أم نرفض الخطاب الدعائي الذي يغلفها (انعدام كفاءة الدولة وبالتالي التكلفة المغالى فيها، والمديح بلا حساب لكفاءة الجمعيات والتي تحقق الديمقراطية، إلخ)؟ هل نقبل أم نرفض للوصفات المقترحة (مثل الحرب على الفقر)؟

٥. وتثور للمشاكل المتعلقة بالديمقراطية، أو كفاءة الإدارة في منظمات المجتمع المدني، كما تثار في داخل الدولة، أو في منظمات الصراع السياسي والاجتماعي (الأحزاب السياسية، والنقابات، وغيرها)، بنفس الشكل بالضبط.

وكثيرا ما لاحظنا ضعف الديمقراطية في إدارة المنظمات غير الحكومية، التي يديرها في الغالب رجال (وفي النادر نساء) لا يتغيرون، وبسؤالهم، يبررون هذه الأوضاع بالصعوبة - الحقيقية - في العثور على كفاءات وطنية قادرة، وراغبة، في العمل، والمساعدات "التقنية" الأجنبية المخيبة للآمال (كفاءة مشكوك فيها، في مقابل العنجهية، والمقابل المادي المرتفع)، وافتقاد التطوع (بسبب صعوبة ظروف الحياة). وهذا كله صحيح، ولكنه ينطبق على الخدمة العامة كما ينطبق على المنظمات غير الحكومية المعنية. عليكم أيها السادة إذن، أن تتشددوا مع نواتكم كما تتشددون مع الدولة التي تهاجمونها.

ولما كانت الأسباب ذاتها تؤدي لنفس النتائج، فإن الأسباب التي تخلق الظروف لظهور المحاباة، بل الفساد، في الخدمات العامة، تؤدي هي ذاتها لظهور نفس الشرور في منظمات المجتمع المدني.

وبصفة عامة، لم تكن أنشطة المجتمع المدني أكثر كفاءة، ولا أفضل إدارة من الخدمات العامة، وعند فحصها حالة بحالة، نكتشف أن "المشروعات" المقترحة هنا أو هناك، من قبل "المانحين" (وخاصة البنك الدولي)، مدروسة بشكل سيئ، ولا تتماشى مع الظروف المحلية، ولا تقدم حلولاً حقيقية للمشاكل، وحالات الفشل بلا عدد. والمقارنة بين هذه المشروعات ومثيلاتها التي تقدمها الخدمات العامة، تميل في صالح هذه الأخيرة، على الرغم من كل ما قيل أو كتب في "نمها".

وبالنسبة لنفس مرجعية الخطاب الذي يقف وراء أغلب هذه التحركات، فالنتائج مخيبة للأمل، "الفقر" يزداد، و"السكان المستهدفون" أقلية، أما "تمكين" هؤلاء المستهدفين، فهي أسطورة في أذهان المتشوقين بها.

وعلى ذلك فهذه الأنشطة في مجموعها، ليست أكثر كفاءة من أنشطة الدولة، ولا أقل تكلفة منها. وفضلاً عن ذلك، فهذه الأنشطة ليست أكثر شفافية، ولا أكثر "خضوعاً للمحاسبة"، بل ربما أقل من القطاع العام. وأخيراً فإن إدارتها ليست أفضل ولا أكثر ديمقراطية. وتهمة البيروقراطية الموجهة للقطاع العام لها أساسها بلا شك، ولكن مقارنتها ببيروقراطية البنك الدولي، أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبأطنان الورق من الاستثمارات السيئة التصميم، التي وضعها بيروقراطيون لا تتفق عنجهيتهم إلا مع انعدام كفاءتهم، فإن هذه الشكوى تدعو للسخرية.

و"الشفافية"، و"الخضوع للمحاسبة" ليست الصفة الغالبة لتمويل المنظمات غير الحكومية! فبعبكس ما يدعيه الخطاب المعتاد بهذا الشأن، فالأمر يتعلق بمؤسسات وأنشطة أكثر تعقيداً بكثير من الهيئات والأنشطة الحكومية، التي يمكن، على الأقل، مراقبة ميزانياتها المعلنة. فلا المانحون الأجانب، ولا جهات الدولة المحلية التي تراقب هذه الجمعيات، تكلف نفسها بكشف قيمة المساعدات المالية التي تقدمها، ولا أوجه إنفاقها.

ومع ذلك فالمنظمات غير الحكومية تعمل تحت الإشراف الدقيق من الدولة. أما المبدأ الديمقراطي، والذي يقضي بحرية تكوين الجمعيات، وأن الدولة لا تحتفظ بالحق في التدخل (بما في ذلك حق الحل) إلا لأسباب يحددها القانون، وتحت إشراف المحاكم، لا يطبق في أغلب بلدان العالم الثالث. فالقاعدة العامة هنا هي الحصول المسبق على الموافقة وهذا يسمح للإدارة بتدخلاتها (وأحياناً للشرطة بإجراءات أكثر قسوة) بالسيطرة على الأوضاع. وقد تصل هذه "التدخلات" إلى حد استحالة القيام بأي نشاط لا يتمشى مع الخط العام للدولة. وفي البلدان حيث تكون

السلطة قوية ومستقرة، يمكن الوصول إلى حلول وسط، وأغلب المنظمات غير الحكومية هي في الواقع ما يسميه الإنجليز "منظمات مدعومة من الحكومة" أو على الأقل هي منظمات تتسامح معها الدولة، أو "صديقة" لها. ولا تعاني من التدخلات الحكومية سوى الجمعيات التي تصمم أن تبقى مستقلة، أو منتقدة، أو ربما مناضلة.

رابعاً. وما يجب إعادة النظر فيه ليس مبدأ حرية الاشتراك في الجمعيات (وبالتالي إنشاء المنظمات غير الحكومية، واستخدامها من أجل التحرك). إنما ما يجب إعادة النظر فيه هو الاستراتيجيات الأساسية التي يبنى عليها هذا التحرك، وهي استراتيجيات الدولة، التي هي في نهاية المطاف، إستراتيجيات رأس المال المسيطر على المستوى العالمي والمستويات المحلية، وهذه الإستراتيجيات لا تتجاوب بالمرّة مع مشاكل وتطلعات الشعوب المعنية.

وهذه الإستراتيجيات لها أهداف محددة تماماً، أولها التوسع في العلاقات التجارية لتعطي لرأس المال فرصاً أكثر لتحقيق "الأرباح"، وخصخصة التعليم والصحة تستجيب لهذا الهدف. وتستجيب له كذلك، مشروعات "تحديث القطاع غير الرسمي" التي تعمل على زيادة تبعية هذا القطاع وارتباطه بالقطاع "الحديث"، الأمر الذي يسمح لهذا الأخير باستنزاف المزيد من قيمة العمل المبذول في القطاع غير الرسمي. وهذا بالضبط، عكس ما يجب عمله لتدعيم الاقتصاد الشعبي، لأن تدعيم هذا القطاع يقتضي تقوية القدرة التفاوضية للعاملين فيه، لا إضعافها بحجة إلغاء التقنين بصفة عامة، وتقنين سوق العمل بصفة خاصة.

والثاني هو إضعاف قدرة الجمعيات المحلية، وبالتالي إضعاف قدرتها على التفاوض على شروط انخراطها في العالمية، وأضمن وسيلة لتحقيق ذلك، هي التقليل من شرعية الدولة. وإذا كان من الصحيح أن الدول الأتوقراطية لديها توجه للمركزية الزائدة (نظرياً على الأقل)، وأنه من المرغوب فيه لذلك هو الاتجاه نحو اللامركزية، فإن هذه اللامركزية لن تحقق النتائج الإيجابية المرجوة إلا بتدعيم الدولة (اللامركزية) لا بإضعافها.

والأخير هو منح "الخارج"، أي الإمبريالية، الوسائل للتغلغل في المجتمع المحلي، وهنا يلعب التمويل الخارجي دوره، بأن يحول ممثلي المجتمع المدني إلى سيور توصيل لاستراتيجيات رأس المال المسيطر، دون المرور الإجباري على الدولة المحلية. وفي حين يمكن للدولة الديمقراطية أن تكون محل تجميع المعارف

والخبرات، فإن نقل المسؤولية للمجتمع المدني المزعوم دون المرور بالدولة، بخرب عملية بناء القدرات المحلية الدائمة، فهل هذا ما نسعى إليه؟

وما قلناه فيما سبق، لا يتعلق إلا بمجموع تحركات المجتمع المدني (والدولة) والمبني على المبدأ (الخاطئ) المسمى بالتوافق، وبالتالي الداخل في نطاق الليبرالية السائدة.

وفي المقابل، فإن النضال السياسي والاجتماعي الذي يجري مع، أو ضد الأحزاب السياسية، ومع النقابات، والنقابات المهنية، والمنظمات التي تناضل من أجل الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، ومنظمات العمال، والنساء، تفتح المجال لبدائل ممكنة. وهذا البعد الخلاق للمجتمع السياسي والمدني، المنشغل بالنضال من أجل تغيير علاقات القوى الاجتماعية، يمثل القاعدة التي يمكن على أساسها، بناء مستقبل آخر، أكثر مساواة، وأكثر عدلا، وأقدر على تحرير الأفراد، والشعوب، والأمم.

وتتميز الأوضاع الحالية بتفرق أشكال النضال السياسية والاجتماعية. ويؤدي الفراغ الأيديولوجي المترتب على تدهور، ثم انهيار المشروعات المجتمعية للوطنية الشعبية، والاشتراكية المطبقة بالفعل - في المرحلة الحالية من تطورها - إلى حرمان أشكال النضال هذه، من القبول كبدايات ذات مصداقية. وعلى أية حال، فالخطاب السائد يدعوها للتخلي عن ذلك التطلع نهائيا، والاكتفاء بإدارة الشئون اليومية. ويقدم خطاب ما بعد الحداثة، صورة "علمية" من أيديولوجية الاستسلام هذه، في حين تمثل فكرة "الحكم الجيد" الصورة الشائعة لها، التي يروج لها البنك الدولي. ويكتفي الخطاب عن الحكم الجيد بحديث أخلاقي حول بعض مظاهر الإدارة (مثل إدانة عدم الشعور بالمسؤولية، ومحاربة الأقارب، والفساد... وما أسهل ذلك!)، بدلا من تحليل قضية السلطة الحقيقية في الدولة والمجتمع (أي الطبيعة الاجتماعية للدولة الأوتوقراطية).

والبديل لا يمكن أن ينشأ إلا بداية من المعارك النضالية، والتأمل النظري لا يمكن أن يحل محل انعدام النقاش في القاعدة، وكل منهما لا يمكن الاستغناء عنه، ولكنهما لا يكتسبان الفاعلية إلا بالارتباط معا. وتعني "إعادة تجميع النضال الاجتماعي" - وهو الهدف من هذه العملية الديالكتيكية - التجمع حول أهداف مشتركة حقيقية تحددتها الجماعات المعنية ذاتها، أي تحديد أهداف مرحلية تساعد على تحقيق تقدم، وتحسين الظروف المادية والأدبية لهذه الجماعات، والسير

بالنضال في هذا الإطار. وعلى طريق هذا النضال، تترسخ الأساليب الديمقراطية، وتنشأ قيادات شعبية حقيقية جديدة.

وفي المجال الريفي تبدأ النظرة الإستراتيجية المقترحة من الوعي بالنتائج المدمرة للمجتمع في مجموعه من "تحرير" الزراعة الذي تضعه على جدول أعمال الدورة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة بقطر (في نوفمبر ٢٠٠١). والدفاع عن مستوى دخل الفلاحين لا يهم فقط الطبقات المعنية، فهو الضمان الوحيد لمنع انتقال الفقر من الريف للمدن على نطاق واسع، وانخفاض الأجور، والانخراط في تقسيم دولي للعمل يعيد إنتاج الاستقطاب العالمي، وبعمقه.

وفي المدن، تعني هذه النظرة الإستراتيجية ضمنا إعطاء الأولوية لبناء جبهة تجمع بين العمال في القطاعات الحديثة، المنظمين بدرجة أو بأخرى، أو القابلين للتنظيم، مع العاملين في القطاع غير الرسمي. ولا يمكن تصور القضية العمالية الحديثة إلا في هذا الإطار، نظرا للتحويلات الفعلية الضخمة في تركيب عالم العمل التي نتجت عن التوسع الرأسمالي المستقطب الذي حدث خلال العقود الأخيرة.

وتبقى المطالبة بالديمقراطية بجميع أبعادها، القلب المحرك لأي إستراتيجية لتعديل علاقات القوى الاجتماعية. وتجاهل البعد السياسي، أي حقوق المواطنين، بحجة إعطاء الأولوية لتوفير الاحتياجات المادية الأساسية، يعني البقاء حبيس الأيديولوجية الشعبوية للدولة الأوتوقراطية، أي الاستمرار في حالة من العجز. وفي المقابل، فإن الربط بين المعركة من أجل الديمقراطية والنضال الاجتماعي، هو الذي يمنح هذين الجناحين لتجدد الحياة الاجتماعية الزخم الخلاق، بشرط إعطاء الأهداف الديمقراطية المضمون الكامل الذي يجعلها ذات مغزى. وبعبارة أخرى أن تؤخذ في الاعتبار لا فقط الحقوق الأولية للبشر، وحقوقهم السياسية، وإنما كذلك، حقوقهم الاجتماعية - في الحياة، والصحة، والتعليم - الفردية والجماعية.

ولا تعتبر مطالب المرأة نوعا من "الترف" الثانوي الأهمية، بل هي في صميم التحول الثقافي، والسياسي، الذي لا يتحقق بدونه أية تنمية اقتصادية أو اجتماعية إيجابية. "إن تقدم المجتمع يمر عبر تحرير المرأة".

خامسا. أغلب بلدان أفريقيا والكاريببي والباسفيك "مهمشة"، بل يقال إن القارة بأكملها مهمشة. والتعبير المضلل، يصل من ذلك إلى أن حل مشاكلها يكمن في المزيد من التكامل مع النظام العالمي بشكله الحالي، وأنها ضعيفة بدرجة لا تسمح لها بالتفاوض حول شروط هذا التكامل. وأن أية مقاومة من جانبها ستؤدي إلى أن



تفقد القوى الاهتمام بها، لأنها لا تملك ما تقدمه في المقابل. وهذا ابتزاز على طول الخط، لأن المراكز المسيطرة لا تستطيع في الواقع، أن تتجاهل الموارد الطبيعية لأية منطقة من العالم، فضلا عن أنها لا يمكن أن تتجاهل النتائج الجيو سياسية لمثل هذا الاختيار.

وأفريقيا "المهمشة" أبعد من أن تكون "خارج النظام" كما يوحي التعبير، ففي الواقع، فإن نسبة تجارتها الخارجية البعيدة عن الإقليم تصل إلى ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل نسبة ١٣% لأوروبا والولايات المتحدة، و ١٥% لآسيا، و ٢٤% لأمريكا اللاتينية. وهو تناقض مفهوم، فمناطق التخوم أكثر اندماجا في النظام العالمي (لأن اقتصاداتها لم تبين كأنظمة إنتاج مرتكزة على الذات) من المناطق المركزية (وهي مفتحة بالتأكيد، بل وبعنوانية، ولكنها مرتكزة على الذات). والتخوم الأكثر فقرا هي نسبيا، الأكثر اندماجا، ولكنها مندمجة بأشكال وشروط هي السبب في بؤسها، أي في تهميشها الظاهر (انخفاض مساهمتها في التجارة العالمية، إلخ).

وهذه الأوضاع التاريخية المتتالية لبلدان أفريقيا والكاربي والباسفيك، تجارة العبيد، ثم الاستعمار الذي فرض على تلك البلدان أن تنحصر في إنتاج المواد الأولية، والمشاركة التالية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاربي والباسفيك ساهمت في الإبقاء على هذه البلدان في إطار تقسيم دولي للعمل، عفا عليه الزمن. وفضلا عن الحجة الأخلاقية المقدمة للمطالبة بالتعويض عن الخراب الذي أدت إليه تجارة العبيد، فإن التخريب الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتب على سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي هذه، يبرر في حد ذاته، المطالبة بالتعويض المالي الذي يثبت الحساب أنه يتجاوز بكثير أية مساعدات عامة قدمت لهذه البلدان. وأشكال الاندماج في النظام العالمي المقترحة اليوم في الحديث النيولبرالي الشائع، ستزيد من درجة تهميش بلدان أفريقيا والكاربي والباسفيك، لا للتقليل من التهميش. والعولمة النيولبرالية لن تخلق سوى نظام عالمي للتفرقة العنصرية (الأبارتheid).

ويفرض النضال من أجل شكل آخر للعولمة، نفسه على جميع المشاركين في تعاون حقيقي قادر على التقليل من الفوارق لا زيادتها.

وإحدى الوسائل الفعالة لدفع العالم في هذا الطريق، هي إثارة قضية طبيعة القانون الذي يحتاجه السير في مشروع بديل لعولمة إنسانية. لقد وضعت هيئات

النظام الحالي في مقدمة أولوياتها، وضع "قانون عالمي للأعمال"، وتحاول أن تفرض سيادة مثل هذا القانون فوق أية اعتبارات اجتماعية أو وطنية. وهذه هي أضمن وسيلة لتأكيد نظام التفرقة العنصرية على المستوى العالمي، ودفع بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك نحو التدهور المتسارع.

أما ما يحتاجه العالم فشيء مختلف بالكامل، إنه "قانون عالمي للشعوب"، وهذا ما يعطي الأمل في تطوير قانون جديد متفوق، يضمن لجميع سكان الأرض معاملة لائقة، وهو الشرط اللازم لمشاركتهم النشطة، والخلافة في بناء المستقبل. إنه قانون متكامل، متعدد الأبعاد، يشمل قانون معاملة البشر (رجالاً ونساءً، في مساواة كاملة بالطبع)، وقوانين سياسية، وقوانين اجتماعية (للعمل والضمان الاجتماعي)، وقوانين للجماعات والشعوب، وأخيراً، قوانين تنظم العلاقات بين الدول. ولعل جدول الأعمال هذا، سيحتاج إلى عقود من التأمل، والمناقشة، والتحريك، والقرارات.

ولا شك في ضرورة المحافظة على مبدأ سيادة الأمم كحجر الزاوية للقانون الدولي، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أعلن هذا المبدأ، فإن ذلك كان بالدقة، لأن القوى الفاشية كانت قد أنكرت هذا الحق. وفي خطابه المفعم بالعاطفة أمام عصبة الأمم عام ١٩٣٥، أعلن الإمبراطور هيتلرسي أن انتهاك هذا المبدأ — الذي تجاهلته ديمقراطيات ذلك العهد بنذالة — يعني نهاية هذه العصبة. وكون هذا المبدأ ينتهك اليوم من قبل الديمقراطيات ذاتها، لا يعتبر ظرفاً مخففاً، بل بالعكس، ظرفاً مشدداً للجرم. ومن اليوم، بدأت مرحلة النهاية المخزية للأمم المتحدة، التي تتحول إلى مقر لتسجيل القرارات المتخذة خارجها، والتي ينفذها الآخرون. وتبع الإعلان الرسمي لمبدأ السيادة الوطنية عام ١٩٤٥، منع اللجوء للحرب، فالدول من حقها الدفاع عن سيادتها ضد من يعتدي عليها، ولكنها تدان مقدماً إذا كانت البائدة بالاعتداء. واليوم، تستحق القوى في حلف الأطنطفي أن تدان وفقاً للقانون الحالي.

ولا شك أن ميثاق الأمم المتحدة تبنى مفهوماً مطلقاً لمبدأ سيادة الدولة، وكون الرأي العام الديمقراطي لا يقبل اليوم أن يسمح هذا المبدأ للحكومات أن تفعل ما تشاء بالنسبة للبشر الموجودين تحت ولايتها، يمثل تقدماً ولا شك، للضمير العالمي. ولكن ما العمل عندما يتعارض هذا المبدأ؟ بالتأكيد ليس بإلغاء أحدهما أي إلغاء سيادة الدولة، أو إلغاء حقوق الإنسان. أما الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة، ومن خلفها حلفاؤها الأوروبيون التابعون، فهو من جهة ليس الطريق السليم، ومن

جهة أخرى، يكشف الأهداف الحقيقية للعملية، التي لا تمت بصلة لاحترام حقوق الإنسان، رغم كل الطنطنة من جانب الميديا صباح مساء.

يجب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي يتحدد فيه القانون الدولي، فلا مكان آخر يصلح لذلك وهذا يفترض إصلاحات للمنظمة. فلا بد من التفكير في وسائل (بما فيها تغييرات مؤسسية) تسمح للقوى الاجتماعية الحقيقية بالتمثيل فيها إلى جانب الحكومات (التي لا تمثلها إلا بدرجة غير كافية في أحسن الأحوال)، ولا بد من العمل على إجماع قواعد القانون الدولي (احترام للسيادة)، وقواعد حماية حقوق الأفراد والشعوب، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي ينساها الحديث النيولبرالي الشائع، والتي تتضمن بالضرورة تقنين الأسواق. هكذا نجد أمامنا جدول أعمال مليء بالأسئلة التي لن أحاول هنا أن أجيب عليها في إيجاز مغل. إنها عملية طويلة الأمد بلا شك، ويمكن اختصارها، وتاريخ الإنسانية لم يصل لنهايته، بل هو ماض في التقدم وفقا لإمكاناته.

سادسا. ويمكن أن نعود الآن للقضايا المتعلقة بمشاركة مستقبلية بين الشمال والجنوب، يعبر عنها "مشروع" تعاون من نوع جديد يجمع بين أوروبا، وأفريقيا، والعالم العربي.

لقد ربط التاريخ والجغرافيا، بشكل وثيق، وللأفضل، أو خصوصا الأسوأ (الإمبريالية الاستعمارية)، بين أوروبا المسيطرة من جهة، وبين بلدان أفريقيا والكاريببي والباسفيك، المسودة، من الجهة الأخرى. فهل من الممكن تصور قيام "تعاون" من نوع جديد يربط الواحدة بالأخرى من منظور بناء عالم جديد متعدد الأقطاب؟ وما شروط مثل هذا المشروع؟

إن اتفاقية كوتونو لا تمثل تقدما في هذا الاتجاه، بل العكس. فأوروبا اليوم، تخضع لمشروع العولمة النيولبرالية الذي تفرضه وتقوده الولايات المتحدة. ومنذ مؤتمر كانكون (١٩٨١)، فرض رئيس الولايات المتحدة الجديد - ريجان - شروطه، ودعمه شركاؤه من السبعة الكبار وألغى بذلك حوار الشمال/الجنوب بالتفاوض، لتحل محله برامج التكيف الهيكلي الأحادية غير القابلة للتفاوض. واتفاقية كوتونو تؤكد هذا الخيار، إذ تفرض على بلدان أفريقيا والكاريببي والباسفيك، التحرير على طريقة منظمة التجارة العالمية. ويتجاهل الخطاب غير المتسق حول "مكافحة الفقر"، المشاكل الاجتماعية المخيفة التي ينتجها هذا الخيار. في حين تغلق استراتيجيات الأضعاف المستمر للدول (المصلحة الدولة المسيطرة

سياسيا وعسكريا) الباب أمام أي تطور جدي في اتجاه المقرطة التي يحل محلها الخطاب غير المتماسك بشأن الحكم الجيد.

والاختيارات التي تقدمها هذه الشراكة شمال/ جنوب بالذات لا تفتح لشعوب أفريقيا والكاربي والباسفيك، أي تاريخ مقبول، وإنما المزيد من التهميش (والذي لا يملك بعض الشركاء من الشمال أي علاج له). وسيقول البعض هنا، إن حكومات هذه البلدان قد اختارت هي ذاتها، الانضمام لمعسكر النيولبرالية المعولم، ووقعت على الاتفاقيات المعنية (كوتونو)، واتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبرامج التكيف الهيكلي، إلخ). ولكن، كما يقول رجل السياسة الأفريقي الكبير لامين جي، "لا يصير للموافقة أية قيمة، ما لم يكن الرفض ممكنا".

والمشاكل التي يخلقها هذا الخضوع، ليست من النوع الذي يمكن وصفه "بالمصاعب المؤقتة لفترة التحول"، بل هي مشاكل دائمة مرشحة للتفاقم. فعلى هامش اتفاقية كوتونو، تترك إدارة ضغوط الهجرة الواردة من بلدان أفريقيا والكاربي والباسفيك، للشريك الأوروبي وحده، ولا تجري أية مناقشة حول الديون الثقيلة. ومع ذلك، فالجزء الأكبر من هذه الديون يعتبر من الديون الكريهة (مثل ديون حكومة الأبارتيد في جنوب أفريقيا التي استخدمت لقمع شعب جنوب أفريقيا، ومع ذلك يضطر الشعب لتسديدها)، أو الديون المشكوك فيها (التي تكون مسئولية الدائنين عنها، وأولهم البنك الدولي، أكبر من مسئولية المدينين). ويجب بكل بساطة، إلغاء هذه الديون، ولكن الخطة المعيبة المتعلقة بالبلدان الفقيرة الغارقة في الدين، لا تهتم بها.

فهل تخدم الاختيارات النيولبرالية المعولمة مصالح الشريك الأوروبي؟ نعم، إذا كان مشروع هذا الشريك يتقبل نتائج نوبانه المزدوج، على المستوى الاقتصادي في العولمة النيولبرالية، وعلى المستوى السياسي والعسكري في الخضوع لمتطلبات السيطرة لأمريكا الشمالية. ولكن، في هذه الحالة، ستفقد العلاقات "الخاصة" بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاربي والباسفيك، مداها المنتظر، كما يتضح من مبادرة واشنطن لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وأفريقيا والكاربي والباسفيك. والإجابة بلا إذا كان الأوروبيون منشغلين باختفاء مشروعاتهم الخاص الذي توحى به الاختيارات الجارية، أي التخلي نهائيا عن أي احتمال لإعطاء المشروع الأوروبي أي مضمون اجتماعي مقبول من

الشعوب المعنية (وهذا التخلي يضعف بدوره، الفرص السياسية لاتحاد أوروبي ثابت الأركان)، والتخلي نهائيا كذلك، عن فرص بناء عولمة بديلة متعددة المراكز. وقد ينتقد البعض من القراء مبادئ الاقتراحات البديلة للمقدمة في هذه الدراسة، بوصفها "غير واقعية"، ويرفضون مناقشتها لعدم جدوى ذلك. وتتلخص "واقعيته" في الاعتقاد بأن الخيار الوحيد المتاح هو محاولة الترفيع في إطار النظام القائم، والذي قد يحقق بعض التقدم. ونادرا ما يثبت التاريخ فائدة ما لهذا الترفيع، ودأب السياسيون "الواقعيون" في أفريقيا تحت الاستعمار على التصرف بهذه الطريقة، رافضين اتباع الطليعة الصغيرة التي تجرأت على المناداة بأن الاستقلال هو المستقبل الوحيد الذي يستحق النضال من أجله. وأثبت التاريخ صحة مواقف هذه الطليعة. وقد تكون المناورات السياسية هي الأسلوب الذكي للتصرف في ظل أوضاع معينة لتوازن القوى، ولكن السياسة الحقيقية الجديرة بهذا الاسم، هي فن تعديل توازن القوى هذا.

إن دور المتقنين هو التجروء على التفكير، ثم الجهر بهذه الأفكار، ثم التقدم باقتراح البدائل. وبهذا الشرط يمكن للمثل الأعلى الخلاق أن يكتشف الرؤية المستقبلية الواقعية بالفعل، أي تلك التي بمجرد أن تعيها الحركة الاجتماعية، تستطيع أن تجتذب وراءها قوى اجتماعية ضخمة، تستطيع، في نهاية المطاف، أن تفرض منطقها. أما المثل الأعلى العقيم السلبي، فهو ما يتبناه "الواقعيون" الذين لا يتصورون ضرورة، ولا إمكانية، الخروج من أسر المنطق السائد، ولا تؤدي تدخلاتهم لأية نتيجة.

ولم يفت الوقت بعد، للتطلع إلى رد فعل الطرفين (أوروبا، وأفريقيا والكاريبي والباسفيك) لتدهور علاقاتهما. والحوار الأصيل، الصريح والمفتوح، بعيدا عن الدروب المطروقة، والقيود التي تفرضها مسلمات النيولبرالية المعولمة، هو نقطة البدء لتفكير يتسم بالنقد والنقد الذاتي (لكلا الطرفين). أما الحوار الزائف الدائر حاليا، فيعجز عن إخفاء النوايا المغرضة للبعض من كل من الطرفين.

## الفصل الثالث تجارب التكامل الأفريقي ودور المجتمع المدني

### (١) المجتمع المدني في إطار العلاقات العربية الأفريقية

إبراهيم السوري\*

#### إشكالية المفهوم:

اختار مركز البحوث العربية والأفريقية، وجامعة ناتال، موضوعاً إشكالياً لا يزال يثير جدلاً لم ينقطع منذ الثلث الأول من القرن الماضي، ولا زال هذا العنوان، الذي يمثل موضوعين مختلفين، يثيران نقاشاً محتتماً لم يهدأ طوال السبعين عاماً الماضية، ولم يتم الاتفاق على جوهرهما أو تعريفهما أو دلالاتهما وجدواهما، فالمجتمع المدني لا يزال في حد ذاته إشكالية كمفهوم وكدلالة، كما أن التكامل كمفهوم وتجربة، هو بدوره يعاني من ذات الإشكالية. وبالتالي فإن هناك ضرورة لإجراء بحوث متصلة، وتبادل الأفكار النشط حول المفهومين، لبلورة رؤية مشتركة يمكن أن تسهم في تحديد مضمون كل من مفهوم التكامل والمجتمع المدني، وتأسيس منهج للعلاقة التبادلية القائمة بينهما. ولكن في كل الأحوال فإنه من المبكر جداً القفز إلى النتائج، وإيجاد الحلول لإشكالية العلاقة التبادلية القائمة بين التكامل والمجتمع المدني في العالم الثالث بشكل عام والأفريقي على نحو خاص. وبالتالي فإن إيجاد حلول فورية للإشكاليات القائمة في كلا المفهومين، سيكون بمثابة القفز في المجهول، وإنهاء للإمكانات التي يمكن أن توفرها التجربة قبل أن تبتدى، ولنا في ذلك أمثلة لا تحصى.

إن الجهد العلمي على الصعيد الأكاديمي، ومبادرات البحث التي تقوم بها مراكز الدراسات، تعتبر إطاراً ملائماً لوضع أسس علمية متينة، تتناول توضيح العلاقة التبادلية القائمة بين التكامل والمجتمع المدني، ودور كل منهما في تعزيز مسارات الأخر، وتحديد الخيارات والأولويات والرؤى والوسائل والآليات.

---

\* الإدارة الاجتماعية - جامعة الدول العربية.

فالدراسات المعمقة فى هذا المجال، بإطارها النظرى والعملى، يمكن أن تكون داعما أساسيا، لإطلاق مبادرة كبرى على الصعيد الإقليمى تعمل على إحداث نهضة شاملة فى المجتمعات الأفريقية، يكون أساسها إشاعة السلم بين الدول وتوفير الأمن للأفراد، وحرث الثالوث غير المقدس، الفقر والمرض والجهل.

إن التباين فى المواقف العلمية لكلا المفهومين، يمثل فى كل الأحوال، تباينا فى مصالح القوى التى تأخذ بهذا الفهم أو ذاك، فتحديد فضاء المجتمع المدنى يتسع ويتقلص وفقا للرؤى الأيديولوجية لهذه المدرسة أو تلك، كما أن مفهوم التكامل غاية أم هدفا أم وسيلة، يرتبط على نحو وثيق بالموقف السياسى والأيديولوجى، لأي قوة من القوى، وبالتالي فإن إيجاد مخرج علمية لهذه التباينات سيكون مدخلا أساسيا لتحديد دور المجتمع المدنى فى التكامل الإقليمى، ورسم مساراته من خلال عقد شراكات طبقية رأسية وأفقية، فى إطارها الوطنى وعلى المستوى الإقليمى.

### التعاون الإقليمى بين دول القارة

شهدت القارة الأفريقية بعد استقلال دولها أشكالا متعددة ونماذج مختلفة للتعاون الإقليمى أو شبه الإقليمى بين دول القارة. وتفاوتت هذه التجارب بين فشل مدو وصل إلى حد التطاحن والافتتال، أو نتائج متواضعة لم تلب لا طموحات الدول ولا آمال الشعوب، وفى كل الأحوال فإن الميزة الأساسية لهذه التجارب، تميزت بشدة تواضعها وقلة محصلتها. ولا أود أن أدخل فى تقييم لهذه التجارب ومدى جدواها، لكنى أكتفى باستعراض سريع لأبرز محطات التعاون العربى الأفريقى، والعقبات الأساسية التى حدثت من النتائج الكبرى، التى كان يمكن أن يصل إليها هذا التعاون إذا ما واصل مساره، وفقا لإعلانه الذى أسس بموجبه.

وفى هذا الإطار، فإنه سيبدو من المفيد التنويه بأن قيام منظمة الوحدة الأفريقية -حينها-، شكل اتجاها إيجابيا فى إيجاد ركائز، لقيام تفاهم أفضل بين طرفى أفريقيا، وذلك من خلال الإسهام الفاعل للدول العربية، فى تأسيس المنظمة وإرساء أسسها، مما فتح الباب واسعا أمام تنامي التفاعل بين دول المجموعتين.

كما شكل قيام المنظمة، دفعا متزايدا لاهتمام جامعة الدول العربية بالقضايا الأفريقية، وعلى الرغم من أن اهتمام الجامعة العربية، بالقضايا الأفريقية، سابق على قيام المنظمة، إلا أن مستوى الالتزام بهذه القضايا، أصبح فاعلا بعد إنشاء المنظمة، كما أن التفكير لإيجاد صيغ مؤسسية للتعاون والتكامل بين المنطمتين،

أصبح أكثر إلحاحاً، بعد إنشاء المنظمة، وبالتالي فإن ولادة منظمة الوحدة الأفريقية، كإطار إقليمي، دفع على نحو إيجابي، لإيجاد الصيغ المؤسسية التى تكفل تنامي التفاعل بين دول المجموعتين، والارتقاء بوسائل عملهما.

ودون الدخول فى تفاصيل مسار العلاقة بين دول المنظميتين صعوداً وهبوطاً، فإن محصلتها العامة كانت دافعة باتجاه توثيق عرى الصلات بين دول المجموعتين، وصولاً إلى أوجها فى مؤتمر القمة العربى الأفريقى فى مارس ١٩٧٧، الذى مثل نقطة فارقة فى تاريخ العلاقة بين دول المجموعتين، والاتجاه بهذه العلاقات نحو إيجاد ركائز مؤسسية للتكامل، وإعطاء دفعة قوية لعلاقات التعاون الاقتصادى، والدعم الفنى، عبر إنشاء المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا، والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية، وتوجه الصناديق العربية نحو التمويل المتزايد للمشروعات الاقتصادية لأفريقيا، ودعم الدول الأفريقية فى معالجة مشكلاتها الاقتصادية، فضلاً عن الأسعار التفضيلية التى كانت - ولا زالت - تمنحها الدول العربية المنتجة للنفط للدول الأفريقية، لمساعدتها على مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة فى السوق العالمية، وكذلك مساعدة الدول الأفريقية فى إيجاد أسعار أفضل لموادها الأولية.

إلا أن الجانب الأهم فى التعاون -حينها-، لم يكن فقط فى جانب التعاون الاقتصادى، بل فى تشكيل الإرادة السياسية المشتركة، التى طمحت إلى أن يكون للعالم الثالث صوتاً قوياً وإرادة فاعلة فى النظام الدولى الذى كان قائماً وقتها، وهو ما كرسه إعلان القاهرة، الصادر عن مؤتمر القمة المشترك، الذى نص على أن: (هذا التعاون، رهان تاريخى يجب كسبه بالقوة والإرادة الموحدة، وأن يندرج فى المجال الجيوبوليتيكي المعاصر، وأنه يجب أن يكون تعاوناً استراتيجياً، لا ظرفياً آنياً ومصلحياً، أو اتفاقاً مقايضة ومساومة.)، إن هذا المبدأ الذى كرسه إعلان القاهرة صحيح فى جوهره المعرفى والتاريخى والسياسى، وهو أساس صالح ومتين لتشكيل قوى دافعة لإعادة هيكلة النظام الدولى ومكوناته، وهو أيضاً إطار معيارى للالتزام المشترك بقضايا الطرفين.

فهذا الإعلان فى مضمونه ومحتواه، أصبح العامل المحرك للالتزام المتزايد للدول العربية بالقضايا الأفريقية، وخاصة من قبل الدول المحافظة، التى كانت تتشكك فى التوجهات الأيديولوجية لحركة التحرر الوطنى الأفريقى. فقد أصدر مجلس الجامعة العربية، عدة قرارات تتدد بسياسات الفصل العنصرى فى جنوب



أفريقيا، وأصبحت قضايا مساندة حق الأغلبية السوداء في الانعتاق من النير العنصري، بندا دائما في مجلس الجامعة، اعتبارا من عام ١٩٧٩، وكذلك مساهمة الدول العربية على نحو مستمر، في المقاطعة الاقتصادية والتجارية للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وأصبحت أجهزة المقاطعة العربية، تقوم بمراجعة دورية للشركات التي تتعامل مع جنوب أفريقيا، وتضعها في لوائح المقاطعة بوصفها شركات تتعامل مع النظام العنصري. كما رفضت الدول العربية، بقرار صدر عن مجلس الجامعة واتخذ بالإجماع، المبادرات الغربية لحل النزاع في جنوب أفريقيا عن طريق التفاوض، وتأكيدا على حق شعب جنوب أفريقيا، في اختيار جميع الوسائل التي تمكنه من تحقيق الاستقلال الوطني وحر النظام العنصري.

وكما كان الإعلان السياسي، متقدما في مضامينه، كذلك أنت الإستراتيجيات الاقتصادية متقدمة في رؤاها وفهمها للتنمية وتوجهاتها، فمضمون وثيقتي استراتيجية عمان وخطة لاجوس، تتماثلان في رؤيتهما الأيديولوجية للتنمية، وتحديداهما للأولويات المطلوب إنجازها حيث ركزتا على التنمية المستقلة والاعتماد الجماعي على الذات، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، والتركيز على توسيع السوق الداخلية وتوجيه المنتجات نحوها. ووفقا لهذا الفهم لأبعاد التنمية ومضمونها فإنه كان يجدر الربط بين العون والتنمية، وترجمة العون إلى استثمارات حقيقية، ومشاريع تصمم وتنفذ بالجهد العربي الأفريقي الذاتي، ذلك أن مثل هذا التعاون يمكن أن يحقق الاستخدام والتوزيع الأفضل للموارد وتعظيم نسب النمو، وتوازن توزيع ثماره بعدالة بين الطرفين. إلا أن التعاون في هذا الإطار اتخذ نمطا تقليديا تمثل في مفهوم ثنائية الدولة المانحة، والدولة المتلقية للعون، وعلى الرغم من أن المعونة المالية العربية امتازت بكونها تفضيلية، بمعنى أنها غير مقيدة أو مرتبطة بشروط تتعلق بمصادر التوريد العربية، وأنها مكونة في معظمها بنسب عالية من المنح، والقروض فيها ذات فائدة متدنية جدا، إلا أنه كان من الأجدى بالطبع، أن يقوم هذا التعاون في الشق الاقتصادي، على توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها، وتنويع مصادرها لتجاوز مشكلات سوء الأداء الاقتصادي، وانخفاض النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، ودفع عملية التنمية وفقا للخيارات التي حددتها استراتيجية عمان وخطة لاجوس.

إلا أن ذلك بدأ بدوره خيارا غير قائم، فالاقتصاديات كلتا المجموعتين مرتبطة بنظام السوق الدولي، واندماج المجموعتين فى النظام الاقتصادي العالمي، وتكاملهما فى التقسيم الدولي للراهن للعمل، جعلهما لا يلتزمان بكل من استراتيجيات عمان وخطة لاجوس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة، واختيار أنماط تنمية تمكنهما من الفكك والابتعاد عن دائرة الجذب للصناعية والتكامل العضوي والتبعية مع السوق الدولية من خلال آلياتها.

وأفضى ارتباط المجموعتين بنظام السوق الدولي، إلى نتيجة منطقية تمثلت فى ضعف التبادل التجاري العربى الأفريقي، والذي احتل حيزا ضيقا فى العلاقات بين المجموعتين، ومن المنطقي أن يتسم التبادل التجاري بالضعف والمحدودية، لكونه قائما بين اقتصادات مختلفة متشابهة الإنتاج، وجهازها الإنتاجي ضيق ومحدود، وتفتقر للبنى الارتكازية، وكذلك هشاشة البنى التحتية، وضعف وسائل النقل والمواصلات، وفوق هذا وذاك فإن مواردهم تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات.

إلا أن العقبة الكئود التى أعاقت تطور التعاون، هي غياب مبدأ الشراكة فى التعاون والتكافؤ بين الطرفين، فى إعداد البرامج وتصميمها وتنفيذها وتمويلها واتخاذ القرارات بشأنها ورسم السياسات المتصلة بها، مما يوفر مبدأ استمرار التعاون على القاعدة الندية، فضلا عن ذلك فإن الدول ذاتها، تفضل صيغ التعاون الثنائى والابتعاد عن العمل كمجموعة، وعلى نحو خاص فيما يتصل بالاتفاقيات الاقتصادية، أو المعونات التى تقدم للتنمية، مما يفقد التعاون مضمونه وأهدافه القائمة على أساس التكامل، وكان ذلك نتيجة مباشرة لغياب مفهوم التضامن فى كلتا المجموعتين وبين المجموعتين، مما ألقى ظلالا من الشك فى جدوى التعاون، هذا فضلا عن أن التعاون، افتقر إلى مبدأ الاستدامة أى البرمجة والتخطيط والرؤية وترتيب الأولويات للتعاون وقضاياها والذي يقوم على المقاربة الشاملة Holistic Approach، التى تحدد الأولويات فى الأهداف داخل كل مجموعة من المجموعتين، فى إطار فلسفة تقوم على أساس أهمية تعزيز التعاون والتضامن بين الدول النامية.

إلا أن المشكلة الأساسية التى واجهت التعاون العربى الأفريقي تمثلت أساسا فى الانقسامات السياسية فى دول كلتا المنطقتين، وتقاطع هذه الانقسامات مع أهداف التعاون العربى الأفريقي، الأمر الذى أسهم على نحو مباشر فى إضعاف

التعاون وبالتالي سلبية نتائجه. ولكن من باب الإنصاف، فإنه يجدر بنا القول بأن التعاون أوجد قاعدة لتحقيق تفاهم أفضل بين دول المجموعتين، ورفع الوعي بأهمية التعاون الإقليمي، ولكنه بالمقابل أخفق في إقامة بنى تحتية تمكنه من التطور المستمر.

هناك انتقادات عديدة وجهت إلى الإطار المؤسسي لقصور التعاون العربي الأفريقي، وكان أبرزها عدم وجود آليات لعمل إعلامي ثقافي مشترك، وأن غيابهما أدى إلى جهل متصل بقضايا الطرفين لدى الرأي العام.. وهذا صحيح، ولكن هل هذا وحده كان عائقا لإيجاد التفاعل بين الشعوب؟، حقيقة الأمر أن للتعاون كان ولا يزال مقتصرًا على الحكومات والمؤسسات الرسمية، ولم يمتد ليشمل قوى المجتمع المدني، في كلا المجموعتين وقيم الصلات بينها ومعها.

وهذا الأمر أدركه مبكرا الدكتور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية، السابق لجامعة الدول العربية، وأحد أهم الذين صاغوا برامج التعاون ودافعوا عن أهدافه. ففي خلال التحضيرات لمؤتمر المواطنة بين خطتي لاجوس وعمان عام ١٩٨٣، أكد زلزلة على أنه: (يجب أن لا يقتصر التعاون على الأطراف الحكومية والرسمية، بل يجب رفعه بجهود المنظمات الشعبية وغير الحكومية، وتنشيط العلاقات بينهما، ولابد من الإشارة إلى أن الفترة الماضية قد شهدت هيمنة رجال المال الرسميين على شئون التعاون، بدلا من الاقتصاديين والسياسيين، مما اضعف من فاعلية التعاون، وأشير في هذا الصدد بشكل خاص، إلى ضرورة الاستفادة من إمكانيات النقابات والاتحادات الصناعية والمهنية، والغرف والمؤسسات التجارية والاقتصادية، والجامعات والمعاهد الأكاديمية، ومراكز البحوث العلمية والفنية، مما يساعد على خلق تيار شعبي يعزز التيار الحكومي، ويعمق التوعية بأهداف التعاون، ويشدد الترابط العضوي والفكري والمصلحي، بما يخدم في النهاية أهداف التعاون ويعززها). وبعد مضي عشرين عاما، على رؤية الدكتور زلزلة للتعاون وآفاقه فإنها لا تزال صالحة اليوم، بل إن انطلاق التعاون بأفق جديد، يكمن فيها ويقوم عليها، فشاركة المجتمع المدني في التعاون الإقليمي، ليست ضرورية فحسب، بل لا مناص منه لضمان نجاح التعاون واستمراره.

## فى التكامل وإشكالياته

برز مفهوم التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، حين أدركت أوروبا المنتصرة والمهزومة، أنها غير قادرة على إعادة بناء مجتمعاتها، دون تحقيق تعاون وثيق بينها، يكفل الإسراع بإنجاز مهام النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية. إلا أن التطورات التى لحقت بالتنمية مفهوما وتطبيقا، أسهمت فى إضفاء معنى جديد للتكامل، تجاوز الحدود الضيقة للتعاون الاقتصادي ليشمل تقريبا جميع مناحي الحياة الإنسانية المعاصرة. إلا أن التنمية ستظل تمثل حجر الزاوية وجوهر عملية التكامل، فتجارب التكامل على اختلافها ترمى إلى تعزيز جهود الدول المعنية به، لتحقيق التنمية لمصلحة شعوبها، من خلال تكامل الإمكانيات التى تقصر دونها القدرات القطرية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع الطاقة الإنتاجية، بما يسهم فى الإسراع ببرامج التنمية، وابتكار آليات تعمل على الارتقاء بالتكامل وضمان اطرادهما معا.

أثبتت عقود التنمية الضائعة، أنه من المتعذر أن تنهض دولة بمفردها بأعباء تحقيق التنمية المستقلة، كما إنها إذا حققت نجاحا فى ذلك، فإن تجربتها لن تنسم بالاستدامة وستراجع أوضاعها، وأن تحقيق تنمية مستدامة مرتكزة على الذات، التى تؤدى إلى تقدم مستوى معيشة الشعوب وتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي والاستقرار، تتطلب حشد موارد الإقليم بأسره، ذلك أن هذه الموارد موزعة على دوله ومناطقه، فالموارد الطبيعية والمالية والقدرات البشرية، التى تعد ضرورية لإنجاز التطور والنمو الاقتصادي، لا تتوفر عادة فى بلد واحد، ولكن يمكن أن تكون موزعة على بلدان الإقليم بأسره.

إن النظرة التقليدية لمفهوم التكامل، تجعل منه هدفا فى حد ذاته، لكونه ينطلق من الاعتبارات الاقتصادية فى تحقيق التنمية، وبالتالي يخضع للفكر النظري السائد بالنسبة لهذه الاعتبارات، وكان على الأغلب فكرا رأسماليا يعلى من شأن السوق، سواء بالنسبة لدورها فى التنمية، أو لموقعها من عملية التكامل.

وواقع الأمر، أن التكامل يمكن اعتباره أداة لرفد الجهود المبذولة من أجل التنمية القطرية، خاصة إذا كانت تتعلق بمجموعة من الدول النامية، فدور التكامل يكمن فى تجميع القدرات الرأسمالية للدول المشاركة فيه، وتوسيع السوق على نحو أشمل يمتاز بخفض التكاليف، ومن ثم توفير قدر أكبر من الرفاهة للأفراد، نابع من دخل تتزايد قيمته النقدية والحقيقية، وتحقيق درجة عالية من التقارب فى الأداء

الاقتصادي، ومستوى مرتفع من التوظيف والحماية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، ونوعية الحياة والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، والتضامن بين الدول الأعضاء. وكما أن التكامل أداة فهو أيضا منهج، يبتدى بتحرير التجارة في المنتجات الصناعية ليفتح جميع أسواق الإقليم أمام كل المنتجين من الدول الأعضاء فيه، ويعيد توزيع النشاطات الاقتصادية فيه، ويوفر أسواقا أوسع وفرصا أفضل للتوسع، وخفض للتكلفة، فتفتح مجالات جديدة لاستيعاب ما قد تتعرض له بعض فئات العمل ورأس المال، من التعتل في مجالات أخرى.

إن الرؤية والمنهج الاقتصادي للتكامل على وجاهتها، إلا أنها ليست مناسبة وحدها لنموذج التكامل في العالم الثالث، فالمنهج الوظيفي للتكامل، قد يكون هو الأمثل ذلك أنه يستمد أصوله من مجالات تلبية الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر والجهل والمرض وتحقيق التنمية الاجتماعية، كما أن المبدأ الأساسي لمفهوم التكامل الوظيفي، يقوم على أساس القضاء على دوافع الصراع وتحقيق السلام بين دول الإقليم والأمن لشعوبه، ومقاربته تقوم على أساس التسليم بالتنظيم الديمقراطي للحياة السياسية، بما يضمن مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات، والحد من دور السلطات التنفيذية للدول في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن هذا المنهج يجعل من العلاقة بين التكامل والتنمية علاقة تبادلية، فهدف التكامل النهائي، هو تعزيز مقومات التنمية في الدول المعنية، وبالمقابل فإن مسار التكامل مرتبط بما تم تحقيقه من تنمية وبالتالي تكون التنمية هي الرافعة التي تسهم في دفع عملية التكامل للتقدم باطراد نحو غاياتها.

ويتيح المنهج الوظيفي للتكامل، وضع سياسات إقليمية تأخذ في اعتبارها السياسات الاجتماعية للرامية إلى إزالة الفقر، وإحداث المزيد من التماسك الاجتماعي، وإشاعة السلم في دول الإقليم والأمن لشعوبه. كما يتم من خلال هذا المنهج إدراك أن تضاول الموارد التي تفي باحتياجات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية تتطلب ضرورة حفز المشاركة الشعبية والمجتمعات المحلية، لأخذ زمام المبادرة في تحسين مستوى حياتهم. كما أن هذا المنهج يتيح لقوى المجتمع المدني، أداء أدوار أوسع وأشمل، تتضمن الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية والإدارة العليا الرشيدة Good Governance، وإشراك المواطنين في عملية صنع واتخاذ القرار، وإعطاء دور أفضل للمرأة والشباب، ومنظمات المجتمع المدني في جهود التنمية على المستوى الإقليمي.

إن مراجعة نظريات وممارسات التكامل، تعتبر أمرا ضروريا، لا لتصويب مساراتها فقط، بل أيضا للتعامل مع ما تطرحه العولمة من قضايا وما تمثله من مخاطر، فالعولمة بأفاقها الحالية ترمى إلى إبقاء شروط التقسيم الدولي للعمل على ما هو عليه، وبالتالي فهي معادية في جوهرها لعملية التنمية، مما يستدعى تغيير هذه الشروط لتستجيب لمتطلبات التنمية، هذا بالإضافة إلى أن القوى المهيمنة على العولمة، تعتبر التكامل الإقليمي عائقا رئيسيا أمام تحقيق أهدافها، فلذلك نجابهه وتعمل على تقويض بناء مؤسساته، ذلك أن التكامل بأفاقه المرتكزة على الاعتماد على الذات، ستكون من بين أهم واجباته مجابهة العوامل التي تجر إلى مواقع التبعية، والاعتماد غير المتكافئ، لتعزيز عملية التنمية وتحقيق التعاون على نحو متزايد، بحول دون سيطرة نظم السوق الدولية على مقدرات الدول النامية.

إلا أن مشاركة قوى المجتمع المدني ستظل، في أي برامج للتكامل، أمرا يتطلب جهودا متصلة، ذلك أنه عادة ما تقوم الهياكل المؤسسية الرسمية، التي تقدم المساعدات الإنمائية، على استبعاد مبادرات منظمات المجتمع المدني، بدلا من شحذ قواها، فالحكومات والوكالات الرسمية المسئولة عن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تعمل على نحو أو آخر على تحجيم دور المجتمعات المحلية في المشاركة لإيجاد واقع سياسي واقتصادي جديد، خاصة على المستوى الإقليمي. والتحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، يكمن في كيفية تعزيز المبادرات المحلية لتحقيق التنمية المعتمدة على الذات. هذا التحدي هو ما يحتاج إلى بحث ودراسة معمقة، ذلك أن أفريقيا بحاجة ماسة إلى أساليب جديدة ووسائل مستحدثة، لمواجهة أجندة قديمة، لا تزال هي ذاتها منذ بدايات القرن الماضي، وإلى يومنا هذا، أجندة إحكام الهيمنة وزيادة التبعية والسيطرة على الموارد، واستدامة التخلف.

(٢)

## نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني

عبد الغفار شكر\*

تنبهت الدول الأفريقية مبكرا إلى أهمية التعاون والتكامل بينها على المستويين الإقليمي والقاري، باعتباره إحدى للصيغ الأساسية التي تستطيع أفريقيا من خلالها أن تواجه ما يحيط بها من مشاكل موروثه من العهود الاستعمارية، أو من الممارسات الخاطئة للسلطة الوطنية بعد الاستقلال، وكذلك التحديات التي تفرضها عليها العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

ويستخدم مفهوم التكامل للإشارة إلى نمط من التفاعلات ينشأ بين مجموعة عناصر تملك من أسباب التقارب ما يجعلها نواة لبناء واحد أو كيان مشترك. فالتكامل بهذا المعنى له طابعه الاختياري الذي ينبع من إدراك الأطراف المعنية أن في اجتماعها ما يكفل أداء أفضل لوظائفها. واتساقا مع هذا المفهوم يمكن القول إن التكامل الإقليمي يقصد به محاولة للتعاون والتنسيق بين مجموعة من الدول تتوافر لها مقومات خاصة، وبغرض تحقيق مصالحها المشتركة لتحقيق أفضل توظيف واستثمار للموارد المتاحة. وتختلف درجة التعاون والتنسيق التي تسعى مجموعة من الدول للوصول إليها على مستوى إقليمي معين، ومن ثم تتعدد التطبيقات وتنوع من مجرد التنسيق في حدوده الدنيا لتصل إلى الاندماج الكلي الذي تنوب فيه جميع الوحدات السياسية المعنية في جسد واحد. ويعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا واضحا للتكامل الإقليمي الذي بدأ من مستويات دنيا وتدرج باطراد ونجاح نحو الاندماج الكامل. وكما لاحظ بحق الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن في ورقته عن "المجتمع المدني والتكامل الأفريقي- رؤية من الشمال الأفريقي" أن سعى الدول والمناطق المتقدمة في العالم نحو التكامل والتعاون (أمريكا الشمالية- أوروبا- آسيا والمحيط الهادي) هو من أجل تحقيق المزيد من السيطرة والنفوذ، إلا أن هذا السعي بالنسبة إلى الدول الأفريقية يعد ضرورة ملحة من أجل البقاء، وأن

---

\* (نائب رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والأفريقية).

المدخل التعاوني والتكاملي يمثل بالنسبة لأفريقيا استراتيجية البقاء في عصر العولمة.

وقد تعددت صور التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا منذ سنوات طويلة دون أن تحقق النجاح المطلوب، يستوي في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد المغاربي، أو السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، أو منظمة التنمية ومقاومة التصحر (إيجاد).... إلخ. ويؤكد إخفاق هذه التجارب في تحقيق أهدافها أو تطوير التعاون فيما بين أطرافها الأهمية الكبرى لقيام المجتمع المدني والمنظمات الشعبية بدور أساسي فيها كشرط أساسي لتعويض هذا الفشل وتدارك أسباب الإخفاق. وقد كشف الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن في ورقته عن ثلاث حقائق أساسية تؤكد أهمية تنمية دور شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في التكامل الأفريقي وهي:

١- فشلت الجهود والعمليات التكاملية الإقليمية والقارية في أفريقيا في التطور وفي تحقيق أهدافها، لأنها قامت من خلال نهج قومي يعبر عن آراء وتطلعات نخب حاكمة محدودة ولم تأت من قبل الشعوب ممثلة في تنظيماتها الشعبية والمدنية.

٢- إن تحقيق الديمقراطية على المستوى الداخلي في كل قطر شرط أساسي لنجاح مبادرات التكامل والتعاون الإقليمي بما يحقق مصالح الشعوب.

٣- إن وجود مجتمع مدني حقيقي يتمتع بالاستقلال عن كل من الدولة والعائلة، ويقوم على فكرة المدنية والتسامح يؤدي إلى تعميق التكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

### موقع المجتمع المدني من التكامل الأفريقي

ندعونا هذه الحقائق إلى مناقشة الأسباب التي تحتم مشاركة المجتمع المدني في التكامل الأفريقي كشرط لتحقيق هذا التكامل أهدافه المرتبطة أساسا بمصالح الشعوب الأفريقية. ولماذا لم تنجح التجارب والصيغ السابقة للتكامل لغياب البعد الشعبي في نشاطها؟ وما هو موقع المجتمع المدني من التكامل الأفريقي؟

تكمن أهمية المجتمع المدني بالنسبة للتكامل الأفريقي في أنه تجمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة



المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد فإنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات. وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور فى تنظيم وتفعيل مشاركة الناس فى تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التى تؤثر فى معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور فى نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين فى الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية فى تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا للنخب الحاكمة. ولأن مؤسسات المجتمع المدني تغطى دائرة واسعة من الأنشطة التى تدور حول مصالح أفرادها والقوى الاجتماعية المكونة لها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، فإنها تضم فى صفوفها تنظيمات تطوعية تجتذب إلى ساحة الفعل والتأثير قوى اجتماعية واسعة وخاصة النقابات المهنية والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية والغرف التجارية والغرف الصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والمنظمات التنموية. ولهذا أثر كبير فى تمكين قوى شعبية واسعة من أن تكون طرفا فاعلا فى عملية التكامل الأفريقي يبعث فيها الحيوية ويشكل قوة دفع كافية لتطورها وبحول دون تحكم النخب الحاكمة فى مسارها ومسيرتها ويوسع آفاق تطورها فلا تبقى حبيسة تطلعات وآراء هذه النخب المحدودة كما حدث فى التجارب التكاملية السابقة.

وليس من شك فى أن تنمية دور شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية فى التكامل الأفريقي يمكن أن يتم فى الواقع إذا نجحنا فى تحديد قضايا هذا التكامل بحيث تدور حول المصالح الأساسية للشعوب، وتحديد أطر التكامل وآلياته بما يوسع من إطاره ولا يحول دون المشاركة الشعبية فيه، فضلا عن تحديد الأنشطة والبرامج المشتركة التى يمكن أن تشملها هذه المشاركة الشعبية وهو ما نعالجه فيما يلي بإيجاز شديد:

## أولاً: القضايا الأساسية للتكامل الأفريقي:

من المهم أن تلتقي جهود شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في التكامل الأفريقي القاري والإقليمي حول قضايا جوهرية تتصل مباشرة بالمصالح الأساسية لشعوب القارة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم هذه القضايا مثل:

### ١- مواجهة الآثار السلبية للعولمة الرأسمالية:

حيث تعاني المجتمعات الأفريقية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة نتيجة لسياسات العولمة الرأسمالية وما يتصل منها بصفة خاصة بتحرر التجارة العالمية والتكيف الهيكلي والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق والمديونية الخارجية مما أثر على إمكانيات التنمية الاقتصادية المستقلة ويهدد إمكانيات الاستثمار المحلي الوطني بالتآكل. وقد تأثرت شرائح كبيرة من السكان بشدة من هذه المشاكل كالبطالة والفقر والتهميش والهجرة الداخلية والخارجية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض الأجور والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل التي تعاني منها بشدة المجتمعات الأفريقية عامة والعمال والفلاحون والمرأة والشباب والطلاب والفئات المهمشة بل والفئات المتوسطة خاصة. وتقاوم هذه الفئات السياسات التي تسببت في معاناتها، إما مباشرة أو من خلال منظماتها الاجتماعية. وهذه المقاومة موجودة بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات الأفريقية حيث توجد أنشطة متنوعة تعبر عن حركة حقوق الإنسان وحركة الدفاع عن البيئة والحركة العمالية والحركة الفلاحية وحركة الشباب وحركة النساء والحركة الداعية لمجتمع منتج ومؤيدة لحماية وتطوير المنتج الوطني. وهذا كله يعزز من أهمية أن تتجه شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في نشاطها المشترك والمنسق في إطار التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا نحو العمل المباشر في مواجهة هذه المشكلات الناجمة عن سياسات العولمة الرأسمالية مما سيدفع بعملية التكامل نحو مزيد من النضج والفاعلية.

### ٢- تعميق البعد الشعبي للاتحاد الأفريقي:

يعتبر الاتحاد الأفريقي الإطار الأمثل الذي ارتضته كل الدول الأفريقية للتكامل القاري باعتباره تطويراً لتجربة منظمة الوحدة الأفريقية، ومحاولة لدفع التكامل القاري في أفريقيا خطوة أبعد بالاستفادة من دروس تجربة منظمة الوحدة الأفريقية.

وإذا كان إخفاق هذه المنظمة يعود بالأساس إلى انفراد الحكومات بها واقتصار مؤسساتها وأجهزتها على ممثلين لهذه الحكومات فإنه من الأهمية بمكان الدفع في اتجاه تعميق البعد الشعبي للاتحاد الأفريقي وأن يشمل نشاط شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية المشترك حول التكامل هذه العملية بحيث تركز عليها الأنشطة المشتركة، وتنطلق مما جاء في الإعلان التأسيسي للاتحاد الأفريقي من أهداف ومؤسسات. وهناك إمكانية كبرى للدعوة إلى المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي التي نصت عليها المادة الثالثة من الإعلان التأسيسي حول:

- دعم والدفاع عن المواقف الأفريقية المشتركة في القضايا ذات الأهمية للقارة.  
- دعم وصياغة حقوق الإنسان والشعوب بما يتفق مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيره من مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة.  
- تعزيز التعاون في سائر مجالات النشاط الإنساني بهدف رفع مستويات حياة الشعوب الأفريقية.

ومن المهم هنا أن تتم المشاركة الشعبية هنا في إطار مؤسسي يضيف إلى البرلمان الأفريقي هيئات ولجان تمثل فيها المنظمات الشعبية وفق نظام معترف به ويفيد في هذا الصدد التركيز على ما جاء بالمادة (٢٢) حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتباره هيئة استشارية للاتحاد الأفريقي تتكون من مجموعات اجتماعية ومهنية مختلفة من الدول الأعضاء في الاتحاد. وبحيث يتم إنشاء لجان في إطار الاتحاد لحقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية للفلاحين والعمال والنساء.. إلخ.

### ٣- دعم التطور الديمقراطي للمجتمعات الأفريقية:

هناك صلة قوية بين فاعلية العمل التكاملي الأفريقي سواء على المستوى الإقليمي أو القاري وبين نضج التطور الديمقراطي للمجتمعات الأفريقية وقد أدى غياب الديمقراطية في المجتمعات الأفريقية إلى انفراد النخب الحاكمة بتقرير السياسات العامة في إطار مصالحها الضيقة وترتب على ذلك تعثر التنمية واتساع الهوة بين الطبقات وتعميق التبعية وانتشار الفساد مما يضعف القدرة على مواجهة الآثار السلبية للعولمة الرأسمالية والمؤثرات الخارجية مما يدعو إلى أن تعطي شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية اهتماما خاصا لدعم التطور الديمقراطي ليس فقط في مجتمعاتها بل وفي الجهود المشتركة للتكامل الأفريقي، وهناك إمكانية

كبيرة للنجاح في هذا التوجه نظرا للدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وينبع هذا الدور من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من وظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهما من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية وعندما تتوفر لأوسع دائرة من المواطنين إمكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوفر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من ممارسة الديمقراطية داخل منظماتهم، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني شعبي وديمقراطي حتى يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناء من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، ويتأكد أيضاً أن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي منحة من الحكام، ولكن الشعب ينتزعها كحقوق وآليات ومؤسسات عندما يكون قادراً على ممارستها، وعندما تتضج حركته في إطار قيمها، وتتوافر له القدرة من خلال عمل جماعي منظم لتعميمها في سائر مجالات الحياة اليومية، وفي مؤسسات الحكم أيضاً، وفي علاقة الدولة الوطنية، وعلاقات المواطنين ببعضهم. وليس من شك في أن كل نجاح تحريه مؤسسات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في بلادها سوف ينعكس إيجاباً على المجتمعات الأخرى من خلال الأنشطة التكاملية الأفريقية التي تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني مما يعزز إمكانيات التطور الديمقراطي في عموم أفريقيا.

#### ٤- تعميم الدور التنموي التغييري للمجتمع المدني

اهتمت قوى العولمة والنخب الحاكمة في أفريقيا ودول الجنوب عامة بدعم مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم - كما أشار الدكتور حمدي عبد الرحمن بملء الفراغ الناشئ عن تخلي الدولة عن دورها التنموي ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة والضعيفة التزاماً بسياسات التكيف الهيكلي والتخفيف من حدة المشاكل

الاجتماعية والاقتصادية الناجمة من هذه السياسات كالبطالة والفقر والتهمة المتزايدة لقطاعات واسعة من السكان. ورغم أن نشاطها يؤدي إلى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة بالإضافة إلى أنها تلعب دورا اقتصاديا في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج وتشبع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو المجتمع بشكل عام، فإنها تعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، وتعيد إنتاج علاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخيا في كثير من المجتمعات. من هنا أهمية أن تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها من المنظور البنوي من خلال المساهمة في عالمية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي وكما تقول شهيدة الباز فإن مؤسسات المجتمع المدني تكون من خلال المنظور البنوي طرفا في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشراكة القائمة على التوازن والندية في علاقات القوى بين هذه الأطراف ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة، ويعنى ذلك بالتالي أن دور هذه المؤسسات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في إطار نضالي بحيث تعمل هذه المؤسسات على خلق العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع والمبدعة لأشكال التغيير والتقدم، وتأخذ بذلك معنى الفاعل أو الوسيط الاجتماعي باعتبارها القوة العنصرية الفاعلة في التغيير الاجتماعي عن طريق التأثير على العلاقات بين الأفراد والجهات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام ويوسع ذلك من سلطاتها بحيث تصبح فاعلا جماعيا في التنمية. وهو دور مطلوب تعميمه في المجتمعات الأفريقية لدعم قدرتها على تجاوز أوضاع التبعية وبناء نموذج وطني جديد للتنمية.

### ثانيا: أطر العمل الشعبي المشترك حول التكامل الأفريقي

لا يكفي أن نحدد القضايا الأساسية التي يدور حولها العمل الشعبي المشترك للتكامل الأفريقي، بل من المهم أيضا أن نحدد الأطر التي يتم من خلالها النضال حول هذه القضايا لما لهذه الأطر من أهمية في توفير الفعالية للجهود الشعبية ويمكن أن نرصد في هذا الصدد نماذج متنوعة من التنظيمات واللجان والمؤسسات:

١ - هناك أطر تكاملية تقليدية على المستوى القاري مثل اتحاد الفلاحين

الأفارقة، والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ويمكن أن تتسع هذه الأطر لتشمل قطاعات اجتماعية أخرى كالعمال والطلاب والنساء، رغم أنها تدور في إطار نخبوي ولم يترتب على قيامها حتى الآن نتائج كبيرة على صعيد القارة. وهناك أطر على المستوى الإقليمي كما هو الشأن في الشمال الأفريقي بالنسبة لاتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتحاد العمال العرب واتحاد الفلاحين العرب.. إلخ وهناك حاجة ماسة لإعادة النظر في أساليب عمل هذه المنظمات وعلاقتها بالقطاعات الاجتماعية التي تمثلها بحيث تتجاوز أوضاعها النخبوية لتمد جذورها إلى عمق التربة الشعبية وتتفاعل بجدية مع قواعدها الجماهيرية بما ينعكس إيجاباً على أنشطتها التكاملية.

٢ - هناك إمكانية حقيقية لقيام لجان تنسيقية على المستوى القاري أو الإقليمي بين منظمات عاملة في مجالات معينة مثل مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية يمكن أن تساهم بشكل حقيقي في دعم الجهود التكاملية بالنسبة لحقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترقية قدرتهم على المشاركة في تأمين هذه الحقوق وتوسيع الخيارات أمامهم وتنمية قدراتهم ومن المهم الانطلاق من الأنشطة المشتركة حالياً بين هذه المنظمات في تطوير هذه الأشكال التنسيقية الدائمة.

٣ - هناك أشكال جديدة للأطر التكاملية الفعالة التي تتناسب مع التطورات الدولية والإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يأتي على رأسها صيغة المنتدى الاجتماعي الأفريقي بالنسبة لعموم أفريقيا والمنتدى الاجتماعي العربي بالنسبة للشمال الأفريقي. والمنتدى الاجتماعي صيغة مبتكرة لتنسيق الجهود والنضالات الشعبية في مواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة للرأسمالية. وقد تحققت هذه الصيغة في أقاليم ودول متعددة نتيجة لنجاح المنتدى الاجتماعي العالمي في تعبئة الجهود الشعبية وبلورتها كقطب عالمي قادر على إزعاج قوى العولمة الرأسمالية والتصدي لها وطرح سياسات بديلة تكون أساساً لعولمة إنسانية عادلة وديمقراطية. وصيغة المنتدى الاجتماعي كما تبلورت في أكثر من مكان هي إطار للنقاش والحوار بهدف تحقيق المزيد من الفهم لظاهرة العولمة الرأسمالية وسياساتها وما يطرأ عليها من متغيرات. يهدف هذا الحوار إلى التنسيق الطوعي بين مختلف الأطراف في أنشطة مناهضة العولمة محلياً وإقليمياً وأفريقياً، وتحديد القضايا موضع التنسيق وأولوياتها وأشكال التحرك حولها. وهو إطار مفتوح لكل راغب

في المشاركة فيه يحترم التعددية واختلاف المداخل لمواجهة العولمة واختلاف المواقف والمنطلقات ولكل طرف حرية مواجهة العولمة من المنطلق الذي يهيمه سواء كان متعلقا بالدفاع عن مصالح قوى اجتماعية معينة كالعمال والفلاحين والمتقنين أو فئات اجتماعية كالنساء والشباب أو الدفاع عن حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي والإصلاح السياسي أو للدفاع عن سلامة البيئة أو حماية السلام أو محاربة المخدرات والإرهاب.. إلخ ويوفر المنتدى الاجتماعي فرصة متساوية للجميع لإبداء آرائهم وتحديد القضايا والأولويات وفقا للاتفاق العام بعد مناقشات حرة. من هنا يستطيع المنتدى الاجتماعي أن يجتذب إلى صفوفه كافة أنواع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية من نقابات وتعاونيات ومنظمات دفاعية ومنظمات تنمية.. إلخ ومن المهم الالتفات بجدية إلى هذه الصيغة الجديدة لما تمتلكه من إمكانيات كبيرة للتجميع والتعبئة والتحرك حول قضايا القارة أو قضايا إقليمية لها صلة بظاهرة العولمة الرأسمالية وهناك بالفعل المنتدى الاجتماعي الأفريقي، وعدة منظمات اجتماعية قطرية بينما يجري حاليا تأسيس المنتدى الاجتماعي العربي الذي سينهض بدور بارز بالنسبة للشمال الأفريقي وكافة الدول العربية الأفريقية.

### ثالثا: آليات التكامل الأفريقي:

تلعب الآليات دورا مكثفا في تحقيق فاعلية العمل التكاملي الأفريقي وتنمية دور شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية فيه بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه تحديد قضايا التكامل واختيار الأطراف المناسبة لتعبئة القوي ومن أهم الآليات التي يمكن أن تفيد في هذا الصدد.

١ - تنظيم حلقات نقاشية وورش عمل بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة حول القضايا الأساسية للقارة أو على المستوى الإقليمي وكيفية ممارسة عمل مشترك حولها وأولويات هذا العمل، فبدون وجود رؤية واضحة موضع اتفاق لا يمكن ممارسة عمل مشترك فعال على مستوى قاري أو إقليمي .

٢ - تبادل المعلومات اللازمة لفهم ظاهرة ما والتحرك حولها وتوفير الأدوات والأجهزة التي تكفل انتظام تدفق المعلومات وتداولها بين الأطراف المشاركة في العمل التكافلي وبناء قاعدة معلومات وتحديثها باستمرار لضمان فاعلية التحرك حول القضايا المشتركة.

٣ - تبادل للخبرات بين الأطراف المشاركة في العمل التكاملي والاستفادة منها كأساس للتحركات التالية.

٤ - الاستفادة من وضوح الرؤية وتوفير المعلومات وتبادل الخبرات في بناء موقف جماعي منسق حول أهم قضايا القارة، والانطلاق هذا الموقف في تحديد المهام المشترك وتحديد أولوياتها.

٥ - تنظيم مشروعات وبرامج للعمل المشترك في كل فترة تعبئ كافة الجهود والموارد المتاحة من أجل النهوض بها. ومن البرامج ذات الأولوية على المستوى القاري العمل من أجل بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني بما يمكنها من أن تكون شريكا أساسيا في جهود التنمية في جمعياتها أو بالنسبة للمستوى الإقليمي لشمال أفريقيا هناك أهمية للعمل حول برنامج مشترك لمواجهة التلوث في البحر الأبيض المتوسط الذي يهدد صحة الشعوب المطلة على جنوب المتوسط وضرورة الضغط على الدول الأوروبية المطلة على سواحله الشمالية لتحمل مسئولياتها في القضاء على هذا التلوث أو تخفيف حدته على الأقل .



### (٣) خبرة شخصية حول التكامل الأفريقي

د. مراد غالب\*

نحن في أشد الحاجة إلى الاندماج الأفريقي والوحدة الأفريقية والمجتمع المدني الأفريقي ولكن هل هناك مجتمع مدني أفريقي؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بأنه كان هناك تاريخيا مجتمع مدني أفريقيا، وأنه كان يسير في خط متذبذب. لقد مرت أفريقيا بمراحل كثيرة، أولها مرحلة التحرير ومكافحة الاستعمار. وهنا نتساءل مرة أخرى هل لا تحتوي هذه المرحلة على مجتمع مدني أفريقي عمل على التخلص من الاستعمار؟ والإجابة من وجهة نظري هي أن حركات التحرر الوطني في تلك الفترة كانت تعبر عن مجتمع مدني أفريقي.

من خلال خبرتي بالعمل كسفير في الكونغو في عام ١٩٦٠ أؤكد لكم أن مصر كان لها في تلك الفترة رسالة في أفريقيا. وكانت هناك قناعة بأن أفريقيا بالنسبة لمصر هي قضية حياة أو موت. وكان هذا الاعتبار هو المحدد الأساسي للتوجه الأفريقي، والذي بدوره تظل المسألة عملية ثقافية أو مجرد انتماء إلى قارة. كانت الكونغو تمثل تركزا للصراع بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي وحركات التحرر للشعوب. وشكلت هذه العملية تضامنا واندماجا إفريقيا قويا جدا من خلال حركة تحرير الشعوب. وكانت الحياة تتبض في أفريقيا بشكل عنيف. ولقد قام المجتمع المدني بكل هذه المهام.

ولكن الآن نتساءل من جديد، ما مصير ذلك؟ ماذا حدث لكل هذا الزخم الذي كان موجودا ولماذا تطور وضعنا على هذا الشكل؟ بحيث نسعى الآن مرة أخرى لإحياء الفكر المرتبط باندماج المجتمع المدني الأفريقي. منذ تلك الفترة جرت مياه كثيرة في النهر، ومن بين الأحداث المتلاحقة كانت هناك نكسة. وتغيرت نظم، وبدأ الحديث عن نظم جديدة.

---

\* أمين عام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية وسفير مصر الأسبق في الكونغو.

نظم جاءت مع العولمة والثورة الصناعية والتكنولوجية والهيمنة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، تلك البنية الفوقية العالمية التي بات لها الهيمنة والسيطرة.

ما هو المجتمع المدني الذي تشكل في هذه الفترة؟ كنا نتمنى أن يقوم المجتمع المدني بالمعركة الهامة لأفريقيا في هذه الفترة، والتي نعتبرها معركة ضد الهيمنة والسيطرة، والسعي إلى الوقوف من العولمة موقفاً موحداً أو أساسياً. وأود أن أوضح أن ما أعنيه بالهيمنة يختلف عن العولمة، والعولمة من وجهة نظري هي نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية، في حين أن الهيمنة على هذه الثورة من قبل بعض الأطراف هو الأمر الذي يجب أن نحاربه.

ولقد صعدت قوى جديدة تحارب الهيمنة والعولمة كما هي الآن، ومنها المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يشكل قوة صاعدة.

أين المجتمع المدني الأفريقي من هذه العملية؟ هل يعمل في هذا الاتجاه وفي مقاومة دمج القارة الأفريقية على نحو لا يخدم شعوبها؟ هل يعمل على التنمية والتحرر ضد الهيمنة؟ تسعى القوة المهيمنة إلى تجنيد المجتمع المدني الأفريقي في صفها. ويدور الصراع حول استقلالنا وتطوير قدرتنا على أن نحارب ضد الهيمنة. والقوة المهيمنة لا تريد إلا أن يكون الوضع في صالح الرأسمالية المتوحشة العالمية.

في زمن حركات التحرر، كان الخيار سهلاً بين موقفين؛ إما نكون مع الاستعمار أو نقف ضد الاستعمار. والآن فالاختيار أكثر تعقيداً؛ فعلىنا تحديد موقفنا بدقة ضد الهيمنة وضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن كيف نتعامل مع قوى عظمى وحيدة في العالم؟ هل نخدعها هل نقف في مواجهتها؟ وكيف نحدد موقعنا في مواجهتها، وأين يكون هذا الموقع؟ كيف يمكننا الاستفادة منها؟ إنها في القمة من حيث التكنولوجيا. ويجب أن تكون سياستنا تجاه هذه الأوضاع العالمية منتقاة بدقة. أين نقف وكيف؟ وكيف نمارس استقلالنا؟ كيف نطور وننمي قدرتنا اقتصادياً وثقافياً.. إلخ؟ كيف نتعامل مع هذا العالم المتشابك؟ ما السبيل إلى الانتقال إلى الثورة العلمية والتكنولوجية؟ وما هي وسيلتنا لأن نبني مجتمع المعرفة والمعلومات.

معوقات ليست سهلة: سيواجه المجتمع المدني الأفريقي إذا ما اتخذ هذا المسار إما بضربات عالمية، أو لنقل من أقوى دولة. ولكن في الوقت نفسه، لا سبيل لأن

نسير وأن نستمر. وترى الحكومات في جميع منظمات المجتمع المدني جماعة معارضة، وتأخذ موقفا بضرورة تجاهلها تماما، أو هي تحاول وضعها تحت الانضباط التام وتصر على أن تسيطر عليها. ولا تتوانى عن استخدام كافة أدوات القمع والأمن للوصول إلى ذلك.

المعركة الأساسية أمام المجتمع المدني الأفريقي هي أن يكون هو صاحب مشروعه وأن يتصاحم في معركة هائلة مع القوة المهيمنة عالميا ومع المعوقات الداخلية، في داخل الدولة نفسها. وهو دور أشد تعقيدا وأصعب من الدور الذي كان قبل ذلك.

وهناك مشكلة أخرى وهي أن مؤسسات المجتمع المدني ما هي إلا جزر معزولة عن بعضها البعض. فهناك جهد جيد ولكنه بعيد عن التماسك والعمل المشترك. وما زالت الأفكار الجيدة والجميلة التي تطرحها المنظمات حبيسة الأربع جدران. كيف ينزل هذا الوعي إلى الشعب؟ كيف يمكن إشراك الشعب في هذه الأفكار، فإن هذه القضية هي عملية أساسية لتطوير منظمات المجتمع المدني، حيث تعتمد قدرتها على التأثير والفاعلية على تحقيقها لذلك.



## **القسم الثاني**

# **التحقيقات والمناقشات**

---



## أولاً: التعقيبات

### تعقيب (١)

المجتمع المدني بين أزمته النظام السياسي والفئات الوسطى

عبد الناصر جابي\*

### مقدمة

الأفكار المحورية التي نريد أن ندافع عنها ضمن هذه المداخلة ونحن نناقش ورقة الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن تحت عنوان "المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا" التي نتفق مع الكثير مما جاءت به خاصة في خلاصاتها الست، أنه لا يمكن فهم الكثير من نقاط القوة والضعف، والأهداف والاستراتيجيات التي تميز هذه الممارسات المختلفة التي نطلق عليها مجتمعا مدنيا في مجتمعنا بالمغرب العربي والجزائر تحديدا، إلا إذا عدنا للتعرف على تاريخ ظهور هذه التنظيمات والشروط الموضوعية، السياسية خاصة، التي لازمت نشأتها الأولى. ويترتب على ذلك تحديد الأدوار المطلوب منها تأديتها والمرتبطة بأزمة النظام السياسي الوطني بما يشمل من نخب ومؤسسات وعقائد.

من جهة أخرى، فإننا نجزم بأنه لا يمكن فهم الكثير من العوائق التي تقف في وجه هذه التجربة القصيرة وإمكانات تطورها في علاقاتها بالمجتمع وقواه الشعبية خاصة إذا لم نغم بنوع من سوسيولوجية الظاهرة في مجتمع الجزائر والمغرب العربي، لمعرفة كيف ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني بالفئات الوسطى أكثر من غيرها على أكثر من صعيد، التأطير، الخطاب... إلخ، وهي الفئات التي يعرف تموقعها في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية خصوصيات أكيدة، كما أنها تعيش وضعا ثقافيا ولغويا متميزا في علاقاتها بالمجتمع وفئاته الشعبية. هذا تحليل يمكن أن يعمم بالطبع على الأدوار الممكنة التي قامت بها هذه التنظيمات أو تلك التي فشلت في القيام بها مغاربيا، عربيا وأفريقيا.

---

\* أستاذ علم الاجتماع - جامعة الجزائر (الجزائر)

القيام بسوسيولوجية هذه الممارسات-الغائبة ضمن ورقة الدكتور حمدي عبد الرحمن - قد تساعدنا في فهم ما حصل حتى الآن واستشفاف ما سيحصل في المستقبل. كما قد تساعدنا على تحليل الصيرورات الفعلية لهذه الممارسات المتحدثة باسم المجتمع المدني في مجتمعاتنا وعدم السقوط في التناقضات المتولدة عن البقاء على مستوى خطاب المجتمع المدني المهيمن والمروج له عربيا وأفريقيا.

## ١- شروط النشأة

عرف النظام السياسي الجزائري أزمة خانقة متعددة الأوجه ابتداء من النصف الثاني للثمانينيات، جراء التدهور الكبير في أسعار النفط، للدعامة الرئيسية للاقتصاد العام الريعي، لتتوقف الدولة عن القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية التي تعودت عليها باعتبارها رب العمل الأساسي والفاعل الاجتماعي الوحيد، فتوقفت الاستثمارات لتزيد حدة البطالة وتستفحل الكثير من المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية المرتبطة بنموذج التنمية نفسه التي تمت التغطية عليها بنسب نجاح مختلف حتى الآن، جراء الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط وحالة الصعود التي ميزت الخطاب السياسي والتجربة السياسية ككل بمؤسساتها ونخبها. ولم تكن أزمة البطالة رغم حدة تداعياتها، الأزمة الوحيدة التي أطلقت برأسها، فقد تفاقمت أزمة ندرة المواد الغذائية والسكن والنقل... إلخ، لتزداد نوعية الحياة في المدن الجزائرية سوءا، و التي تحول للعيش فيها أغلبية المواطنين. وقد تحولت هذه المدن وأحيائها الشعبية على وجه الخصوص، إلى بؤر فعلية للمعارضة والاحتجاج من كل نوع. ولم تكن الأبعاد الديموجرافية وتلك المرتبطة بمسألة الأجيال بعيدة هي الأخرى عن التأثير على هذا الديكور العام الاقتصادي والاجتماعي الذي ميز جزائر الثمانينيات ونصفها الثاني على وجه الخصوص. وقد بدأ يبرز ويتشكل على مسرح الأحداث فاعل سياسي جماعي جديد يتمثل في شاب المدن والأحياء الشعبية. من أهم مميزات هذا الشاب أنه من أصول ريفية قريبة، فعائلته الفقيرة لم تغادر مناطقها الريفية الأصلية إلا منذ سنوات قليلة، وفي السنوات الأولى من الاستقلال تحديدا، فهو يمثل أول جيل يولد وينشأ في هذه المدينة-القرية التي استفاد فيها من التعليم بمختلف مراحله وعاش فيها الكثير من مظاهر الاختلاط بين الجنسين الجديدة على وسطه الثقافي والقيمي. جيل تحولت فيه فرصة العمل الدائمة والاستفادة الاجتماعية من التعليم والتغطية الصحية... إلخ، إلى قاعدة وليس



الاستثناء كما كان الحال بالنسبة لجيل الآباء الذي عاش الحقبة الاستعمارية بكل حرمانها، مما جعله وعلى عكس الابن أكثر قبولاً بوضعية ما بعد الاستقلال التي انخرط إيجابياً في مشاريعها، ومؤسساتها و خطابها السياسي الوطني بصبغته الشعبية<sup>١</sup>.

عقد الثمانينيات في الجزائر لم يكن عقد بروز الأزمة الاقتصادية الاجتماعية إلى السطح، أو حتى لحظة تبلور بعض التحولات الديموجرافية والقيمية المرتبطة بالأجيال الشابة المكونة لأغلبية المجتمع للجزائري فقط، فعقد الثمانينيات كان على وجه الخصوص عقد استفحال أزمة النظام السياسي الوطني الذي بدت عليه الكثير من علامات الإعياء وعلى مختلف الأصعدة. فقد تميز النصف الأول من عقد الثمانينيات بمحاولة عودة قوية لحزب جبهة التحرير الذي كان مغيباً طول السنوات الأولى للاستقلال خلال التجربة البومدينية. وكانت محاولة العودة هذه شبيهة في كثير من ملامحها وتوجهاتها بالتجربة البعثية في بعض دول المشرق العربي وتجربة الأحزاب الشيوعية في المعسكر الاشتراكي سابقاً، المحاولة التي تمت في الوقت الذي بدأت تبرز فيه كثير من علامات الإعياء على التجربة ككل وزادت منه حدة الانتقادات الموجهة لها، وفي الوقت الذي كانت تفكر فيه لجنة فاعلة داخل السلطة في الانفتاح أكثر وإعادة النظر في الكثير من الخيارات الاقتصادية والسياسية السائدة منذ الاستقلال، بعد عملية تضخيم مقصود لعيوب التجربة وصعوباتها الاقتصادية، الاجتماعية خصوصاً.

ضمن هذا المسعى - السيناريو الأول - كان الاعتماد على محاولة القيام بإصلاحات داخلية متفاوتة العمق، متعلقة بالاتجاهات الاقتصادية في المقام الأول، مع انفتاح سياسي نسبي قريب من تجربة المنابر المصرية. وقد وقف الحزب ومنظماته الجماهيرية بما فيها القيادة النقابية في وجهها. وكانت السمة الأساسية للانفتاح السياسي، هي السماح بظهور فضاء جمعي إلى جانب بعض الانفتاح في مجال الإعلام المكتوب<sup>٢</sup>. تركز الفضاء الجمعي في بدايته على جمعيات أبناء

---

<sup>١</sup> عرف عن العامل الكبير في السن نسب انخراط أعلى في النقابة والحزب بالمقارنة مع العامل الشاب على سبيل المثال.

<sup>٢</sup> هو ما تم فعلاً لكن على مستوى وسائل الإعلام الفرنسية تحديداً التي كانت أكثر قبولاً بسيناريو الانفتاح. عكس الإعلام المعرب الذي كان أكثر عداء للمحاولة.

الشهداء والمجاهدين و حقوق الإنسان، لتحديد المواقف الحزبية المعارضة وكسب التأييد الدولي الغربي<sup>٣</sup>.

فشل هذا السيناريو لم يكن بسبب المواقف المعارضة الحزبية فقط، بل لعدم وضوح الاستراتيجية كذلك، فقد تغلبت نزعة الصراعات الداخلية بين العصب المكونة للنظام وسادت ثقافة المؤامرة والاستعمال، الرفض للحوار السياسي الشفاف، في مجتمع كان ولا زال يشكو من نقص في ثقافة الحوار وقيم المواطنة التي أخذت بعد الاستقلال طابعا اقتصاديا واجتماعيا، على حساب الأبعاد السياسية والمدنية، التي غابت تماما ضمن عملية التنشئة التي مورست على الأجيال الجديدة بنت الاستقلال داخل المنظومة التعليمية ومختلف مؤسسات التنشئة الأخرى.

ومن خلال السيناريو الثاني، تحول الخيار من التغيير السياسي الهادئ من الداخل، إلى استعمال قوي للحركات الاجتماعية الشعبية التي بدأت في البروز على شكل حركات احتجاجية في حالة خام. واستهدف من ذلك فرض التغيير على النظام السياسي من خارجه وبالعنف جزئيا إذا لزم الأمر. تم هذا الخيار في الوقت الذي تدهورت فيه المعطيات الاقتصادية -تدهور أسعار النفط وارتفاع في قيمة المديونية الخارجية ونسب فوائدها - وسادت الفوضى داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة كنتيجة لصراع العصب والشلل. ولم تجد هذه الصراعات حلا لها، ولم تحسم داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية على كثرتها وتنوعها الشكلي، تنفيذية، تشريعية، حزبية...إلخ.

ضمن هذا السياق يمكن فهم أحداث أكتوبر ١٩٨٨ التي مهدت لدستور فيفري ١٩٨٩ الذي يعترف بحق الجزائريات والجزائريين في تكوين جمعيات مختلفة وبشروط قانونية متسامحة قننت بعد وقت قصير، كما يسمح بالتعددية الحزبية والإعلامية. وهكذا، كان انطلاق التجربة التعددية في جو من الاضطراب السياسي والعنف مقرونا بكثير من عدم الشفافية والاستعمال الذي لازم الولادة ذاتها، ناهيك عن تداعيات الأزمة الاقتصادية التي دخلتها الجزائر بقوة. ويمكن قراءة شروط

---

<sup>٣</sup> حزب جبهة التحرير بماضيه الثوري كان من الصعب عليه تبرير موقف معاد من جمعية لأبناء الشهداء، دوليا كانت الدول الغربية والولايات المتحدة تحديدا تركز على أيديولوجية حقوق الإنسان.

الولادة بسهولة في نتائج الانتخابات المحلية التعددية الأولى التي فاز بها التيار الإسلامي الراديكالي ممثلاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ -جوان ١٩٩٠ - والتي كانت تيارات أساسية فيها تعتبر الديمقراطية والانتخابات -حتى وإن فازت بها- على أنها من أشكال الزيف الديني بل والكفر. موقف قد يعكس نتائج التنشئة الاجتماعية التي تعرض لها كثير من الأجيال الشابة الجزائرية بعد الاستقلال - القاعدة الأساسية لهذه الحركات الشعبية الاحتجاجية -ليس داخل المنظومة التعليمية فقط، بل في فضاءات أخرى عائلية، سياسية واجتماعية.

إن هذا الركوب السياسي، الذي مارسته الحركة الدينية ذات الطابع السلفي الجذري على الحركة الاجتماعية الشعبية في الجزائر فشلت فيه في المقابل كل التنظيمات السياسية الوطنية واليسارية. وستتحول هذه العلاقة (بين الحركات الاجتماعية الشعبية وتلك الحركة الدينية) إلى لاعب سياسي رئيسي في جزائر التسعينيات بكل حالة العنف والاضطراب التي عرفت عنها .

ونجد أن الفضاءات التنظيمية الجديدة المسماة بالمجتمع المدني والحركة الجمعوية ... إلخ، التي ولدت مع التعددية بغطائها الأيديولوجي المعروف، قد استهوت الفئات الوسطى الحضرية، بكل خصوصياتها الثقافية واللغوية ونوعية تموقعها في المجتمع الجزائري. وكانت تمثل الفئات التي ارتبط تطورها ونمط معيشتها بنموذج التنمية والدور الاقتصادي للدولة الوطنية بعد الاستقلال. وفي المقابل من ذلك، استهوت الفئات الشعبية والأجيال الشابة من الجزائريين تيارات الإسلام السياسي الجذري والحركات الشعبية الاحتجاجية ذات الطابع المطالب.

## ٢- المجتمع المدني والفئات الوسطى

في أي محاولة للقيام بما يمكن تسميته بسوسيولوجية المجتمع المدني في مجتمعاتنا ، لا يمكن أن نتغافل عن الدور الخاص الذي قامت به الفئات الوسطى الحضرية في التجسيد الحي لهذه التجربة القصيرة بكل نقاط قوتها ونقاط ضعفها. وقد قامت هذه الفئات الاجتماعية الموصوفة بالعصرية بتلقي إيجابي وقوي لشعارات وأيديولوجية المجتمع المدني مانحة إياها الكثير من خصائصها لدرجة أن الكثير من القوى الشعبية والأيديولوجيات السياسية المعبرة عنها كالتيارات الإسلامية الجذرية وحتى التيار الوطني المحافظ قد اتخذت مواقف فيها الكثير من الريبة والشك إن لم تكن العداوة لهذه المفاهيم والممارسات الجديدة التي اتخذت

طابعا نخبويًا واضحًا في بداياتها، رغم الاستفادة العملية القوية من الغطاء القانوني المواكب لها بالنسبة لتيارات الإسلام السياسي<sup>٤</sup>.

وكانت الفئات الوسطى و خاصة الشرائح العليا من العاملين بأجر - و التي تتكون من بيروقراطيي الدولة وموظفيها في قطاع الخدمات والصناعة - قد ازدهرت أوضاعها بوضوح خلال تجربة الاشتراكية على الطريقة الجزائرية، فتوسعت قاعدتها وازداد حضورها قوة بفعل الدور الكبير الذي أنجزته المنظومة التعليمية والمصنع والإدارة... إلخ. وكانت هذه الفئات أيضا هي التي مستها الأزمة الاقتصادية وتداعياتها ليس على مستوى نمطها الاستهلاكي ومستوى معيشتها المرتبط مباشرة بدورها داخل دواليب السلطة والاقتصاد فقط، بل خاصة على مستوى تطلعاتها كذلك، والأدوار التي قامت بها -وتلك المؤهلة للقيام بها في النظام السياسي الجديد - القديم الذي بدأ في التبلور أمامها عينيها. ولا يمكن عزل تلك الأدوار والمواقع عن خصوصيات الوضع الثقافي واللغوي الذي يميز الجزائر حتى بالمقارنة بمجتمعات المغرب العربي الأخرى.

فالفئات الوسطى الحضرية في المجتمع الجزائري والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسيطر عليها -مصنع - مؤسسة إعلامية، جامعة -إدارة.. إلخ لازالت هي القاعدة البشرية و المؤسساتية للغة الفرنسية في الجزائر في إطار القطاعية الثقافية التي تميز تسيير الدولة، والانقسامية التي تلتصق بالنخب السياسية والفكرية. وكان من نتائج القطاعية المباشرة صراع المواقع الدائم الذي كان ولا يزال ينخر مؤسسات الدولة من الداخل ويشوش على علاقاتها مع مختلف الفئات الاجتماعية خاصة الشعبية منها.

الفئات الوسطى التي استغلت مواقعها المهنية<sup>٥</sup> والاجتماعية، في تكوين الكثير من الجمعيات، الأحزاب والمؤسسات الإعلامية للتموقع الجديد ضمن الخارطة

---

<sup>٤</sup> تمكن التيار الإسلامي الجذري على سبيل المثال من الاستحواذ على تسيير المساجد باسم جمعيات دينية كثيرة .

<sup>٥</sup> أعاد إنتاج أمين عام الجمعية أو رئيس الحزب نفس نمط علاقاتها المهنية التسلطية داخل الجمعية والحزب بعد الانخراط الواسع الذي قام به مرووسيه القدمات على مستوى المهنة داخل الجمعية والحزب ، فكون الطبيب جمعية للدفاع عن الطفولة مكونة من ممرضيه وطلبتة وقام المدير العام السابق بنفس الشيء .

السياسية الجديدة، لتكون هذه الفضاءات وسيلة للتقرب<sup>٦</sup> والضغط على النظام الجديد، قريبة من مفهوم جماعة للضغط في لعبة يغلب عليها الطابع السياسي والمصلحي في هذا الجو المضطرب الذي عاشته الجزائر. وقد أعاد تكوين هذه الفضاءات المدنية إنتاج الكثير من القيم الهرمية والسلطوية - حتى العائلية في بعض الأحيان - في داخلها وجعلها تقترب من خصائص المشروع الاقتصادي الحر في ظل انتشار وتوسع قيم اقتصاد السوق المتبناة بقوة من قبل كثير من هذه الفئات مهما كان الغطاء الأيديولوجي المتحذثة به ومن خلاله - إسلاميا، وطنيا... إلخ. فالالتقاء في الترويج لاقتصاد السوق هو العامل المشترك بين الجميع .

وتتغترف هذه الممارسات السائدة داخل هذا الفضاء من قيم عالم الشغل والعائلة في بعض الأحيان<sup>٧</sup>، وبالمصالح التي تدافع عنها والقيم المرتبطة بها، للمجسدة لعلاقات القربى المتعددة والوشائج المختلفة بين الدولة وهذه الفئات للوسطى. ولقد أثار هذا الأمر رغبة كثير من الأوساط الشعبية في الاستقلالية التي تنادي بها هذه الفضاءات الجديدة، وهي تلاحظ بمناسبة الانتخابات السياسية مثلا، كيف تنقلص مساحة الاستقلالية وتذوب هذه الكيانات في الموقف الرسمي في الغالب الأعم. وكان من الممكن أن تمثل الانتخابات - والرئاسة منها على وجه التحديد - مساهمة أكثر حضورا وقوة لفضاءات ومؤسسات المجتمع المدني كجزء من البديل الممكن، حيث تطرح مسألة التداول على السلطة وإمكانات التغيير السلمي في هرم السلطة من خلال إبراز قيم جديدة.

الالتقاء في نهاية المطاف بالموقف الرسمي في تصوراته حول أشكال وأساليب التغيير والتسيير داخليا، وبالتالي عدم الاستقلالية والمبادرة الحرة، هي التي تجعل من إمكانية بروز ديناميكية مغاربية، عربية أو أفريقية تقودها هذه الفضاءات والتنظيمات المتحذثة باسم المجتمع المدني في مجتمعاتنا، عملية صعبة التحقيق

---

<sup>٦</sup> تقرب من فئات لم تبتعد نهائيا عن مركز وهامش النظام السياسي الذي ترتبط به بقوة من خلال الأواصر المهنية والعائلية.

<sup>٧</sup> من الملاحظات المباشرة التي قمنا بها في إطار دراسة للفضاء الجمعي أن العديد من الجمعيات، تحتل فيها الزوجة، الابن والصهر مناصب ومواقع بالقرب من الزوج والأب الأمين العام أو الرئيس، تجعل من الصعب وضع فروق نوعية واضحة بين الاجتماع الرسمي لمؤسسات الجمعية، واللقاء العائلي.

والتصور على المديين القصير والمتوسط على الأقل. ويؤكد ذلك سيطرة ممارسات وقيم للتنشئة داخل كثير من مؤسسات المجتمع المدني والسياسي ، تعمل على توليد نظرة شوفينية وطنية ضيقة في العلاقات مع المحيط القاري والقومي. وتمتلك هذه الممارسات كثيرا من القدرة على إعادة إنتاج نفسها -حتى تحت شعارات متجددة كالمجتمع المدني وفي ظل سياسات اقتصادية وطنية ودولية تعمل باتجاه تهميش أكثر للكثير من القوى الاجتماعية الشعبية ، تهدد عربيا وأفريقيا حتى ما تم حتى الآن إنجازه كالوحدة الوطنية ومؤسساتها السياسية .

## دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي

### عروس الزبير\*

طرحت هذه الورقة المفاهيمية، جملة من القضايا والتساؤلات الأساسية حول دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية والتكامل الأفريقي انطلاقاً من تجربة الشمال الأفريقي، إلى جانب ما احتوته من كم معلوماتي ثمين ومتداخل عزز الحاجة أكثر إلى مناقشة معمقة وجوهرية للمفهوم محل المعاينة، وهو ما نعتبره من الضروريات الأولى لتوضيح الهدف الأعلى في السعي لبناء هذا المشروع الطموح والمتعلق برسم مخطط البرنامج البحثي الذي يتناول المجتمع المدني و دوره في جهود التكامل الأفريقي.

أولى الملاحظات التي يمكن إيدائها هي: أن دراسة الدكتور حمدي، ركزت في الأساس من حيث الواقع الميداني على بلدين لكل منهما تجربته الخاصة بالرغم من التشابه التاريخي الحذر في تجربة التحديث، مع الفارق في قوة الهيمنة ونوعية تأثيرها، وأخذت بقية الأقطار الأخرى المشكلة لمنطقة الشمال الأفريقي، وواقع مجتمعاتها كمؤشر للاستثناس المنهجي. ويثير هذا الأمر جملة من القضايا، سواء على المستوى التاريخي الغائب، أو الواقع الاجتماعي والسياسي القائم، إلى جانب ما يمكن أن يثيره من قضايا منهجية ومدلولات اصطلاحية للمعنى الضمني لمدلول (الشمال الأفريقي) الذي وظف في هذه الورقة المفاهيمية.

ثانياً: الحاصل الأجدر الذي يمكن الإشارة إليه تركيزاً هو ما جاء في الصفحة الخمسين والمتعلق بضرورة إعادة تعريف المجتمع المدني وبناء مدلوله مجدداً، ليتماشى وأشكال التنظيم المكونة للنسق العام الذي يعبر عن الخصوصية الأفريقية. وعليه يمكن القول إن مفهوم المجتمع المدني يطرح جملة من المسائل المنهجية نتيجة التوظيف العام للمفهوم، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف نشأته التاريخية ومدلولاته الحضارية والمعرفية وإمكانات نقله من مجتمع إلى آخر كأداة للتفسير. وفي اعتقادي لا يكفي تحديد الإطار التنظيمي و هيكله الذي قد يشمل

\* باحث في مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية - بالجزائر.

تنظيمات رجال الأعمال، العمال، الشباب، المرأة و دور العبادة كما ذهب إليه الدكتور حمدي عبد الرحمن في صفحة ٣١، لكن الأساس في هذا المشروع هو الذهاب في مقاربة التناول إلى ما نتفق فيه معه تماما في صفحة ٥٠ عندما استخلص القول بضرورة: (إعادة تعريف المجتمع المدني ليلائم خصوصية الواقع الأفريقي وجعله أداة تحليلية ناجحة يمكن من خلالها فهم و تحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية الأفريقية، بأن يتجاوز معنى المجتمع المدني) حسب بيئته الغربية، (يشمل المؤسسات، والجمعيات ذات الطابع الإنشائي، والقبلي والرموز التنظيمية للسلطات التقليدية) والأنساق الثقافية المؤازرة لأشكال فعل التنظيمات الأهلية في المجتمعات الأفريقية التي كانت قائمة - و لا تزال - قبل الهيمنة الكولونيالية، وذلك لنتمكن من الفرز بين أشكال التنظيم المختلفة و منها الجمعية الحالية و تلك التقليدية التي عرفها المجتمع الأفريقي والتي عملت سلطات الهيمنة على تحطيمها بكل الوسائل و منها الأشكال الجمعية التقليدية القائمة على حياة الجماعة و قيمها الدينية و تقاليدها المحلية وأشكال الفعل الاجتماعي القائم على الممارسة و المشاركة الجماعية و الذي كانت تشرف عليه لجان تتكون من رجال الحكمة و المعرفة بالتقاليد و القيم، و يترأسها عادة رجال الدراية بحياة الجماعة.

أي لابد من الخروج من الحالة للعاملة التي أصبح يعرفها مفهوم المجتمع المدني و الممارسات القائمة باسمه في الربع الأخير من القرن الماضي بالعمل المعرفي الجاد الهادف إلى إخراجهم من التكرار الوظيفي ذي الطبيعة السياسية و حالة أخذه مأخذ الرأي بدل أداة التحليل، بل لابد من إعادة النظر في حالة الربط التلقائي بين حزمة التنظيمات المكونة لمفهوم المجتمع المدني و الديمقراطية كهدف أسمى متعدد المستويات والممارسات المعبرة على تطبيقاتها الماثلة في المساهمة الناجعة في أشكال إدارة الحكم اللامركزية التي تعتبر من أهم سمات الحكم الرشيد القائم على المساواة، المشاركة والشفافية، هذه المستويات الثلاثة التي يجب أن يكون لتنظيمات المجتمع المدني الدور البارز فيها، إن كان على مستوى الفعل الاجتماعي، السياسي والاقتصادي التكاملي على المستوى القطري أو القاري. إذ لا يمكن للحكومات وحدها أن تحقق هذا التكامل الذي يتطلب ضرورة مشاركة المجتمع المدني و الذي يعبر عن المشاركة الشعبية الضرورية من خلال المنظمات ذات العلاقة العضوية القائمة على الترابط مع حقائق الميدان والواعية بضرورة التكامل المبني على التفاهم والمصلحة المشتركة التي لا يمكن أن تكون إلا بقبول



الآخر في كل تنويعاته الإثنية وتجلياته الثقافية. وبالتالي لا بد من منظومة من مكونات المجتمع المدني تتجاوز المساندة للظرفية لسياسة الحاكم الفرد في مجال تطلعات التكامل، بل مدعمة لنظيرتها العاملة في ميادين:

- احترام حقوق الإنسان والجماعات الثقافية المؤطرة ضمن إطار حقوق المواطنة بمفهومها الشامل.

- المطالبة بحق المواطن في عدالة اجتماعية تتجاوز أيديولوجيات التسكين و مشاريع التنمية الفوقية.

- المدافعة عن سيادة القانون و استقلالية العدالة و رفع الوعي بضرورة التحكم إليهما إن كان على مستوى الأفراد، الجماعة أو الدول كشرط أساسي لإقامة علاقات تكاملية.

- الساعية لتفعيل حق المواطن في إعلام تعددي حر و السمو به ورفعه من مجرد وسيلة من وسائل الدفاع عن مشاريع الحكام الوهمية إلى إعلام رسالة و دفاع عن حاجة الشعوب إلى تكامل متعدد و متضافر على مختلف المستويات.

- المناضلة في ميادين المطالبة بممارسة حرة للنشاط السياسي التعددي و ما يتطلبه من حرية في الرأي ، التعبير و التنظيم.

- الساعية لإقامة تعددية نقابية و تنظيم مهني .

أي لابد من توسيع التضامن بين المكونات التنظيمية لأشكال الفعل الاجتماعي الاقتصادي و السياسي من تنظيمات جمعوية و نقابية و أحزاب سياسية، للوصول إلى تطوير المؤسسات القائمة و رفع حالة الوعي بضرورة تفعيل دورها في عملية التكامل الكلية الدائمة و إخراج هذه العملية التكاملية من الحالة المناسباتية المكرسة تاريخيا من طرف أنظمة الحكم على اختلاف توجهاته الأيديولوجية.

إذن، فالتعويل على منظمات المجتمع المدني في أن يكون لها دور في عملية التكامل على المستوى الإقليمي والقاري قائم ومشروع في حالة هذا البرنامج الطموح ، لكن إذا أردنا لشقه الأكاديمي النجاح، لابد من العودة بمفهوم المجتمع المدني إلى ميدان الممارسة الأكاديمية الحية الخاصة به وتخليصه في حالة الدراسة من شحنة الرأي و الربط العفوي بينه وبين الديمقراطية كمبدأ وأسلوب للحكم، أي عدم القول بتلازم المجتمع المدني كأداة و قيم الديمقراطية كفلسفة وعدم النظر إلى أشكال تنظيمات المجتمع المدني كدافع حتمي للتحول الديمقراطي إن كان على مستوى الرأي، الحقوق أو الممارسة المؤسساتية أو كليهما إذ كثير من

المشاريع التسلطية كانت ولا زالت وسيلتها تنظيمات المجتمع المدني ، هذه التنظيمات التي يطرح حولها تساؤل جوهري على مدى قدرتها الفعلية في مقاومة قيم التسلط ، النفي و الإبعاد ذات الطابع البنائي في ثقافة المجتمعات محل المعاينة. صحيح أن الظرف يحتم علينا من باب الواقعية أو للتمني على الأقل أن نعطي دورا أكبر فعالية لمنظمات المجتمع المدني الدفاعية ، التعبوية ، التضامنية وجماعات حقوق الإنسان و المواطنة ، لكي تلعب دورا أكبر في محاربة سياسات الإفقار و المساهمة في عملية التحول الديمقراطي الضروري لكل نظرة تكاملية مستقبلية على المستوى، الإقليمي و القاري، لكن الأجدى حسب المعتقد التركيز على المناخ الثقافي ، العقائدي و السياسي الذي تعمل في فضائه هذه المنظمات، و ذلك لفهم الواقع المشكل لنظرتها، وهذه وظيفة مفهوم المجتمع المدني كأداة للتحليل على المستوى الأكاديمي كما كان عليه في مراحل تأسيسه الأولى، أي العمل على فهم البنية المؤسساتية للمجتمعات الأفريقية التي تقوم وظائفها على قدسية الأعراف القبلية و المعتقدات الدينية، إن كان على مستوى حياة الجامعة أو على مستوى أنظمة الحكم ، التي عطلت ولا تزال تكوين حس مدني ضروري للفعل التكاملي المنظم.

لذا فإن نقل مفهوم المجتمع المدني إلى ميدان الرأي في الحالة الأفريقية يثير الكثير من عدم الارتياح، لأن وبكل بساطة الذين صاغوه من الأوائل كانوا يهدفون من وراء صياغته، وصف و تحليل الحقائق التاريخية للمجتمعات الأوروبية و أمريكا الشمالية، الشيء الذي جعلنا نتفهم علامات عدم الرضا لدى الكثير من الباحثين العرب، مغربا ومشرقاً في توظيف هذا المفهوم لفهم آليات أداء مجتمعاتهم، لأنه و بكل وضوح حوصلة المجهود البحثي الذي ركز على هذه المجتمعات وتوظيف مثل هذه المفاهيم، جعل الكثير من المنازعين لاستخدام مفهوم المجتمع المدني، يقيمون الحجة و يرون فيه اتفاقاً مع ما ذهب إليه الدكتور حمدي حسن عندما أشار في ص ٣ إلى (رفض بعض الدارسين لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوما غريباً دخيلاً علينا)، فهم يرون فيه فعلاً مفهوماً يدخل ضمن المفاهيم التي شاع استخدامها، و التي ينبغي التعامل معها بحذر.

من هذه الزاوية يرون أن : (مجتمعاتنا لها من الخصوصية التي تجعلها تنفر من إسقاط هذا المفهوم سواء كان المقصد منه مجتمع المؤسسات الذي يستعصي

على سلطة الفرد ويحمي حقوق الإنسان أو عني به آليات الفعل التضامني الذي يتجاوز آليات الدولة)<sup>٨</sup>.

لكن الإشكال ليس في مسألة الاستبدال اللغوي ذي الطبيعة الحضرية أو رفض المفهوم لأن أصوله غربية، فالقضية أعمق، و أساسا تكمن في قيمته التفسيرية التي أصبحت محل ريبة ومسألة، نتيجة انتقاله إلى ميدان الدوغمائية و توظيفه لخدمة التطلعات التي قد تتعارض مع أبسط أبجديات الديمقراطية، بدل وظيفته الأساسية كأداة تفسير للظواهر و فك رموزها الكامنة ، بل و وسيلة من وسائل ترجمة مكونات الواقع الاجتماعي في مختلف مستوياته.

أي إن المفهوم فقد الصرامة المنهجية المطلوبة في كل مفهوم ذي طبيعة تفسيرية و هو ما يمكن أن يكون أولى أولويات هذا المشروع المعرفية على مستوى الممارسة الأكاديمية لاحقا .

---

انظر عروس الزبير: المجتمع المدني: الأداة، الرأي و الفقراء الجدد، كتاب مركز الدراسات العربية.<sup>8</sup>

## نحو تفعيل دور المجتمع المدني في المغرب العربي

### المنصف وناس\*

كنت أفضل لو أن الباحث استعمل تعبير المغرب العربي بدلا من الشمال الأفريقي؛ لكي يكون أكثر تلاؤما مع الخصائص الجغرافية والحضارية للمنطقة. ولكن يبدو أنه فضل أن يكون أكثر تلاؤما مع متطلبات الموضوع المحلل أو الندوة.

وبناء عليه نحن لا نعتبر مفهوم المجتمع المدني في المغرب العربي كتلة واحدة متجانسة ومتكاملة. ولعل هذا ما يدعونا بطبيعة الحال إلى تتسيب المفهوم وإلى مراعاة الفوارق الكبيرة الموجودة في المجتمعات.

فالفرضية الأولى التي ننطلق منها هي أن ضعف الدولة يساعد على قوة المجتمع المدني وعلى تدعّمه واكتساحه مجالات جديدة، وهي مسألة متفاوتة جدا في منطقة المغرب العربي. فإذا كانت التقاليد للدولانية ضعيفة نسبيا في موريتانيا وليبيا وحتى في الجزائر، فهي على النقيض من ذلك، متفاوتة القوة والمتانة في كل من تونس والمغرب الأقصى.. ولكن مع ذلك فالتفاوت هو في نسب الضعف وليس في القوة جراء اعتبارات كثيرة من أهمها:

أ - اختلال موازين القوى بين الدولة والمجتمع المدني.

ب - شدة المراقبة من النواحي الإدارية والقانونية والمالية والأمنية.

ج - تهرئة الفاعلين Actors في المجتمع المدني.

ولذلك، فالمجتمع المدني في مرحلة تشكل وبناء، وليس مرحلة اكتمال. فقد أتاحت لنا إمكانية إنجاز دراسات ميدانية في كل من ليبيا وموريتانيا وتونس، عن المجتمع المدني، وتوصلنا إلى أن هناك مشكلة حقيقية في تجديد الموارد البشرية والانتداب.

---

\* أستاذ العلوم الاجتماعية - جامعة تونس (تونس).

ولذلك لا تتجدد الأحزاب والنقابات بما فيه الكفاية، بل إن هذا المفهوم لم  
ينغرس في المجتمعات بما فيه الكفاية، الأمر الذي ولد في الحقيقة صعوبات في  
مجال الإقناع والتحفيز والتعبئة، فثمة ارتباط وثيق بين أزمة الدولة وعدم قدرتها  
على تجديد بنيتها ونخبها ومصادر شرعيتها، وأزمة المجتمع المدني المتمثلة في  
النجاعة والفاعلية.

## المجتمع المدني في بلدان الشمال الأفريقي ومساهمته في مشروع التكامل الأفريقي

د. مصطفى عمر التير\*

### ١- توطئة

ينتسب الشمال الأفريقي إلى هاتين المجموعتين الرئيسيتين. ويفترض أن يتيح هذا الوضع الخاص ظروفًا جيدة ليلعب هذا الجزء من القارة دورًا مفيدًا في أي مجهود يهدف إلى تقريب وجهات نظر العرب والأفارقة، أو توحيد جهود المجموعتين بحيث تتخذان مواقف موحدة من القضايا العالمية، أو بناء شكل من أشكال الفضاء الواحد. لقد حدث هذا بالفعل على مستوى الحكومات حيث استطاعت حكومات الشمال الأفريقي خلال حقبة زمنية مختلفة لعب هذا الدور. وقد ظهر توحيد الآراء في مواقف كثيرة وخلال تواريخ مختلفة ولعل آخرها مشروع الاتحاد الأفريقي. لكن الحوار الذي نجتمع اليوم من أجله يتمحور حول دور المجتمع المدني في هذا المجال، وهل يمكن لهذا المجتمع أن يلعب دورًا لدعم التكامل الأفريقي.

### ٢- مكونات المجتمع المدني في المجتمعات المعاصرة

نعني بالمجتمع المدني مؤسسات وتنظيمات تتصل بجوانب لحياة الفرد بحيث توظف وتنظم بعض أنشطته التي يقرر هو أن يشارك فيها، ولا تخضع المؤسسات والتنظيمات ولا الأنشطة بصورة مباشرة لسلطة مركزية. فالمجتمع المدني فضاء يتحرك فيه الفرد مع آخرين بشيء من الحرية. بحيث يختار بعض خياراته بالكيفية التي تروق له، ويوظف بعض أنشطته في مجالات يقررها، ويستغل بعض وقته في مناشط يحبها، ويعبر عن رأيه وعن مواقفه في قضايا تمس حياته وحياة مواطنيه، وبمختلف الوسائل المتاحة في المجتمع. وهو فضاء، لا يخضع لسلطة مركزية، بمعنى أن الأجهزة الرسمية للدولة لا تتدخل في تنظيمه

---

\* أستاذ بجامعة الفاتح (ليبيا)

تدخلا مباشرا، ولكن بشرط أن يحترم الفرد القوانين النافذة ، وألا يقوم بعمل يخالف هذه القانون واللوائح والتنظيمات المتفرعة عنها . ويفترض أن سلوكا له هذه المواصفات لن يعرض مصالح وحياة بقية أعضاء المجتمع للخطر، لأنه يقدم خدمة هامة في حفظ توازن البناء الاجتماعي .

والأشكال التي تتخذها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة . ولها علاقة بطبيعة المجتمع، وطبيعة العصر . فالمجتمع المدني كمصطلح حديث وينتسب إلى حقبة التحديث . لكن البعض يرى أن بعض أشكاله وجدت خلال حقبة سبقت عصر التحديث . فمثلا في البداية لم يكن هناك مجتمع رسمي، ولم يحتج الإنسان إلى شيء يمكن أن يطلق عليه المجتمع المدني . لكن منذ أن ظهرت سلطة الدولة على مسرح الحياة الاجتماعية، ظهرت الحاجة إلى المجتمع المدني . وعليه يمكن القول بأن المجتمع المدني كيان موجود في كل مجتمع له حكومة . لكن العبرة بحجمه وبالدور المسند إليه . ففي بعض المجتمعات يضيق جدا حتى لا يكاد يلاحظ، وفي أخرى يتسع كثيرا حتى لا يكاد المرء يشعر بوجود الدولة.

عندما يأتي الحديث عن مكونات المجتمع المدني في الزمن المعاصر يتم التفكير في الأحزاب السياسية، وفي اتحادات ونقابات لمختلف فئات المجتمع من نساء، وطلاب، ومدرسين، ومحامين، وأطباء، ومهندسين، وفلاحين، وعمال، وربات بيوت، وإلى كل ما يمكن أن يخطر ببال. وفي نوادي رياضية وثقافية واتحاداتها . وفي تنظيمات تطوعية، لتقديم مختلف أشكال العون والمساعدة دون مقابل، وفي مختلف المجالات من تعليم، وصحة ، ورعاية اجتماعية ، وإرشاد وتوجيه ، وخدمة الفئات الخاصة كالأطفال، وكبار السن، والمعاقين، والجانحين الصغار، ونزلاء أو خريجي السجون، والنساء اللاتي تعرضن للعنف أو الاستغلال بجميع أشكاله إلخ.... وفي وسائل حرة للاتصالات من صحف ومجلات ، وبرامج إذاعية مسموعة ومشاهدة، ودور طباعة ودور نشر، وإلى مختلف أشكال التعبير عن الرأي وعن الفكر.

### ٣ - الدولة القطرية العربية والمجتمع المدني

يشترك الشمال الأفريقي مع بقية العرب في خصائص كثيرة يهتما هنا منها التي يمكن أن تكون لها علاقة بالمجتمع المدني. وفي هذا المجال يمكن الإشارة

إلى ظاهرة تحديث المجتمع العربي ، وهي ظاهرة ترجع بداياتها الأولى إلى حقبة الاستعمار ، حيث يمكن رصد ظهور المعالم الأولى للتحديث في الأجزاء التي تعرضت للاستعمار. ونقول أيضا إن الكثير من مكونات المجتمع المدني ظهرت خلال فترة الاستعمار. حافظت البلاد العربية أثناء تلك الفترة على ما وجد لديها من الأشكال التقليدية للمجتمع المدني ، أي التي عرفت خلال الفترة التي سبقت الهجوم الأوربي على الوطن العربي. من هذه يمكن ذكر المؤسسة الدينية، المتمثلة في إدارة المساجد، والأحباس، والطرق الصوفية والزوايا. كما وجدت أيضا جمعيات خيرية وأهلية لرعاية اليتامى والفقراء، وتعليم الكبار، والتعليم الديني. كما ظهرت في أقطار كثيرة أثناء تلك الفترة بعض الأشكال الحديثة للمجتمع المدني من نوادي رياضية وثقافية ، إلى نقابات مهنية، إلى أحزاب سياسية، إلى صحافة مستقلة.

ثم جاء دور الدولة القطرية. لقد اهتمت أغلب الحكومات خلال السنوات الأولى لبناء الدولة الوطنية بنوع النظام السياسي الذي يعتمد عليه البلد الأوربي الذي استعمر القطر العربي استعمارا مباشرا، أو غير مباشر. وبالنسبة لموضوع المجتمع المدني أبقت الحكومة العربية حديثة التكوين، على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع التقليدي على حالها ، كما أبقت أيضا على مكونات المجتمع المدني ذات الطابع الحديث، والتي سبقت إعلان الاستقلال. لكن الشيء اللافت للنظر أن هذه الحكومة ما لبثت أن ضاقت ذرعا بجميع مكونات المجتمع المدني، فبدأت بتصفيتها الواحدة تلو الأخرى، إما عن طريق تحريمها بنص قانون، أو تدجينها إن صح التعبير بوضعها تحت عباءة الحكومة. فباسم المحافظة على وحدة الصف، ولأهمية هذه الوحدة لبناء المجتمع الحديث، وبسبب خطر خارجي ضخمت قوة تهديده ضحت الدولة الحديثة بالكثير من الفضاءات التي لا تخضع مباشرة لسيطرتها. فلكي يتحقق هدف وحدة الصف، رأى غالبية القادة ضرورة إلغاء مكونات المجتمع المدني التي اعتبروها معرقة لمسيرة التوحيد والتحديث وفي مقدمها الأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات الحرة، ووسائل الاتصال المستقلة . حدث التحريم والتغيب والتدجين في بعض البلاد التي وجدت فيها هذه المكونات بعد مصادمات سالت خلالها دماء. وأما في الأقطار التي لم توجد فيها هذه الأشكال فقد كانت هذه المهمة أيسر حيث لم يسمح بتكوينها، ولم يسمح أحيانا حتى بمناقشة الفكرة من أصلها. لم تنحصر عملية الإلغاء أو التدجين على



أشكال المجتمع المدني الحديثة، بل شمل أيضا المظاهر التقليدية، فتدخلت في المؤسسة الدينية بمختلف فروعها ، وفرضت سيطرتها على الجمعيات والهيئات. وبمرور الوقت سيطرت الدولة على جميع التنظيمات والتكوينات الاجتماعية. فالحكومة هي تعد وتصدر اللوائح والقوانين ، وتعين وتقبل ، وتمول وتوقف التمويل . وطالبت سلطة الدولة حتى تلك التي يفترض أنها ستراقب انحرافات الحكومة المتعلقة ببعض الحقوق، مثل منظمات حقوق الإنسان. ولكن الدولة حرصت على العناية بالمظهر الخارجي، فأضيفت عبارة غير حكومية للعنوان. ولذلك يكثر عند العرب عدد الجمعيات التي ترفع شعارات أهلية، وغير رسمية، وغير حكومية. ولكن كيف تكون النقابة أو الجمعية غير حكومية، إذا كان كل شكل من أشكال النشاط مهما صغر يخضع لمراقبة الحكومة، ويتم حسب سياستها، ويسير وفق توجهاتها.

بني الوصف السابق على ما جرى في غالبية الأقطار ، وتجدر الإشارة إلى وجود استثناءات، فبالنسبة لأقطار الشمال الأفريقي وهي موضوع هذه المداخلة فإن حالة المغرب تعتبر استثناء. كما تجدر الإشارة إلى أن الحالة التي سبق وصفها قد حدثت عليها تغييرات بحيث فتح الباب أمام الكثير من مكونات المجتمع المدني، وهذه التغييرات ليست واحدة في جميع أجزاء الشمال الأفريقي .

#### ٤- دور المجتمع المدني في الشمال الأفريقي لدعم التكامل الأفريقي

يستنتج من الصورة التي رسمناها في الجزء السابق لحالة المجتمع المدني في بلدان الشمال الأفريقي خلال فترة بناء الدولة الوطنية ، أن هذا المجتمع باستثناء حالة المغرب ضعيف وهزيل جدا، ولذلك لم يكن له دور يذكر فيما أنجز حتى الآن في مجال التكامل الأفريقي. ولكن على الرغم من أهمية ما أنجز حتى الآن على مستوى تحقيق التكامل الأفريقي فإن غياب مساهمة المجتمع المدني أدى إلى وجود هوة واسعة بين الطموحات المعلنة على المستوى الرسمي وبين الواقع المعيش. حيث لا تكفي عمليات التوقيع على الاتفاقيات حتى تترجم إلى أنشطة يستفيد منها المواطن في الأجزاء التي وقعت على الاتفاقيات. بعض الاتفاقيات التي تنظم علاقات رسمية بين الحكومات مثل تنظيم حركة المرور بين الوحدات السياسية، أو تحديد التعريفات الجمركية ، أو تبادل المجرمين مثلا تكفي فيها مظاهر التوقيع الرسمية حيث تتولى أجهزة بعينها مراقبة التطبيق . لكن

الاتفاقيات التي تهدف إلى دعم التكامل بين وحدات سياسية متباينة لا تترجم إلى أنشطة يستفيد منها المواطن بمجرد انتهاء مراسم التوقيع الرسمية.

بشكل ما يعرف بتجمع دول الساحل والصحراء مثالا جيدا لفكرة تكامل يجمع دول الشمال الأفريقي وبقية البلدان التي تقع إلى الجنوب. لقد دخلت بعض دول هذا التجمع في خلافات وصدامات مسلحة دامت سنين طويلة . ثم جاء اليوم الذي اتفق فيه رؤساء هذه الدول على تكوين هذا التجمع الذي بدأ بعدد صغير من أقطار المنطقة ثم أصبح يضم جميع الأقطار التي يطلق عليها هذا التصنيف. الأهداف المعلنة كبيرة، وتقود لو طبقت على أرض الواقع إلى نوع من أنواع تضامن وتكامل هذه الأقطار المتجاورة. لكن إذا استثنينا اللقاءات المتكررة للزعماء، والتصريحات الكثيرة، واتخاذ مواقف موحدة في بعض الأحيان ، وعدد من اتفاقيات التعاون التي لا تختلف عن أية اتفاقيات من هذا النوع بين أي بلدين تفصل بينهما محيطات أو حتى قارات، لا يكاد يلمس المرء شيئا من أشكال التكامل التي تحدثت عنها وثيقة إعلانه.

نسبة كبيرة من المهام التي يمكن أن تؤدي إلى شكل من أشكال التكامل الذي تضمنته وثيقة إعلان هذا التجمع كان يمكن أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لو كان هذا قويا ومفعلا. فلكي يحدث شيء من التكامل يتطلب الأمر تعاوننا وتنسيقا بين الجماعات والمؤسسات المتشابهة الرسمية وغير الرسمية. وسيكون بإمكان الجماعات والمؤسسات غير الرسمية أن تعمل بشكل مرن لتحررها من الأشكال الرسمية التي تحدد سير العلاقات. وبالطبع ما قيل عن هذا التجمع ينسحب على بقية أشكال التعاون أو التوحد .

هل سيستمر هذا الوضع ؟ وإلى متى ؟ أم هل يوجد أمل في التغير؟ وكيف ؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به المثقفون لإحداث التغيير ؟ لابد من التذكير بأن وضع المجتمع في بقية البلدان الأفريقية ليس بالضرورة مشابها لذلك الذي صورناه في بلدان الشمال الأفريقي. فقد عرفت بلدان أفريقية كثيرة مجتمعا مدنيا نشطا وقويا وذا تاريخ طويل . ثم الذي يتابع ما يجري في العالم ، وتجليات العولمة، وعلاقات الشمال الأفريقي مع بلدان أوربا المطللة على البحر الأبيض، لابد أن يستنتج أن دور المجتمع المدني سيتحسن في هذه المنطقة، وسيتمكن من الدخول مع المؤسسات الرسمية في علاقة تعاون. كما أن عدد مكونات المجتمع المدني في بعض هذه الأقطار أصبح كبيرا ، فمثلا سجلت في العام ١٩٩٦

( ٢٥٠٠٠ ) جمعية في الجزائر ، و( ٧٠٠٠ ) جمعية في تونس ، وتوجد أدلة على تزايد هذه الجمعيات باستمرار. لذلك قد تكون الظروف مناسبة لأن يساهم المثقفون في حركة تنشيط المجتمع المدني في هذه المنطقة. ويمكن تصور مجال واسع لمثل هذه المساهمة، كما أن مساهمة المثقفين يمكن أن تأخذ أشكالاً كثيرة ومن بينها تفعيل دور الجامعة. فإلى جانب برامج التأهيل والتدريب يمكن تقوية العلاقات الثقافية بين جامعات المنطقة عن طريق تطوير برامج مشتركة تتوجه مباشرة نحو العناية بثقافة المجتمع المدني، والإكثار من مناسبات اللقاءات الثقافية من زيارات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وتوفير المنح الجامعية ، وورش العمل، والندوات ، ومشروعات البحث ، وما شابه ذلك .

### د. سامية الهادي النقر\*

تناولت الورقة إشكالية تعريف المجتمع المدني في أفريقيا وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني كما ناقشت التكامل الأفريقي وتفعيل المجتمع المدني في إطار هذا التكامل، ثم طرحت مقترحا لبرنامج دراسي عن التكامل الأفريقي. قدمت الورقة طرعا لقضايا ذات أهمية خاصة منها التغييرات التي تطرأ على مؤسسات المجتمع المدني في الفترات التاريخية المختلفة وتأثير سياسات الدولة على تنظيمات المجتمع المدني. مع الإشارة إلى أهمية التنظيمات غير الرسمية في المجتمعات الأفريقية وشبكات القائد/الأتباع كمكونات للمجتمع المدني في أفريقيا. وهنا نطرح التساؤلات الآتية: ما هي علاقة هذه المؤسسات غير الرسمية على مستوى القاعدة بالتنظيمات الرسمية؟ وما مدى وجود/عدم وجود انتماء للمجتمع المدني في المجتمعات المحلية الريفية والحضرية في الواقع؟

\* تضمين الحركات الاجتماعية والنقابات والأحزاب السياسية كمكونات في المجتمع المدني تثير قضية دور المجتمع المدني في السياسة ونساعل ما هو الدور الذي يقوم به هذا المجتمع في بناء وترسيخ الديمقراطية ومدى تناقض هذا التعريف مع ما يحدث واقعا في بعض الدول من إبعاد للمجتمع المدني عن السياسة؟ وما هي التحديات التي يشكلها الإسلام السياسي للمجتمع المدني في مجتمعات شمال أفريقيا؟

\* حقيقة تتنوع وتتعدد منظمات المجتمع المدني وتختلف علاقتها بالدولة، وفي هذا السياق لابد من إلقاء الضوء على ما أحدثته برامج التنمية في المجتمعات الريفية بتكوين منظمات للتنمية تتداخل وتتفاعل مع المؤسسات المحلية الموجودة فلا بد من فهم الديناميكية والتغيرات التي تحدثها هذه التطورات وأثرها على طبيعة المجتمع المدني الريفي.

ومن أهم القضايا التي يجب أن نتطرق لها قضية تأثير التنظيمات القاعدية غير الرسمية والحركات الاجتماعية في المجتمع المدني بالحركات والأيدولوجيات

---

\* أستاذة بجامعة الخرطوم (السودان)

ومفاهيم ومداخل التنمية الإقليمية والعالمية، وأبرز مثال لذلك تأثير الأجندة العالمية والإقليمية على الحركات النسوية والطلابية والتي لها أجندة عمل وتبادل تجارب على نطاق أفريقي. والسؤال هو كيف يمكن أن تطور عمل هذه الحركات لبلورة انتماء لأفريقيا في مناطق شمال أفريقيا؟ وكيف تساهم مثل هذه الحركات في التكامل الأفريقي؟

\* وحول التكامل الأفريقي نطرح الأسئلة الآتية: هل هو مفهوم وحركة على مستوى الحكومات وهل يكفي تجسيده على مستوى المؤسسات الاقتصادية المحدودة؟

ما هي التحديات؟ هل هنالك هوية وانتماء أفريقي على مستوى النواحي الاجتماعية؟ ما مدى وجود الانتماء للمجتمع المدني بالنسبة للتنظيمات والمؤسسات المختلفة؟ بمعنى هل التنظيمات والنقابات والأحزاب في مواقع التفاعلات تعي انتماءها لمجتمع مدني ودورها في تنمية هذا المجتمع وتكامل هذا الدور في إطار أفريقي؟ هل هناك ما يمكن أن نسميه ثقافة التكامل؟ وإذا وجدت ما هو دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة وما هو دور الحكومات في مجال النشر هذا؟

\* البرنامج الدراسي عن المجتمع المدني والتكامل الأفريقي الذي اقترحته الورقة قد يكون له مثل في بعض جامعات شمال أفريقيا، ويمكن إدخاله إن كان لا وجود له في بعض الجامعات، ولكن لابد من بلورة رؤى عن أهمية مثل هذا البرنامج الدراسي لقضية التكامل الأفريقي. وهنا نطرح التساؤلات الآتية: ما هي علاقة الجامعات والمعاهد العليا بتنظيمات المجتمع المدني وماذا سيكون دورها في إدماج مفاهيم التكامل الأفريقي في ثقافة مجتمعات شمال أفريقيا؟ وهل للجامعات والمعاهد العليا دور وتأثير وممارسات وتجارب علاقات مع تنظيمات المجتمع المدني تساعد في تحقيق أهداف التكامل الأفريقي؟

يقودنا ذلك إلى التساؤلات عن إمكانية الحديث عن مجتمع مدني وثقافة وتكامل أفريقي دون الأخذ في الاعتبار دور الإعلام ووسائل الاتصال المحلية التقليدية في المجتمعات الريفية وما هي علاقة البرنامج الدراسي بوسائل الإعلام والاتصال؟ وأهم إشكالية يمكن أن تواجه مثل هذه البرامج الدراسية هي مدى قبول الشهادات المقترحة في سوق العمل.

\* من أهداف البرنامج الدراسي تفعيل دور المجتمع المدني على المستوى القطري والإقليمي وخلق حركة اجتماعية شعبية تقصد التكامل الأفريقي العربي في مواجهة التأثيرات السالبة للعولمة (ص ٤٦). ونرى لتحقيق مثل هذا الهدف أنه لابد

من تكوين شبكة من الباحثين والتنظيميين في المجتمعات الأفريقية المختلفة يكون من أهدافها:

(١) البحث في قضايا أساسية عن المجتمع المدني ومنها تكويناته في واقع المجتمعات الأفريقية ، والغرض من هذه التكوينات والتحديات الثقافية التي تواجهها، ومدى أثر ذلك على التكامل الأفريقي عموماً وعلى الهوية الأفريقية لدول شمال أفريقيا على وجه الخصوص؟

(٢) توفير المعلومات لتنظيمات المجتمع المدني التي تحفزها على نشر الوعي بضرورة التكامل الأفريقي.

(٣) تحديد احتياجات بناء القدرات لتنظيمات المجتمع المدني للقيام بدورها في نشر ثقافة التكامل الأفريقي وتفعيل هذا التكامل في أنشطة الحياة المختلفة.

(٤) الكشف عن دور القطاع الخاص والسوق في عملية التكامل الأفريقي وأثره على دور المجتمع المدني.

### بعض مجالات البحث ذات الأولوية:

(أ) البحث في تكوين المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات المحلية ودورها في التواصل والاتصال على المستوى القطري وعبر الحدود وعلاقة هذه المؤسسات بالدولة والتغيرات التي طرأت على هذه المؤسسات عبر الزمن نتيجة الضغوط الاقتصادية والسياسية، التفاعل الثقافي، الهجرة، الجفاف، الحروب وعدم الاستقرار السياسي، التنمية غير المتوازنة إضافة إلى مدى تأثير التنظيمات الرسمية الحكومية وغير الحكومية على هذه المؤسسات.

ما هي تجارب هذه المؤسسات في التكامل على المستوى المحلي وفي حالة المجموعات الحدودية؟ ما هي أسس التكامل؟ هل هي الهوية الإثنية أم الأفريقية؟

(ب) البحث في تجارب الشبكات والمنشآت والاتحادات المحلية والإقليمية والعالمية. ما هي إنجازاتها والفرص المتاحة أمامها والمعوقات التي تواجهها في خدمتها للتكامل الأفريقي؟ نغني هنا الشبكات القائمة من الاقتصاديين والاجتماعيين والعاملين في مجال البيئة والمرأة والشباب وشبكات المهنيين من أطباء ومهندسين إلخ. وما مدى الديمقراطية داخل هذه الشبكات وهل هي من مؤسسات المجتمع المدني أم أنها تحت سيطرة الدولة؟

(ج) الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والعمالية هل لها أجندة أفريقية وما مدى تأثيرها بالأجندة العالمية؟

(د) ضرورة تقييم مناهج التعليم من منظور أفريقي.

د. إبراهيم النور\*

أود فى البداية أن أشيد بالورقة الخلفية التى أعدها د. حمدى عبد الرحمن، فقد غطت الورقة على نحو جيد كافة المواضيع والجوانب المهمة للعصف الذهني المطلوب فى هذه الندوة. وبطبيعة الحال فإن التعرف على الفجوات أو إعادة النظر فى الأهمية النسبية لعامل أو آخر من صميم أهداف العصف الذهني الذى كرست له الندوة.

هنالك صعوبات جمة فى الوصول إلى تعريف شامل جامع لما نعنيه بالمجتمع المدني. أقرت بذلك الورقة وسوف يقر بذلك، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، كل من يتناول التعقيب. إن البحث عن تعريف جامع شامل لما نعنيه بالمجتمع المدني لا هو مطلوب ولا ممكن ولا حتى مفيد لا على المستوى النظرى ولا العملى. ما هو مطلوب وممكن ومفيد هو تفكيك المصطلح إلى مكونات، والتعرف على كل مكون من مكونات هذا الجسم الاجتماعى الفضفاض. يكفى النظر إلى تشكيلة ما يسمى بالمجتمع المدني فنرى فيها مثلاً اتحادات المزارعين البيض (كما ذكر د. حمدى) ويمكن أن نرى فيها تنظيمات أخرى تلعب دوراً مثابراً وهاماً فى وجهة الدفاع عن حقوق الإنسان. وفى منطقة الشمال الأفريقى يمكن أن نرى بوضوح أن أكثر الحركات سلفية ومعاداة للديمقراطية خرجت من رحم منظمات المجتمع المدني، وهذا أمر لا يثير الدهشة فكل القوى الاجتماعية تحاول أن توظف هذا الفضاء الجديد لخدمة مصالحها. إذن التفكيك لا التجميع المخل هو سبيلنا للتعرف على وجهة تأثير منظمات المجتمع المدني على ديناميات التحول الاجتماعى والتكامل فى أفريقيا.

هنالك أيضاً جانب بالغ الأهمية فى وجهة التأطير النظرى لمسألة الدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني، فهذا دور يتزايد فى إطار أزمة الدولة التنموية. ولربما يتميز القسم الشمالى بوضعية خاصة بسبب المداخل الريفية (بما فيها الريع

---

\* أستاذ مشارك ومدير مكتب الدراسات الأفريقية - الجامعة الأمريكية بالقاهرة (السودان)

السياسي)، وبطبيعة الحال جملة من العوامل التاريخية عن أفريقيا جنوب الصحراء، حيث وصل التهميش إلى مذاه البعيد في معظم البلدان محولا الدولة إلى مجموعة مسلحة ضمن مجموعات أخرى ولقد سرع بهذه العملية التطبيق المبسر والجارف لعمليات التكيف الهيكلي في الثمانينيات وما أدت إليه من خروج مبكر للدولة من واجباتها إزاء الخدمات الأساسية من تعليم وصحة.

إن المجتمع المدني الناشئ عن انكماش دور الدولة وانهيار مشروعها التنموي أو جموده (مع الإقرار بتفاوت هائل في درجات ذلك الانهيار أو الجمود) يتميز بقدر هائل من التعقيد في أشكاله وعلاقاته المتبادلة مع بعضه البعض ومع الدولة أو ما تبقى منها ومع العالم الخارجى وهو في تقديرى نمط مغاير تماما لنمط ما بعد الاستقلال بحركاته الاجتماعية الواسعة من نقابات عمالية ومهنية وحركات فلاحية وشبابية.... إلخ، حيث يختلف الأساس الهيكلي للمجتمع وتتعرز في هذا الإطار بما فى ذلك مشروعات التصنيع الناجحة والفاشلة والمراكز الحضرية ذات الحدود الواضحة المتميزة عن الريف المحيط بها.

ولذلك وفى معظم الدول الأفريقية عبرت أزمة المشروع الحداثى عن نفسها فى صورة تفتت الكيانات القديمة بما فى ذلك الهياكل الاقتصادية مع تزايد الأهمية النسبية للاقتصاديات غير الرسمية وما أفرزته من فاعلين جدد وشبكات علاقات جديدة يتضاعل فى إطارها دور الدولة لكن تعزز أشكال أكثر تعقيدا ومتعددة المستويات والمراكز والمهام لما يمكن أن نسميه بالمجتمع المدني الجديد بمراكزه الحضرية الجديدة، التى لم تنشأ عن تحولات هيكلية ناجحة فى اقتصادياتها، بل على النقيض من ذلك بسبب فشل تلك التحولات. فنشأت حضريات جديدة ذات حدود ضبابية مع الريف، وفى داخل تلك الحضريات الجديدة بأقسامها العشوائية والغنية وباقتصادياتها الجديدة القائمة على الأنشطة غير الرسمية نشأت الأشكال الجديدة للمجتمع المدني وشبكات المعقدة- المرئية والخفية.

وعلى التوازي معها وفى تداخل معها فى أحيان كثيرة وعلى المساحة التى خلّت بانكماش الدولة، قامت الجمعيات الأهلية فى معظم الأحيان بتمويل خارجى وبقيادة متعلمي المراكز الحضرية القديمة. متى أدخلنا كل هذه المتغيرات فى الصورة العامة لتطور المجتمع المدني فى أفريقيا خلصنا إلى صورة بالغة التعقيد تجعل من الصعوبة نظريا وعمليا الحديث عن جسم واحد يمكن أن نطلق عليه



وصف المجتمع المدني. إن واقعا جديدا ينشأ في ظروف وأنماط تطور منظمات المجتمع المدني، وهو ما يحتاج لبحث متعمق ولجهد مشترك لفهمه.

ولربما هذه فرصة مناسبة لكي أعرج على قضية التكامل في مجال الإنتاج المعرفي باعتباره المدخل الذي لا غنى عنه لتطوير كافة أوجه التكامل الأخرى. في اعتقادي أن دراسة الواقع الجديد لما نسميه بالمجتمع المدني وتجلياته المتعددة في أعقاب انهيار المشروع التنموي وتسارع وتيرة التفاعلات المتبادلة الناجمة عن عمليات العولمة وما رافقها من فرز واندماج وتهميش - تحتم أن تكون البداية تطوير بنى وأدوات الجهد البحثي المشترك كخطوة منطقية في اتجاه التعرف على الواقع الجديد للمجتمع المدني في أفريقيا، وما يمكن أن يسهم به في دفع مسيرة التكامل. وهذا التركيز لا يعنى التقليل من أهمية ما اقترحته ورقنا د. حمدي ود. مامو من برامج دراسية حول المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا، بل على الأحرى هو اقتراح يمهد لمثل هذه البرامج الدراسية ويتكامل معها وعلى وجه الدقة والتحديد أقترح القيام بجهد بحثي مشترك (شبكة بحثية) تسهم في تطوير أساس معرفي مشترك حول قضايا المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا.

تركيزي على اقتراح شكل الشبكة البحثية له ما يبرره. فالبنية الأساسية للإنتاج المعرفي في أفريقيا (جنوبا وشمالا) قد أصابها الكثير من التغير إن لم نقل الاضمحلال بفعل تراجع الدولة عن الصرف على التعليم والتدهور الاقتصادي العام. اختفت العديد من مراكز التفوق الأكاديمي، أو في أفضل الأحوال انحسرت قدراتها، لكن الأخطر من ذلك هو ما رافق العولمة والتهميش من نزيف للعقول طال على نحو متفاوت كل البلدان الأفريقية. إن الإنتاج المعرفي عن أفريقيا يتم بصورة متزايدة لا في أفريقيا بل في الشمال المتقدم، وعلى وجه التحديد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد ١٢٧ مركزا للدراسات الأفريقية، وثلاث الباحثين والمدرسين بهذه المراكز قدموا من أفريقيا حديثا. وبالرغم من التفاوت بين بلد وآخر فإن الدول الأفريقية في شمالها وجنوبها، وبصورة مأساوية في البلدان التي تمزقها الحروب وعدم الاستقرار، فقدت قسما مهما من قواها المنتجة والناشرة للمعرفة للعالم الخارجي، وتم استبدال تلك القوى على نحو متزايد بكفاءات متدنية القدرات، تاركة أثرا لا يمحي لأجيال قادمة.

وفي هذا السياق فإن تراجع الوضع النسبي للإنتاج المعرفي مسألة تتطلب بصفة عامة على الجنوب الكوني (العالم الثالث إن شئت). في تحليله لما أسماه

بالمسار المشوه لتطور الإنتاج المعرفي في العالم الثالث، قسم أودرا (2003, dra) هذا التطور إلى ثلاث مراحل:

١- المرحلة التي تلت التحرر وتميزت بإنتاج معرفي متميز غني بمعالجة الإرث الاستعماري، والإمبريالية، واستطاعت أن تحقق إنجازات متميزة في الجنوب في إطار بحث قضايا التبعية والعلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب.

٢- مرحلة الثمانينيات التي طغت عليها أجندة بحثية مبنية على ردود الفعل عنيت بمعالجة آثار التكيف الهيكلي وبرامج الليبرالية الجديدة.

٣- مرحلة التسعينيات حيث فرض تسارع عمليات العولمة وما رافقها من فرز وتهميش حيث فرضت على الإنتاج المعرفي في الجنوب أجندة بحثية ومنطلقات انصرافية، وحرف مسار الإنتاج المعرفي لباحثي العالم الثالث إلى سلسلة من ردود الأفعال والمحااجة بدلا من التنظير الشامل والمنتج المرتكز على القضايا الأساسية المتعلقة بتوطين المعرفة.

لقد نتج عن ذلك تعميق للتبعية في الإنتاج المعرفي في الجنوب الكوني بأسره، تبعية في الإنتاج الفكري استهلاكا لا إنتاجا وتبعية في الاعتماد على التمويل الخارجي في البحث والتدريس على السواء، وتبعية مولدة لنزيف العقول.

بيد أن تجاوز هذه التبعية دون الوقوع في هوة المحلية المفرطة والانحدار البالغ في قدرات الإنتاج المعرفي يبدو تحديا بالغ الصعوبة فالتميز الأكاديمي والانخراط في الإنتاج المعرفي المتميز مرتبطان ارتباطا عضويا بدرجة الانفتاح (أجندة ونشرا) على الشمال.

إن إن ما يبدو وكأنه تحدى أفريقي حول فجوة الإنتاج المعرفي يأخذ بعده الحقيقي متى تم تأطيره في سياقه العالمي ببعديه الشمال والجنوبي وفي إطاره المشكل المتمثل في التبادل المعرفي غير المتكافئ وبدون تجاهل جوانب الخصوصية لا في هذا النقص ولا في الإطار التاريخي الذي تشكلت عبره منظومة الإنتاج المعرفي في أفريقيا.

نخلص إلى القول بأن الحوار حول أزمة الإنتاج المعرفي في أفريقيا ينبغي أن يتم في الإطار العام للحوار حول تحديات الإنتاج المعرفي في الجنوب الكوني وقضايا تطوير القدرات على الإنتاج النظري، وأولها وأهمها القدرة على بناء فضاءات معرفية وأخلاقية جديدة لحدثة بديلة في ظل عالم تتكثف فيه مظاهر

الاشتباك والترابط وهو بحث في الأساس عن منظومة مفاهيمية جديدة New paradigm للإنتاج المعرفي.

قصصنا بهذا الاستطراد التأكيد على أولوية القيام بجهد بحثي مشترك (شبكة بحثية) تساهم في تطوير أساس معرفي مشترك حول قضايا المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا، وكخطوة تسبق وتمهد للمشروع الذي اقترحتة ورقنا د. حمدي ود. مامو حول البرامج التدريسية المشتركة.

ولعل هذه فرصة مناسبة لكي أعرج على الأنشطة البحثية التي يرعاها مكتب الدراسات الأفريقية بالجامعة الأمريكية والتي تحاول عبر جهد بحثي مشترك الاقتراب من فهم المتغيرات الجديدة في تركيبة ووجهة تطور مجتمعات ما بعد انهيار مشروع الدولة التنموية. في عام ٢٠٠١ تم تأسيس مجموعة إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في الشرق الأوسط وأفريقيا وهو مشروع بحثي تعاوني يضم باحثي أفريقيا والشرق الأوسط يعملون في بلدانهم أو في دول الشتات في الشمال الكوني، وتهتم هذه المجموعة بتطوير رؤى جديدة لإعادة البناء كبديل لانهيار المشروع الحدائي في أفريقيا والشرق الأوسط. ويستهدف المشروع بناء حقل معرفي جديد للدراسات عبر التخصصية في مجال إعادة البناء وبناء أطر نظرية جديدة تأخذ في الاعتبار الوقائع التاريخية والمكانية في بلدان المنطقة، والشروط الجديدة التي تفرضها عمليات العولمة وانهيار نماذج التحديث السابقة، بما يساعد على استيعاب تحديات إعادة البناء في سياق واقع بالغ التعقيد.

وعلى مستوى آخر يستضيف مكتب الدراسات الأفريقية مشروعاً لإعادة البناء على المستوى القطري "مجموعة السياسات البديلة للسودان" وهي شبكة بحثية تأسست في عام ١٩٩٧ وتصمم باحثين سودانيين في السودان وفي مختلف دول الشتات، وتعنى بتطوير مجموعة من الأطر الهادية لبناء سياسة بديلة في الاقتصاد والخدمات التعليمية والصحية وتطوير القدرات البشرية التي يمكن تطوير إجماع وطني عليها. وفي كلتا الحالتين كانت فكرتنا التشبيك والتواصل ما بين الباحثين في أفريقيا والباحثين في مراكز الشتات المتعددة دعامتين لا غنى عنهما في تطوير قساعة الإنتاج المعرفي المشترك وتجاوز المحلية المفرطة وتحقيق قدر لا بأس به من التواصل والتلاقح مع مراكز الإنتاج المعرفي في الشمال الكوني وقدر مطلوب من التميز والجودة العلمية بما يضمن، وهو أمر هام لكل من الجهد البحثي

والتدريس المشتركين، تحقيق قدر من الرجوع الافتراضي Virtual Return لقدرات الإنتاج المعرفي التي فقدتها أفريقيا عبر الهجرة ونزيف العقول. أمل أن أكون قد أفلحت في الإضافة لهذا الجهد القيم وأنا عظيم الامتنان لهذه الفرصة العظيمة التي أتاحها لي مركز البحوث العربية الأفريقية والأصدقاء في جامعة كوازولو- ناتال بجنوب أفريقيا للالتقاء والتحاور مع هذه النخبة المميزة من الباحثين الأفارقة وبينهم أصدقاء جمعت بيننا أكثر من مناسبة للتحاور والتبادل الفكريين.

## تعقيب (٧)

### دور للمجتمع المدني في التكامل الأفريقي

حلمي شعراوي\*

إذا تجاوزنا مشكلة البعد النظري فيما يكتب عن المجتمع المدني ودوره في ظواهر "تولية" مثل التكامل والتوحد، فضلا عن دوره في التطور الداخلي للبنية السياسية الاجتماعية التي ستقدم علي هذا التكامل أو التوحد، إذا تجاوزنا ذلك فإننا لابد أن نواجه مسألة التعريفات الأولية التي باتت توحد بين عناصر وفاعليات المجتمع المدني وكأنها "البديل الأحدث" لمفاهيم القوي والمنظمات الشعبية، أو القوي الديمقراطية، أو الحركات الاجتماعية، فضلا عن التنظيمات السياسية وخاصة الطليعية منها. ومن هنا افترق بسرعة في العقود الأخيرة، معنى العمل الأهلي والاجتماعي، وحتى التتموي والنقابي، عن المطلب العام للمجتمع في التغيير، والتحول الشامل ومواجهة تحديات النظام الدولي أو حتى الإقليمي في بعض الحالات (الاتحاد الأوربي - "إيباك" آسيا، "نافتا" الأمريكية.. إلخ).

لذلك سنعود هنا بسرعة للمعنى الذي نرتضيه عن فاعليات التكامل من خلال الحركات الشعبية والثقافية التي تتقدم عملية طرح المطالب الاجتماعية والسياسية والتحويلية عموما مجتمعة أو متفرقة.

وفي ظني أن هذه النظرة الكلية لحركة المجتمعات هي التي أطلقت عبر تنظيمات شعبية أو ثقافية محدودة، معاني كلية، أيديولوجية وقومية، وتحويلية بل وتوحيدية.. إلخ وأصبح "الفكري" و"الاجتماعي" و"السياسي" في أحيان كثيرة، أو في نماذج كثيرة متوحدا في هذه الحركة أو تلك أو في النقاء مجموعة حركات اجتماعية أو ثقافية أو نوعية. وقد لعبت هذه المسألة في الساحة الأفريقية والعربية عموما دورا بارزا في تحديد طبيعة المشاركات الشعبية، بل وأظنها مازالت تقف وراء قسوي وعناصر تنسب الآن إلى "المجتمع المدني" بمفاهيمه الحديثة. وسوف نرى انعكاس ذلك في كثير من التجمعات الأفريقية والعربية منذ بداية حركات الجامعة Pan Movement وحتى منتهيات التنمية هنا وهناك مؤخرا.

---

\*مدير مركز البحوث العربية الأفريقية - بالقاهرة (مصر)

وسوف لا نذهب بعيدا في التاريخ إلى وصول حركات الجامعة الأفريقية ومؤتمراتها الخمس للمنتالية خارج أفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين وحتى السابع في كمبالا ١٩٩٦ لنشهد فيها تجمع الحركات الثقافية، والنقابات العمالية، والحركات السياسية اليسارية والديمقراطية تطمح إلى تأسيس تكامل أفريقي بمشاركة عربية ملحوظة. فإذا عبرنا إلى النصف الثاني من القرن العشرين ومدى تأثير الحرب الباردة على تحركات المجتمعات المنقسمة يسارا ويمينا، وجدنا أن الانقسام "الدولي" بين الكتل الكبرى لم يستطع أن يؤكد "هويته" إلا عبر تحركات "أممية" للجماعات السياسية والنقابية والفئوية والثقافية.. إلخ فيما عرف من انقسام بين الدولية International organizations والعالمية world Organization.

وعندما بدأ لبعض نظم العالم الثالث أن ثمة قدرا ملحوظا من "الدعم المقصود" أو الاصطناع من وراء هذه المنظمات الأممية أو الدولية، فقد راحت تدعم بدورها أشكالاً من التجمعات الشعبية لاقت قبولا إلى حد كبير بين جماهير شعوبها لبعض الوقت، وإن فرغ بعضها من جوهرها بسرعة مقترنة بانهيارات معروفة في نظم ودول العالم الثالث. نشير هنا إلى ذلك الإبهار الذي انبثق مع انعقاد مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وما تبعه من انعقاد لمؤتمرات الشعوب الأفريقية الآسيوية (القاهرة....) أو مؤتمرات الشعوب الأفريقية (أكرا...) ثم انطلاق منظمات الوحدة العمالية والشباب والمرأة والكتاب والفنانين، والأحزاب التقدمية. ولا ننسى هنا أنها جميعا كانت انعكاسا بدرجة أو بأخرى لأفكار الجامعة الأفريقية أو الوحدة الأفريقية والقومية العربية، بل ولم تستبعد الأفكار الاجتماعية عن الاشتراكية الأفريقية والعربية.. إلخ. وقد استطاعت هذه التحركات أن تحاصر الأفكار المحافظة عن و "الفرنكفونية" "الفيدرالية" كأفكار انعزالية، أو ثقافية محدودة، إلا أنها في هذا "الهيجان الشعبي" حاصرت أيضا التفكير والتفاعل الجدلي داخل المجتمعات أو على المستوى القاري بما أثر في سرعة تعرض "الاجتماعي" الجدلي للتدهور السياسي "الدولتي" الذي حل بالعالم الثالث. ليس صدفة أن نجاح التفاعل الجدلي، بل والسياسي، كان من نصيب القوي الاستعمارية والنظام الرأسمالي العالمي، بأكثر مما كان آلية "السياسي الاجتماعي" في بلدان العالم الثالث. لقد أدركت القوي الاستعمارية قيمة دولة ما بعد الاستقلال السياسي ودورها في عملية التحديث بل وأثر ذلك في بناء الطبقة المتوسطة (وإن رأي البعض بسذاجة أن الصناعة والتحديث لخلق الطبقة العاملة أساسا) ومن هنا وقفت

الرأسمالية الاستعمارية لفترة وراء مشروعات "الدولة التحديثية" وما يرتبط بها من تنظيم لبعض القوي الحديثة، مما أوهم باكتمال المسرح لتقدم مأمول في العالم الثالث. لكن التطور في العالم الثالث إلى مرحلة "الدولة التنموية" حتى إن لم يرض عنها البعض - لم يكن ليتكيف مع مصالح النظام الرأسمالي العالمي الذي بات يتطور بسرعة فائقة في عالم المال والاحتكار والمعرفة والتقنية، حتى أرقق المسعى الإنساني الاشتراكي ودمره، ومن ثم لم يستطع أن يقبل استمرار الدولة الوطنية في مسار تطورها الطبيعي إلى التنمية المستقلة أو الاعتماد على الذات إذ رأوا أن ذلك يؤدي إلى افتكاكها من معسكر الرأسمالية الطموح. وهنا بدا مطلب التكيف أبعد من مجرد التبعية، وأقرب لاندماج مشوه بنظم الرأسمالية العالمية. ونقول مشوها لأننا بالطبع لسنا جزءا من التطور الرأسمالي الفعلي، الحدائي والعقلاني، والليبرالي في عقر داره، وإنما يخضع "التكيف" الحديث، لعملية انسحاب الدولة، والمجتمع الشعبي والسياسي ليتفرغ الجميع إلى مجرد معالجة مشكلات السوق، وحاجات السوق العالمية، وإلا تعرضت لمشاكل الفقر المدقع، والتفتت، والانكفاء على الذات في الهويات قبل التحديثية وقبل الدولة بمعناها الحديث، وهذه الأنواع جميعا هي ما عرفته القارة الأفريقية من مشكلات.

لقد باتت "العناصر الاجتماعية" والفاعلين الاجتماعيين، في غياب رؤية سياسية توحيدية للدولة الوطنية وحركة الجامعة الأفريقية، باتت عناصر هشة للواقع الجديد، شاعت أم لم تشأ. بات العسكر مجرد حراس لقدر من الاستقرار الوطني أو الإقليمي، وقد كانوا لفترة ورثة ثورات التحرر الوطني والدولة الحديثة.. إلخ وفقدت الأحزاب السياسية زخمها الفكري السياسي حول الدولة لتصبح قوة تداول "السلطة" باسم الليبرالية الحديثة، وأدى انهيار العملية الإنتاجية الحديثة، إلى افتقاد قوي الإنتاج من العاملين أو إدارة الإنتاج من المهنيين لفرص الانتظام المصلحي الحقيقي. وأدى تحول الاقتصاديات "الوطنية" إلى نظام القطاعات غير الرسمية إلى تحول أكثر من ٥٠% من قوي شعوبنا العاملة أو المهنية إلى قوي مهمشة ومستبعدة من أية عمليات منظمة في المجتمع سواء في تنظيم الإنتاج أو التنظيم النقابي والمهني والثقافي ناهيك عن الحزبي السياسي.

إن تزايد حجم المهمشين و المستبعدين في المجتمع يؤدي تلقائيا إلى الآتي:  
أ - انهيار الحركات الاجتماعية التي تعتمد على نظامية الإنتاج وإدارة المجتمع.

ب - غياب معنى الدولة عند المواطن خاصة بعد غيابها الفعلي نتيجة افتقاد الدور التنموي، وإن كان تابعا لفترة طويلة ولكنه كان طموحا للاستقلال.

ج - نقشي المفهوم التفتتي "لجماعات الاجتماعية" والبحث عن هويات اجتماعية نوعية محدودة مثل الحقوقيين أو خدمة للمجتمع، أو الطلائع النسائية والعمالية والثقافية.. إلخ.

د - تصاعد الصياغة النظرية لمفهوم "المجتمع المدني" مرتبط بتضييق حدود "الدولة" ودورها أو حدود حركة المنظمات الاجتماعية الفئوية كتجسيد للديمقراطية، واعتبار ممارساتها وأهدافها الاجتماعية بديلا لدور الدولة وليس متكاملا معه في بنية وطنية حديثة وهنا تفقد "الدول" قدرتها على "الوعد" المحلي أو الإقليمي والقاري ويصبح مسعى "الجماعات الاجتماعية" للالتقاء كأنه الحركة الجامعة Pan Movement القارية أو الإقليمية. لكن واقع التفتت الاجتماعي والدولتي الذي تنطلق منه هذه الجماعات لا يساعدها أن تكون وحدوية تكاملية على المستوى القاري حتى لو كانت نبيلة الأهداف مثل شبكات مقاومة منظمة التجارة العالمية، وجماعات مناهضة العولمة أو مواجهة الديون أو دعم قضايا الجندر، أو حتى تنظيم المنتديات الاجتماعية العالمية، قاريا أو إقليميا.

إن هناك مشكلة تتعلق بمفهوم التكامل الاجتماعي المحلي أو لا قبل التكامل القاري الجامع، وهذا يرتبط بمعنى الموقف من السياسات الرأسمالية العالمية ومفهوم الدولة التنموي الاستقلالي بدرجة أو بأخرى. إن السياسات الرأسمالية العالمية هي مجمل مفاهيمها وليست مجرد الأبعاد الاقتصادية لهذا النظام. فالليبرالية المفرطة (ولذا تسمى المتوحشة) بالنسبة للواقع الأفريقي العربي قبل الحداثي هي التفتت الاجتماعي المفرط، لذلك لابد من فكر سياسي جديد حول الدولة، ودورها التنموي والاجتماعي في آن واحد، وهذا الدور هو الذي سيدفع مرة أخرى للفكر التكاملي الأفريقي، سيدفع أدوار العاملين والمهنيين والمتقنين من أجل حماية "دولة المجتمع الواحد" من الضغط الخارجي المتعاضم، وهنا يصبح توفر "المناخ الديمقراطي" لهذه الجماعات الاجتماعية ضرورة وطنية وليست منحة دولتية.

ويبقى السؤال: هل سننتظر الدولة الوطنية التحديثية التنموية لنقوم بهذا الدور؟ ونقول إنه إذا تطور مفهوم المجتمع المدني الذي نشير إليه إلى مفهوم شامل للحركات الاجتماعية المسيسة أو التنظيمات السياسية الاجتماعية، فسوف يصبح



علي هذه التنظيمات صياغة برامجها النوعية والفتوية لتتجاوز الخدمة أو الحقوقية إلى حدود المطالب المجتمعية الكلية وذلك من أجل دولة ديمقراطية جديدة، هي ديمقراطية بطبيعتها كمنتج للحركة التي تبنيتها.

قد يكون بناء مجموعات علمية أو ثقافية جاملة لهذا المفهوم ضرورة ملحة لبدء برنامج وحدوي تكاملي يطرح علي جميع التنظيمات الأخرى، لكن المسارعة إلى الالتقاء بالعناصر الفاعلة ذات الوعي الثقافي الشامل في تنظيمات العمال والفلاحين والنساء والمهنيين والفاعلين الاجتماعيين عموما، ضرورة في البرنامج العلمي نفسه الذي سيطرح الأفكار ويدرس الوقائع.

وثمة في أنحاء أفريقيا تنظيمات حيوية مهما كانت أرضيتها التي أشرنا إليها فإن بعض مواقعها تشير إلى وعي جديد بكل هذه الأبعاد. إن اتحاد العمال الأفريقي يحمل له عمال نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا بشكل طيب، والحركة الفلاحية تنتعش في زيمبابوي وتنزانيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وبوركينا فاسو، والحركة الثقافية تتمثل في تجمعات حية مثل تنظيمات كوتديفيا وجمعيات المؤرخين والاقتصاديين بل وحقوق الإنسان الأفريقية، لكن ذلك يبدو خلافا لما هو قائم علي مستوي المرأة أو المحامين والمهنيين بوجه عام. أما حركة الشباب فبدأت تعاود حضورها منطلقا من أنجولا وناميبيا، وبالمثل تنشط بشكل ملحوظ حركة "المنتديات الاجتماعية" في غرب ووسط وجنوبي أفريقيا.

إننا لا نستطيع أن ننسى حركة "المؤتمرات الوطنية الشعبية" أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي ولم يبعد عنها موجة التحرر الثانية التي قادت إلى تغيير نظم بالزحف الشعبي في أوغندا أو إثيوبيا وإريتريا والكونغو في نفس العقد، وليس عجزها الحالي إلا تأكيدا لقوة ضغط قوي سوق العالمية وليس إشارة لمجرد فشل الحركات الشعبية.

## المجتمع المدني كفضاء للتعبير الاجتماعي وتكامل الشعوب الأفريقية

### عزة خليل\*

القضية التي تتناولها ورشة العمل هي من القضايا التي يتقاطع فيها عدد من الموضوعات الهامة. وبناء على ذلك يتشعب النقاش حولها وفقا لاختلاف المشاركين في تقدير أولوية هذه النقطة أو تلك. وحيث يسفر ذلك عن فائدة في توسيع الحوار، وفي أن تكون الصياغات النهائية للأفكار معبرة عن وجهات نظر متنوعة نابعة عن خبرات مختلفة ومرجعيات ومواقع جغرافية متعددة، فإننا نأمل في أن يتسع صدر الحضور لما نقدمه فيما يلي من ملحوظات حول عدد من الموضوعات المرتبطة.

#### أولاً: حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

لنبدأ من اللبس الذي قد يثيره مصطلح "المجتمع المدني"، والذي عمق منه - كما أشار د.حمدي عبد الرحمن - الاستخدام السياسي للمصطلح، سواء من قبل الدول في حوارها الموجه لحلفائها في الغرب، أو من قبل النخب السياسية والثقافية الساعية إلى تحرير فضاء لها في ظل الهامش المحدود الذي تتيحه لها الدول. وقد يكون من المفيد الارتكاز على تحديد السياق الذي نسعى من خلاله إلى تحديد مفهوم "المجتمع المدني". وهل هو اقتفاء للتطورات التي وصلت إليها العلوم الاجتماعية - في الغرب بالطبع؟ أم لأنه الموضوع المفضل لدى الهيئات الدولية والمحلية وخاصة الممولة منها للبحث؟ أم لأننا نسعى إلى فهم ما يتحرك في أحشاء مجتمعاتنا من تغيرات تسعى إلى شرعية وجودها؟ أم هو إيماننا بضرورة التكامل الأفريقي كطريق لن يتم النهوض بأوضاع شعوبنا إلا من خلال تلمسها له. ومن

---

\* باحثة بمركز البحوث العربية الأفريقية - بالقاهرة (مصر)

الواضح أن السياق الذي تحدده ورشة العمل هذه يقع في إطار التساؤل الأخير.  
وبناء على ذلك تكون لنا هنا ملاحظتان؟

### (١)

في خضم التعريفات المختلفة للمجتمع المدني - والتي رصدتها ورقة د. حمدي عبد الرحمن - نلاحظ أن التعامل مع المجتمع المدني، يفترض أنه متجانس ومكون من أفراد أُنْدَاد. وإذا كان هذا الافتراض لا يتوافق مع واقع المجتمعات الغربية التي نشأ المصطلح في كنفها، فهو بالأحرى لا يتوافق مع واقع مجتمعاتنا العربية أو الأفريقية. وزعم هذا التجانس إنما يعمي عن فرصة تحليل التعددية وعدم التكافؤ في توزيع القوة بين الفئات المتعددة التي من المفترض أن تجد تمثيلاً لها في فضاء المجتمع المدني. وينبغي على هذا الزعم أيضاً تعمية عن فرص تحليل الأهداف غير المتجانسة التي يمكن أن تسعى إليها العناصر المختلفة داخل المجتمع المدني. كما يتجاوز هذا التجانس المفترض بالتالي، ما يدور بين العناصر المختلفة من صراع أو تفاعل، التي ينبغي علي وجودها إمكانية تعريف المجتمع المدني على أنه فضاء للتفاعل و ممارسة أو تسوية الصراعات.

ومن هنا تكون شرعية التساؤل حول جدوى بحث "دور المجتمع المدني في التنمية" مثلاً، دون التطرق إلى أن استراتيجيات التنمية التي تتعدد وفقاً لتعدد مصالح الفئات المختلفة في سياق هذه الاستراتيجيات. ومن ثم، فمن غير الواقعي، أن نتخيل إدماج منظمات رجال الأعمال والمنظمات الشعبية (الساعية مثلاً إلى تحسين الخدمات المقدمة للفئات الشعبية، أو الدفاع عن أوضاع معيشتها التي تتجه إلى التدهور) في سياق استراتيجية تنمية قائمة على برامج التكيف الهيكلي التي بالطبع تصب في مصلحة النوع الأول من المنظمات بينما تتعارض مع مصالح النوع الثاني من المنظمات.

### (٢)

بالنسبة إلى التكامل الأفريقي: بتطبيق المنطق ذاته في الملاحظة (١)، نجد أن "التكامل الأفريقي" لا يدل على شيء واحد وثابت. فالتكامل بالنسبة إلى الحكومات السائدة، يمكن أن يدل على محاولة متواضعة للتماسك أمام ضغوط النظام الدولي والمؤسسات المالية الدولية، أو كما أشار د. حمدي عبد الرحمن في ورقته، هو نوع من محاولات التجميل مثله في ذلك مثل النمط السائد من الدفاع

عن الديمقراطية والإصلاح السياسي و حقوق الأقليات وتمكين النساء.. إلخ. أما بالنسبة لرجال الأعمال، فهو يعني التطلع نحو أسواق، في ظل انغلاق الطريق أمام جهودهم المستميتة في الوصول إلى أسواق أوروبا أو الغرب. أما بالنسبة للفئات الشعبية الواسعة فهو لا يمكن أن يعنى سوى آفاق للتضامن في سعيها إلى الدفاع عن مصالحها التي عصفت بها رياح الليبرالية الجديدة.

ومن هنا، فقد تكون الخطوة الأولى في برنامج عمل مثل برنامجنا هي تحديد اتجاه التفكير، أي عناصر المجتمع ننشغل بها، ومن أجل تحقيق أي غاية في ظل أية استراتيجية للتنمية؟ وأي معنى للتكامل الأفريقي نعني؟ وإذا تجاهلنا هذا التحديد، فمن الممكن أن لا تسفر جهودنا مهما بلغ إخلاصها، سوى عن مزيد من الحوارات التي تتضمن إلى الخطابات الفوقية المستخدمة في أروقة المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأفريقي أو غيره، كما أشار د. حمدي عبد الرحمن.

### ثانيا: المجتمع المدني في ظل هيمنة الدولة المهمين عليها

انطلاقاً من تساؤل د.عابد الجابري الذي طرحه علينا د. حمدي عبد الرحمن، وهو هل يمكن تطبيق الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ نتساءل أيضاً هل ما تحقق في مجتمعاتنا من ليبرالية اقتصادية ترافق مع ليبرالية سياسية كما ينبغي لهذا الترافق في المنظومة الليبرالية الجديدة؟ وفي محاولة للإجابة عن ذلك نورد بعض الملاحظات:

#### (١)

أن تطبيق البرامج الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية الجديدة لم يكن نتاجاً لتطور النظام الاقتصادي في المجتمعات العربية (الأفريقية)، بل على العكس كان نتيجة لأزمة في هذا التطور، ومن ثم جاء التطبيق من خلال الخضوع لشروط مؤسسات التمويل الدولية - ضمن عوامل أخرى. وحيث لم يكن التغير بناء على تطور مصالح فئات محددة داخل المجتمع، تسعى إلى تطوير شروط التعبير السياسي والمشاركة والديمقراطية حتى تتمكن من فرض هذه المصالح، فقد مضى التحرير فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي إلى آخر شوطه، بينما تراجعت الحريات وتغلظت القيود فيما يتعلق بالمجال السياسي. وما زال الطريق أمام التغيير الحقيقي في المجال السياسي مسدوداً بسبب تراث الأبوية والسلطة المركزية من جهة، والتوجس من الفئات المتسعة التي تتآكل المصالح التي حصلت عليها في مراحل

سابقة بفعل السياسات الليبرالية الجديدة. وهكذا استمرت الدولة في اكتساب شرعية سلطتها من التقاليد وخاصة الإسلامية أو الملكية أو القبلية من جهة، و من خلال أجهزة القمع من جهة أخرى (سمير أمين (٢٠٠٠)). وهذا ما يشكك في فكرة العقد الاجتماعي التي يتطلبها المجتمع المدني من أساسها.

## (٢)

تشكك سمات النخب الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي السائد في المجتمعات العربية (الأفريقية) في أنها تمثل قاعدة لمشروع ليبرالي سياسي. وبتأمل طبيعة وتطور هذه النخبة، نجد ميلا إلى توسع القطاع الخاص في مجال المقاولات، مع تشعب إلى المجالات المصرفية والخدمية، وبدرجة أقل إلى مجالات الإنتاج السلعي وفي الزراعة والصناعة الاستهلاكية الخفيفة. ويتجه قسم كبير من القطاع الخاص إلى ممارسة التوكيلات للشركات الأجنبية، وبخاصة متعددة الجنسية. وقد صاحب التوسع السريع للقطاع الخاص ممارسات طفيلية أهمها المضاربة على الأرض العقارية وعمليات السمسرة والوساطة والعمولات، فتفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا، وزاد اشتراك كبار موظفي الدولة في القطاع الخاص (قبل أو بعد تركهم للخدمة). وتضافر ذلك مع علاقات القرابة والمصاهرة، ليؤدي إلى تداخل النخب الاقتصادية والسياسية. ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "الرأسمالية المضاربة"، فهي تعطي الأولوية لإقامة اقتصاد توزيعي أكثر منه منتج لقيم جديدة. (برهان غليون: ١٢٧، سعد الدين إبراهيم : ٢٧٥-٢٧٧).

ويعطي هذا التداخل بين عالم السياسة وعالم الأعمال طابعا زائفا لليبرالية في المجتمعات العربية، حيث تغتقر النخب الاقتصادية إلى الاستقلال الذاتي، وهي تعيش من خلال ما تقدمه من خدمات مباشرة وغير مباشرة إلى السوق العالمية. وأصبحت السوق الوطنية بالنسبة لها وسيلة للتراكم الأولي، الذي يسمح بأن تصبح جزءا فعليا من الرأسمالية الدولية. ومن المنطقي ألا تتحمس فئة بهذه السمات إلى أية حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية المدينين بوجودهم لها. وهم بحكم تبعيتهم للخارج - وتداخلهم مع السلطة السياسية في الداخل - لا يبحثون عن قاعدة اجتماعية حاملة لمشروعهم الليبرالي من داخل مجتمعهم ويعولون على ضغوط المؤسسات الدولية. ومن ثم، أصبح التحالف مع الخارج والمتزاوج مع بناء

سلطة استبدادية هما شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (برهان غليون : ١٢، علي أومليل، سمير أمين (٢٠٠٣)).

ومن الملحوظة (١) و (٢)، يمكن التساؤل حول جدوى توجيه النداء إلى منظمات "المجتمع المدني" التي تنشط في الحدود التي ترسمها الدول، وإلى منظمات رجال الأعمال الذين هم في الوقت ذاته من رجال الدولة، وحثهم على تفعيل دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي رغم غياب استهداف مشروع وطني في إطار التغيير عن مصالح الرأسمالية السائدة. وهذا لا يعني عدم جدوى طرح هذه الأفكار والطموحات في المجتمعات الأفريقية ، وإنما يعني أن علينا تحديد الفئات ذات المصالح في تجسد هذه الأفكار بصورة حقيقية في الواقع. والتفكير وفقا لهذا السياق سوف يؤدي بنا إلى تركيز انشغالنا على توصيل هذه الأفكار إلى المنظمات الشعبية والحركات الاجتماعية والفاعلين في الاحتجاجات الشعبية وكافة أشكال العمل الجماعي المقاوم التي تتباين بالطبع من مجتمع أفريقي وآخر. وسيكون مضمون الدعوة وفقا لذلك، هو أهمية دور التضامن بين الشعوب الأفريقية في السعي لتحقيق التنمية التي تحقق أهداف الفئات الأكثر اتساعا في المجتمع.

## مراجع:

- برهان غليون (١٩٩٤)، "الديمقراطية العربية، جنور الأزمة وآفاق النمو"، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي. دراسات نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعد الدين إبراهيم (محررا) (١٩٩٨)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- سمير أمين (٢٠٠٣)، المنظمات الشعبية في العالم العربي، في سمير أمين وفرانسوا أوتار (محرران)، مناهضة العولمة. حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة، مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل.
- علي أومليل (١٩٩٩)، مفهوم الشراكة، بحث غير منشور.

## تعقيب (٩)

د. فرج عبد الفتاح فرج\*

١- البحث عن تعريف محدد لمفهوم متداول : إننا جميعا نعرف المقصود بالمجتمع المدني ، ونعرف المقصود بالعولمة ، ورغمنا عن ذلك فإننا نبحث عن وضع هذه المفاهيم في معايير محددة القالب ، نختلف حول بعض جوانبها ، ونتفق مع بعض جوانبها أيضا ، ونظل المفاهيم راسخة في أذهاننا كل منا يتعامل معها بالقدر المتيقن . ولا يستطيع أحد الأطراف أن يقنع الطرف الآخر بضرورة الأخذ بما يقتنع هو به ، فلننظر مثلا لعلم الاقتصاد ، وبقدر الكتب التي ظهرت فيه ، ظهرت تعريفات هذا العلم ، ولكننا جميعا كمشتغلين بعلم الاقتصاد ، نعرف ما قدمه روبنز من تعريف ، والبعض يأخذ به ، والبعض الآخر لا يأخذ به ، ونعرف ما قدمه شومبيتر في هذا السياق والبعض أيضا يقتنع به والبعض الآخر يجحده وهكذا ..

إن تعريف شومبيتر ، وهو في رأى الباحث أوضح من عبر عن اتجاه تعريف المجتمع المدني في أفريقيا والوطن العربي قد تأثر بالرؤية التقليدية الضيقة ، إذ يرى في المجتمع المدني نظاما أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا مع تحقق أربعة شروط فيها - والشرط الثالث منها أنها لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة أو أن تقبل مسئولية تولى مهام الحكم بشكل عام . أى إن التعريف يستبعد الأحزاب السياسية عن نطاق المجتمع المدني ، وهو الأمر الذى يختلف مع تعريف سعد الدين إبراهيم ولا يسير معه في نفس الاتجاه على النحو الذى أوردته الورقة ، ولا نعلم كيف يرى الباحث أن التعريفين يسايران بعضهما رغم استبعاد الأول للأحزاب السياسية ، وتوسيع الثانى للمفهوم ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية ..

٢- أن اصطلاح المخزن للتعبير عن الدور المهيمن للدولة هو اصطلاح عرفته الحياة العامة في مصر أيضا حتى وقت قريب حيث كان يطلق على وزارة المالية - وزارة الخزانة ، في عهد عبد الناصر ، وأعتقد أن إسباغ صفة وضعية الدولة المستبدة والمهيمنة في مواجهة المجتمع الضعيف والخاضع والذي يحتاج إلى

---

\*أستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة (مصر)



موجة من التحرر ، لا أعتقد أن الحقبة الناصرية يمكن أن تتصف بهذه الصفات ، نظرا لامتلاكها المشروع التتموى الوطنى الذى استهدف مصلحة الشعب كمصلحة عليا يجب تخطى كل العقبات للوصول إليها .

٣- إن مؤسسات المجتمع المدنى بالمفهوم الذى تبنته الورقة البحثية يثير عديدا من الإشكاليات، فهى من ناحية مؤسسات غير متجانسة الأهداف ، بل لا يوجد حد أدنى من هذا التجانس بين بعض منها ، خذ على سبيل المثال جمعيات رجال الأعمال ، والنقابات العمالية فكلاهما مختلف الأهداف ، الصحافة القومية والصحافة الحزبية ، أيضا كلاهما مختلف عن الآخر من حيث الهدف والأسلوب ، والنتائج المتوخاة . ومن ناحية أخرى فهى تضم إلى جانب مؤسسات العمل الاجتماعى ، تلك المؤسسات التى تستهدف المشاركة فى القرار السياسى ، أو بالأحرى تلك الساعية للحكم وتقصد بها الأحزاب السياسية ، فهل تدخل فى نطاق المفهوم على النحو الذى جاء به تعريف سعد الدين إبراهيم ، أم تظل بعيدة عن دائرة مفهوم المجتمع المدنى وفقا لتعريف شيمتر Schmitter ؟.

٤ - ذهب الباحث فى دراسته للدور التتموى للدولة فى أفريقيا ( مرحلة ما بعد الاستعمارية) إلى أن المشروع الوطنى مثل شعارا لمرحلة النمو فى أفريقيا ما بعد الاستعمار ثم يستطرد القول ليصل إلى أن الجانب الأكبر فى ممارسة السلطة ولاسيما فى مواجهة العمال والفلاحين يعد الأكثر أهمية فى سياق استمرار ملامح المرحلة الاستعمارية كامنة فى طبيعة الحكم الوطنى الجديد ، فضلا عن ذلك فإن الدولة الوطنية أعادت هيكلة وتنظيم تقسيم العمل من خلال تمايز طبقي بالغ الوضوح بين الشرائح العليا والدنيا للمواطنين الأفارقة.

غير أننا نختلف مع الباحث فى جملة ما ذهب إليه من دور وطنى للدولة فى أفريقيا بعد انتهاء المرحلة الاستعمارية، فقد عمل كل من عبد الناصر (مصر)، وجوليوس نيريرى (تنزانيا) ، وكوامى نيكروما (غانا) ، وأحمد سيكتورى (غينيا)، وغيرهم من الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية على إحياء المشروع التتموى الوطنى والانتقال به من الشعار إلى العمل ، وقد تم ترجمة ذلك فى وثائق عديدة ، كذلك أيضا تم ترجمته فى شكل مشروعات صناعية وزراعية وخدمية ، وكان العمل فى تلك المرحلة هو الوسيلة المشروعة للحراك الاجتماعى ، غير أن تحالف قوى الإمبريالية على المشروع الوطنى الأفريقى عمل على تقويض بذور التنمية المستقلة فى أفريقيا سواء تم ذلك بالأساليب العسكرية ( نكسة يونيو

( ١٩٦٧ ) ، أو من خلال فخ الديون الذى نصبته الولايات المتحدة الأمريكية لدول العالم الثالث ، وكانت بدايته الخروج عن آخر شكل من أشكال قاعدة الذهب فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ .

إن مناخ وبيئة عمل مؤسسات المجتمع المدنى آنذاك ، ليس هو المناخ أو البيئة التى تسود عالم اليوم ، فحينما تكون الدولة هى المسئولة عن المشروع التتموى وتحقيق التراكم الرأسمالى ، تكون الحاجة لمؤسسات المجتمع المدنى أقل منها فى حالة الدولة التى تتخلى عن مشروعها الوطنى للقطاع الخاص بما يزيد من مساحة الفراغ بين الدولة ومواطنيها ، وهنا يصعب مسايرة الباحث فيما ذهب إليه من أن الجماهير الأفريقية التى تم تعبئتها فى مرحلة النضال الوطنى ضد الاستعمار ثم تهملش وتقزيم دورها النضالى.

#### ٤- قياس فاعلية العمل فى مؤسسات المجتمع المدنى :

لعله وقد يكون من المفيد أن نبحث عن معيار لتقييم فاعلية العمل داخل مؤسسات المجتمع المدنى للمساهمة فى الإجابة عن تساؤل أساسى ألا وهو إلى أى مدى يحتاج المجتمع لمثل هذه المؤسسات ؟ إن الإجابة تتوقف على مدى فاعلية المؤسسات نفسها ومدى تأثيرها فى المجتمع الذى تعيش فيه على ضوء أهدافها وإمكاناتها . إن صعوبة القياس الكمي غالبا ما تقف حائلا أمام الإجابة على مثل هذه التساؤل . إن قياس الكفاءة لهذه المؤسسات يختلف باختلاف طبيعة الخدمات التى تؤدي ، غير أنه من المقبول أن يكون هناك مقياس عام لتحليل انحرافات الأداء عن المستهدف فى ضوء الإمكانيات ، أى يتم وضع الأهداف فى ضوء الإمكانيات المتاحة ثم يتم حصر الأداء ، والفرق يمثل انحرافا عن المستهدف يتم تحليله والوقوف على أسبابه .

هل من المقبول الأخذ بمعيار التكلفة / المنافع للحكم على كفاءة أداء العمل بمؤسسات المجتمع المدنى ؟ ، فالتكلفة يمكن تقديرها نقديا ، أما المنافع فيصعب أو يستحيل ترجمتها إلى قيم نقدية ، أم أن الأهداف وحدها إذا ما تم صياغتها بشكل جيد ، تكون هى المعيار للحكم على كفاءة أداء هذه المؤسسات ؟ وبطبيعة الحال فإن صياغة الأهداف لابد وأن ترتبط بحجم الموارد المتاحة للمؤسسة ، وأن ترشيد استخدام هذه الموارد ، وتحقيق الأهداف المرجوة ربما يكون معيارا مقبولا للحكم على كفاءة أداء مؤسسات المجتمع المدنى .

د. محمد عاشور مهدي\*

انطلاقاً من الوعي بأن ورقة الدكتور حمدي عبد الرحمن ورقة مفاهيمية هدفها إثارة الأذهان حول القضايا الأساسية التي احتوتها؛ فإن مداخلتني سوف تتركز في جملة من الملاحظات التي أثارها الورقة لدي، تهدف إلى إلقاء مزيد من الضوء على جوانب الموضوع وصولاً إلى فهم أعمق له وقدرة أكبر على معالجته وتحقيق أهدافه المتمثلة في بلورة المشروع البحثي.

### الملاحظة الأولى

إن المتأمل في التعريفات المطروحة للمجتمع المدني علي نحو ما خلصت الورقة الأساسية يجد أنها تقوم علي افتراضات ثلاثة أساسية هي:

— ضرورة تحديد أي من المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن إدراجها في المجتمع المدني.

— أن يتمتع المجتمع المدني بصفة الاستقلال عن الدولة، بما يجعل الأخيرة لا تتحكم في أو تسيطر علي أنشطة وتنظيمات المجتمع المدني.

— إن الاستقلال سالف الإشارة إليه لا يجب أن يمنع اعتراف المجتمع المدني بشرعية الدولة وأنه ليس بديلاً عنها.

والمفترضات سالفة البيان في جملتها غير متوافرة في العديد من دول القارة بصفة عامة ودول الشمال الأفريقي بصفة خاصة. فمن ناحية، فإن ثمة إجماعاً علي عدم وضوح ما يمكن اعتباره من منظمات المجتمع المدني وما لا يمكن اعتباره كذلك، ومن ناحية ثانية فإن كثيراً مما يمكن اعتباره من تنظيمات المجتمع المدني في دولة ما أو مرحلة ما بفضل استقلاله عن الدولة وتحقق الشروط سالفة الذكر فيها، فإنها في دولة أخرى أو مرحلة أخرى يمكن ألا تعد كذلك بفعل اختلال أحد أو كل المفترضات سالفة البيان، مثال ذلك النقابات العمالية في مصر مقارنة بنظيرتها في جنوب أفريقيا، وكذا مقارنة دور الأخيرة في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي وحكم الأغلبية عام ١٩٩٤ والمرحلة التالية علي ذلك في ضوء العلاقات والروابط التاريخية بين النقابات العمالية وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات

---

\*معهد البحوث والدراسات الأفريقية — جامعة القاهرة (مصر)

عمال جنوب أفريقيا "كوساتو" وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي للحاكم. وعلى صعيد ثالث فإن فاعلية للمجتمع المدني في كثير من الدول الأفريقية ارتبطت إما بانحسار دور للدولة وتراجعها، أو غيابها كلية بانهيارها؛ حيث تتقدم منظمات المجتمع المدني لتملأ الفراغ الناجم عن ذلك، ولتمثل الملاذ لأفرادها وأنصارها. وتعتبر مناطق التماس الحدودية أكثر المناطق معرفة بمثل هذه التنظيمات والممارسات؛ حيث تشهد العديد من المناطق الطرفية هذه امتدادات وتعاملات عبر حدودية في مجالات عديدة بعيدا عن سلطان الدولة وسطوتها؛ كما أن استمرار المجتمع الصومالي على الرغم من انهيار الشكل المؤسسي للدولة وزوالها يطرح مثالا آخر في هذا الصدد.

\* وعلى ذات الصعيد فإن محاولات التوسع في تعريف المجتمع المدني يحيطها العديد من المخاطر؛ فعلى الرغم من الاتفاق مع ماذهب إليه الدكتور حمدي عبدالرحمن من أن ذلك التوسع قد يضيء قدرا من الحيوية للمصطلح على المستوى الوطني، فإن ذلك التوسع في التعريف يمكن أن يثير العديد من المشاكل من جراء تلك النظرية في بيان ما ينطبق عليه المفهوم؛ وهي مشاكل تتعلق بمدى فاعلية تلك المنظمات المدرجة في إطار المجتمع المدني ومدى قدرتها على تحقيق غايات مثل الاستقرار والمشاركة العامة والصالح العام في ضوء المنظور والمصالح شديدة الضيق للكثير من هذه التنظيمات وعجزها على المستوى الوطني، ناهيك عن المستوى القاري؛ فالمجتمع المدني لا يوجد تلقائيا بوجود الروابط المستقلة والمصالح الخاصة، فليس كل نشاط خارج الدولة يعتبر مجتمعا مدنيا أو مرادفا له فالمجتمع المدني - يرتبط في مفهومه المعاصر وكجزء من قوته - بشكل التنظيمات وجوهر المشاركة أو عدم المشاركة السياسية وتحقيقه للديمقراطية في مجال أرحب.

### الملاحظة الثانية

إن المجتمع المدني يشكل عددا ضخما من المصالح المتميزة والمتمايزة ويشمل تنظيمات وروابط تطوعية عديدة (مؤسسات دينية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، متقنين...) فالمجتمع المدني إذا ليس مجتمعا متجانسا ولا متماسكا، وبالتالي يمكن تصور وجود صراعات وانقسامات داخل ذلك المجتمع وبين مكوناته؛ على نحو يصعب معه الحديث عن ذلك المجتمع كوحدة واحدة.

### الملاحظة الثالثة:

إنه وإن بدا أن المجتمع المدني في كثير من الأحيان منفصلا عن الدولة ومناهضا لسلطانها ونفوذها من خلال السعي لوضع الحدود والقيود على ذلك السلطان وضمان وتحصين امتيازات أعضائه، فإن تباين مصالح مكونات المجتمع المدني يدفع جماعته أو بعضها على الأقل للبحث عن سبل للتأثير على الدولة فيما يتصل بالسياسة العامة وتخصيص الموارد، وقد تكون تلك المساعي ودية أو مصحوبة بممارسات عدائية من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر.

### الملاحظة الرابعة:

إن البحث في أسباب المشكلات التي تثيرها العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في أفريقيا — تتبع في جانب كبير منها — من وجهة نظري — من طبيعة نشأة الدولة الأفريقية ووجودها من ناحية ومن طبيعة التنظيمات المكونة للمجتمع المدني في أفريقيا ودورها من ناحية ثانية.

فالنشأة المصطنعة للعديد من دول القارة، أدت إلى عجز العديد من الأنظمة السياسية في تلك الدول عن القيام بوظائفها على الأصعدة (الأمنية، الاقتصادية السياسية، الاجتماعية...)، بالنظر إلى أن كثيرا من تلك الدول كانت مستعمرات أو وحدات إدارية تابعة لمنظومة أكبر من المستعمرات الخاضعة لدولة كبرى، ولم تكن العديد من تلك المستعمرات قادرة — عند استقلالها — على القيام بوظائفها كدولة مستقلة، ومع تبدي ذلك العجز في قدرات الدولة عن الوفاء باحتياجات المجتمع اتجه كثير من الأنظمة إلى الانتقائية في التعامل مع جماعات المجتمع عبر أدواتي المنح والمنع الأمر الذي أسفر عن أحد أمرين في تعامل كثير من تنظيمات المجتمع مع الدولة، أولهما الخضوع للنظام طمعا أو رهبة، والثاني الخروج عليه تحديا أو انعزالا واكتفاء بالذات. وفي كل لم يكن الأمر ليشجع على علاقة صحية بين الجانبين.

### الملاحظة الخامسة:

إن فاعلية المجتمع المدني في العديد من التجارب على صعيد القارة وخارجها ارتبطت بقضايا بعينها كالتحرر الوطني أو المطالبة بالديمقراطية والحرية؛ وأنه في معظم تلك التجارب تراجعت تلك الفاعلية مع تحقق الهدف المشترك لجماعات

المجتمع المدني وذلك بفعل الاختلاف حول القضايا والأهداف التي تتلاءم والواقع الجديد، والانشقاقات داخل صفوف تحالف للنضال من أجل التحرر الوطني أو الديمقراطية.

### الملاحظة السادسة:

وتتعلق بالمبالغة في تقدير دور منظمات المجتمع المدني ومركزيته في أي تجربة ديمقراطية - فمن وجهة نظرنا - أن الأمر ليس على هذا النحو على الأقل في الكثير من دول القارة، وفي جميع دول الشمال الأفريقي تقريبا بالنظر إلى حقيقة غياب ثقافة التسامح والتداول السلمي الدوري للسلطة، والتي تعتبر - أي ثقافة التسامح - شرطا لازما للديمقراطية، فكثير من تنظيمات المجتمع المدني تنسم بالمركزية الشديدة ولا تعرف تداول سلميا للسلطة، فانتقال السلطة داخل العديد من تلك التنظيمات يتم عبر الوفاة الطبيعية أو غير الطبيعية (تصفية) أو عبر الانشقاق والتمرد أو تدخل طرف ثالث (القضاء، السلطة التنفيذية...) وخطورة ذلك الأمر أنه يجعل منظمات المجتمع المدني أقل فاعلية وقدرة على النضال من أجل إحداث تحولات ديمقراطية حقيقية، فضلا عن جعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة، بل وعرضة لنقد دائم بأنها تطالب بالأمر وتعمل نقيضه فيما يتصل بالديمقراطية.

### الملاحظة السابعة:

وتأتي نتاجا للملاحظات سالفة البيان، ففي ضوء ما سبق ذكره، فإنه ليس من المستغرب تقلص دور مؤسسات المجتمع المدني على صعيد التكامل الإقليمي وذلك بفعل مجموعتين من الأسباب، تتعلق أولاها بالإطار العام الحاكم الذي تعمل خلاله تنظيمات المجتمع المدني، والأخري تتصل بنشأة مؤسسات المجتمع المدني وأهدافها.

فعلى صعيد الأسباب المتعلقة بالإطار العام يلاحظ أن كثيرا من التنظيمات تخضع لقوانين صارمة فيما يتصل بعلاقاتها مع العالم الخارجي رسميا كان أو غير رسمي، سواء فيما يتصل بالأنشطة أو التمويل أو غير ذلك، الأمر الذي يحول دون قيام علاقات رسمية معترف بها على الصعيد الإقليمي أو القاري إلا في النذر اليسير.

وعلى صعيد الأسباب الخاصة بنشأة ووظيفة مؤسسات المجتمع المدني، فإنه — وفي ضوء ما سلف ذكره عن ارتباط نشأة بعض هذه المؤسسات بأهداف بعينها — تفقد المنظمة فاعليتها بتحقيقها، أو أهداف خاصة ضيقة تجعل المؤسسة بعيدة عن غيرها من المؤسسات، وفي ضوء الافتقار لإطار ثقافي ورؤية شاملة لدور المجتمع المدني ووظيفته على الصعيد الوطني والإقليمي، وانشغال كثير من تنظيماته بمشكلات قطرية بل ومحلية ضيقة، فقدت تلك المؤسسات القدرة على التأثير والفعل على الصعيد الإقليمي إلا في أطر ضيقة ومساحات غير ظاهرة كروابط الجماعات الدينية الصوفية والكنسية، أو النطاقات الإثنية والقبلية عابرة الحدود في المناطق الطرفية من الدول المتجاورة وفي سياق غير رسمي يتبادل والدولة عدم الاعتراف، وإن قبل الطرفان التعايش على أساس من التغاضي عن وجود الآخر وليس التراضي.

### الخلاصة

إنه في ضوء كل ما سبق، يثور تساؤل حيوي هو من أين نبدأ في سعينا لتدشين مشروع لتفعيل دور المجتمع المدني في دعم التكامل الأفريقي. والرأي عندي أن نقطة البدء لابد وأن تركز على ما يلي:

— وضع تعريف واضح ومحدد إجرائيا للمجتمع المدني على نحو يوحد الرؤي ويزيل اللبس المحيط بهذا المفهوم المراوغ والمحير، وهو ما يعني بالضرورة الأخذ في الاعتبار المفاهيم الأخرى المتداخلة معه كالمجتمع بصفة عامة، والمجتمع الأهلي، والمعارضة.

— عمل دراسة مسحية للتنظيمات المدنية العاملة في مجالات تكاملية إقليمية وتقدير إمكاناتها ووضع ترتيب وأوزان نسبية لكل منها على أسس يتفق عليها لما يحقق صالح المشروع، ويعتمد التقسيم من بين ما يعتمد على تاريخ النشأة، والعضوية، والنطاق الجغرافي الذي تغطيه وطبيعة الأنشطة التي تمارسها، والجمهور المستهدف أو المستفيدين، والأهداف، والإنجازات..

— محاولة التنسيق بين التنظيمات العاملة في أنشطة متشابهة ودمجها — إن أمكن ذلك — بما يزيد من فاعليتها مع ما يتطلبه ذلك من توحيد معايير الأداء بينها والتقييم، وهنا يمكن أن تساهم مراكز البحوث والتدريب بدور فيما يتصل بصقل وتنمية المهارات ونقل الخبرات.

ولاشك أن تحقيق تلك الأهداف وغيرها لن يتأتى دون نشر ثقافة تؤمن بأهمية التكامل الإقليمي، وهنا تتبدى أهمية المشروع الثقافي ممثلاً في البرنامج التعليمي الذي أرى أنه ربما يكون أكثر فاعلية إن تم التركيز على مراحل التعليم الأساسي إلى جانب مشروع دراسات الدكتوراه المقترح؛ باعتبار أن التنشئة لأجيال مؤمنة بالعمل الإقليمي المشترك في كافة المستويات ومن مختلف الأعمار ضماناً أساسية لازمة لاستمرارية أي عمل جماعي مشترك.



## تعقيب (١١)

د. عواطف عبد الرحمن\*

قام الباحث برصد وتحليل مفاهيم المجتمع المدني في السياق الغربي كما تناول الأصل التاريخي للمفهوم في التجارب العربية الأفريقية والأسباب التي أدت إلى انتشاره في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والمؤتمرات الدولية التي أسهمت في ظهوره وانتشاره. يناقش الباحث في دراسته إمكانية تحقيق التكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا من خلال منظمات المجتمع المدني مستندا إلى الفرص التي يتيحها عصر العولمة الذي يفسح المجال واسعا أمام المصالح الخاصة التي تتجاوز نطاق كل من العائلة والدولة ويطرح الباحث موضوعه عبر خمسة محاور تتناول إشكالية تعريف المجتمع المدني في أفريقيا وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني ثم التفاعلات والأدوار على المستوى الإقليمي وكيفية تفعيل المجتمع المدني ودوره التكاملي وأخيرا اقتراحا ببرنامج دراسي عن التكامل الأفريقي. وقد حرص الباحث على إبراز الإشكاليات الناتجة عن محاولات بعض الأكاديميين فرض المفهوم الغربي للمجتمع المدني على أفريقيا والوطن العربي. ثقافة حقوق الإنسان.

### ملاحظات أساسية

وفي ضوء الرؤية التي طرحها الباحث عن المجتمع المدني ودوره في تحقيق التكامل الإقليمي والقاري في إطار رسدي تحليلي بانورامي تبرز بعض الملاحظات نوجزها على النحو التالي:

أولا: حاول الباحث أن يستخلص تعريفا ملائما للمجتمع المدني في إطار الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية الأفريقية وأن يتواءم التعريف مع التطورات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها العولمة على الواقع الأفريقي. وبالفعل استخلص التعريف التالي مستندا إلى إسهام أورفيس (المجتمع المدني هو فضاء عام يشمل أنشطة جماعية مستقلة سواء كانت رسمية أو غير رسمية ويعترف في ذات الوقت بشرعية وجود الدولة) وفي إطار هذا التعريف

---

\*أستاذة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة (مصر)

بدعونا الباحث إلى الأخذ بمدخل للمجتمع المدني بمفهومه المجتمعي الواسع لتعزيز الديمقراطية وإشاعة القيم المدنية التي تحرص على التسامح وقبول الآخر في إطار الاعتراف بشرعية وجود الدولة وبأهمية وظائفها. ولم يحدد لنا الباحث أي دولة يقصد، وما هي طبيعة هذه الدولة، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها؟

هل يقصد الدولة العربية الأفريقية التي عرفت بالقوة والشراسة في تعاملها مع الشعوب ومنظمات المجتمع المدني، ولكنها في مواجهة الدول الأجنبية يبدو ضعفها وتهافتها بصورة مشينة في كثير من الأحيان خصوصا أمام الدول المانحة التي استمرت في ضغوطها على الحكومات الأفريقية طوال العقد الماضي حتي أدت إلى التصفية الفعلية لكافة وظائف الدولة الاقتصادية. كما أن الليبرلة الاقتصادية وإنهاء تدخل الدولة حسب تعليمات المؤسسات المالية الدولية في إطار برامج التكيف الهيكلي قد أدت في معظم الدول الأفريقية إلى نشأة جماعات مافيا سياسية مالية تحاول السيطرة على الاقتصاد كما أدي ضعف وانهايار الدولة في بعض أنحاء أفريقيا إلى ظهور مصالح خاصة تعتمد على حماية ميليشيات مسلحة حتي أصبح العنف والفوضى وانعدام الأمن في هذا السياق هي السمات المميزة لمناطق شاسعة في القارة.

كذلك يلاحظ إغفال الباحث عن طرح التساؤلات الجوهرية والتي ظلت بلا إجابات ورفع شعارات مثل (دولة قوية ومجتمع مدني قوي يشكلان ديموقراطية وتنمية وتكامل) كيف يتحقق ذلك في ضوء ما أكدته الوقائع العديدة عن فساد وتبعية الحكام الأفارقة. والتساؤل هو حول أي سياسات يمكن أن تلتقي الدولة مع منظمات المجتمع المدني، سياسات تعمل لصالح السوق والشركات المتعددة الجنسية خضوعا لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة أم سياسات تعمل لصالح المهمشين من الأغلبية الأفريقية في الريف والحضر؟ وهل هي سياسات تعتمد على الاستثمارات الأجنبية بزعم أنها الوسيلة الوحيدة القادرة على إنقاذ أفريقيا من الأزمة التنموية أم سياسات تعتمد على الموارد الذاتية، علما بأن الكثير من موارد أفريقيا المعدنية والطبيعية مثل الغابات والمصايد وحقول النفط واقعة أصلا في أيدي رأس المال الأجنبي، مثال أمريكا والنفط الأفريقي الرخيص الذي لم يوظف لتنمية الدول الأفريقية .

وهناك تساؤل أخير عن منظمات المجتمع المدني الموجودة والفاعلة في

أفريقيا وموقعها من المنظمات الرسمية التي تنتشر بغطاء أهلي والتي أسستها الحكومات الأفريقية للمصادرة على العمل الأهلي الحقيقي مثل المجالس القومية للمرأة الأفريقية في مصر ونيجيريا وكينيا وتونس والسنغال وأيضا المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

وتكمن أوجه القصور في التعريف الذي تبناه الباحث في غياب المعلومات الميدانية المفصلة عن خريطة منظمات المجتمع المدني في أفريقيا، الأمر الذي أدى إلى التبسيط أو التعميم المخل أو محاولة التوفيق بين التراث الغربي في مفاهيم المجتمع المدني وبين ما يطرحه الواقع الأفريقي من تحديات تتعلق بالخصوصية المجتمعية والنشائية. ولاشك أن اختزال الواقع الأفريقي المعاصر وقصره على تجارب التحرر الوطني وبعض أشكال النضال النقابي وتجاهل الحركات الشبابية والنسائية ومنظمات المهنيين والتجار وصغار الحرفيين والصيادين وتجمعات الرياضيين واتحادات الكتاب والفنانين كل ذلك يؤثر بالسلب على التصورات المطروحة عن دور المجتمع المدني في تحقيق التكامل الأفريقي في عصر العولمة. ومن هنا تبرز ضرورة تضافر كافة القوي المستتيرة من المثقفين والأكاديميين الأفارقة والعرب لبلورة رؤية مستقبلية عن دور المنظمات الأهلية في أفريقيا لمواجهة قوي الاستبداد والفساد المحلي وهيمنة مؤسسات العولمة والسوق العالمية، ورسم تصور بديل لعلاقات الهيمنة الرأسمالية القادمة من الشمال وتجاوز تهميش الدولة من جانب قوي السوق بطرح رؤية علمية شاملة تبرز دور المجتمع المدني ومؤسساته في إقامة جسور التعاون جنوب - جنوب والاعتماد الجماعي على الذات توطئة لتكوين جبهة مترابطة تتشكل من منظمات المجتمع المدني في دول الجنوب.

ثانيا: أتفق مع الباحث جزئيا في التعريف الذي طرحه عن المجتمع المدني ولكنني أضيف بأن هناك ضرورة لتبني مفهوم المهمشين باعتباره يشكل مدخلا جيدا لتناول قضية المجتمع المدني واستقلالية منظماته التي تعد مصدرا هاما لخطابات المهمشين التي يمكن أن تسهم في تغيير الأوضاع السائدة. إذ إن التحدي الرئيسي الذي يواجه منظمات المجتمع المدني في أفريقيا يكمن في أمرين، أولهما يتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب إليه منظمات المجتمع المدني في مواجهة أو مساهمة السياسات التي تفرضها الحكومات الأفريقية في المجالات المختلفة وبالتحديد الاقتصاد والثقافة والخدمات. أما التحدي الثاني فهو يكمن في المدى الذي

يمكن أن تحقق من خلاله منظمات المجتمع المدني استقلالها الاقتصادي بالاستغناء عن مصادر التمويل الأجنبي والاعتماد على مواردها الذاتية والعمل التطوعي.

ثالثاً: أتفق مع الباحث في تأكيده على أن غياب الديمقراطية باعتبارها الحلقة الرئيسية لتحقيق الازدهار والنمو لمنظمات المجتمع المدني وبالتالي لمشروعات التكامل الأفريقي هو المعوق الأساسي للنشاط الأهلي والسبب المباشر لتعثر المشروعات التنموية والتكاملية في أفريقيا والعالم العربي ومما يجدر ذكره أن غياب الديمقراطية لا يقتصر على المجالات السياسية فحسب بل يشمل النظام العائلي والقبلي والنظم التعليمية والفضاءات الثقافية والمؤسسات المدنية في أفريقيا.

رابعاً: يقترح الباحث إيجاد آلية جديدة لتفعيل ثقافة وأداء المجتمع المدني في أفريقيا تتمثل في تأسيس برنامج دراسي عن المجتمع المدني والتكامل الأفريقي تحت اسم برنامج نكروما لدراسات المجتمع المدني والتكامل الأفريقي. وأضيف إلى هذا الاقتراح الجيد ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام لما تملكه من قدرات هائلة للتأثير على الرأي العام بمختلف شرائحه في الريف والحضر، ولذلك أقترح تأسيس آليات ثقافية وتعليمية وإعلامية بديلة لمواجهة آليات القمع الثقافي والإعلامي الرسمية والعولمية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تشجيع إقامة وسائل إعلام أهلية مقروءة ومرئية ومسموعة لنشر ثقافة المجتمع المدني وتغطية أنشطة المنظمات الأهلية.

خامساً: لقد تزامن ظهور المجتمع المدني مع تراجع الدور الاقتصادي للدولة باعتباره آلية ضرورية من آليات العولمة سيتم توظيفها لملء الفراغ الناتج عن إجبار الدولة على التخلي عن كثير من وظائفها إذ لم تعد الدولة هي الجهاز الملائم لتحقيق أهداف ومصالح المتحكمين في السوق العالمية والقوي العولمية الجديدة المتمثلة في الثلاثي الاقتصادي والشركات المتعددة الجنسية المستفيدة من التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات. ولذلك يجب التنبيه إلى موقع المجتمع المدني على أجندة القوي العولمية والدور الهام الذي يقوم به باعتباره إحدى أدوات الاختراق العولمي لمجتمعات الجنوب خصوصاً في ظل اعتمادها على التمويل الأجنبي وتشير الخبرة التاريخية إلى استحالة أن يقوم رأس المال الأجنبي بدور حقيقي في تنمية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في أفريقيا، خصوصاً في إطار ما يؤكد بروفيسور مامداني عن أن أصول المجتمع المدني الحديث في أفريقيا أبعد ما يمكن عن أن تكون بريئة، فتاريخ المجتمع المدني في

أفريقيا إبان الاستعمار يختلط بالعنصرية، فقد كان في النهاية مجتمع المستعمرين والتابعين لهم. ويؤكد تاريخ المنظمات النسائية الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار مقولة أن المجتمع المدني كان توطئة للحكم الاستعماري، ومن هنا تبرز ضرورة إعادة النظر في مقولة المجتمع المدني على ضوء العلاقات التاريخية بين أفريقيا ودول الشمال المهيمنة وعلى ضوء خبرة الدولة الوطنية القمعية في أفريقيا حيث لم تجد العديد من منظمات المجتمع المدني أي غضاضة في الارتقاء في أحضان الدولة القامعة خوفا من بطشها وقبول التمويل الأجنبي من الجانب الآخر، وبين مطرقة الحكومات وسندان التمويل الأجنبي فقدت منظمات المجتمع المدني في أفريقيا فاعليتها.

وقد تسبب هذا كله في المزيد من التفتت والتشوش، ومن ثم لا يجوز في ظل هذه الملابسات الانزلاق إلى الجزم بأن المجتمع المدني سوف يخلق أوتوماتيكية بنى ديموقراطية وفاعليات أهلية قادرة على تحقيق التكامل. وقد يكون من المفيد أكثر أن ننظر إلى كل من الدولة والمجتمع المدني كموقع لديه القدرة على إنتاج خطاباته وفعالياته التي قد تتنافر أو تتقارب. وإذا كان المجتمع المدني والدولة ليسا منفصلين عن بعضهما. ولكنهما ليسا شريكين متساويين ولا يمكن الجمع بينهما في إطار موحد قادر على تحقيق التنمية والديموقراطية والتكامل كما يشير الباحث.

بعض القضايا الواجب إثارتها  
بمناسبة الحوار حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

مصطفى مجدي الجمال\*

نؤكد في البداية على أهمية الورقة التي تقدم بها الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن، لما اتسمت به من شمول، وما قدمته من توصيات بشأن الموضوع. والملاحظات التالية لا تنصب على الورقة مباشرة، قدر ما تتعلق بالجدل العام حول القضية المطروحة للنقاش.

أولاً: إن تفعيل المجتمع المدني، أو السماح بانطلاق طاقاته، أمر يتعلق أساساً بالإرادة والفعل السياسيين. بمعنى تفاعل شبكة من الضغوط المحلية والدولية يفضي إلى تحقيق هذا. ومن الواجب ملاحظة أن نصف القرن المنصرم قد شهد تحجيماً لدور المجتمع المدني، سواء في الحقبة الاستعمارية بهدف حرمان الشعوب من قنوات للتعبئة الوطنية أو حتى الحيلولة دون بناء الوطن على أسس من التفاعل الديمقراطي الحر، أم في فترة حكم النظم الشعبوية التي كانت أن تبلغ حد تأميم المجتمع المدني، أم في فترة الردة عن الشعبوية وعن المواقف المناهضة للإمبريالية حيث وجدت المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة القوميات والدول الغربية أن مصلحتها قد توجب التعاون مع نظم تطبق برامج التكيف الهيكلي والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية باستخدام ذات التقنيات الشمولية المعروفة من النظم الشعبوية لتمرير تلك البرامج ذات التكلفة الاجتماعية الباهظة بالنسبة للطبقات الدنيا والمتوسطة.

غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك، تزامنت مع هيمنة اليمين المسيحي المحافظ في الولايات المتحدة، وأعطته زخماً قوياً ليفرض تصورات خاصة للعولمة والأقلية يعرفها الجميع. ومن حيث انعكاسات هذا التطور على الموضوع الذي تناقشه أصبحت الدوائر العليا المتحكمة في مسار عملية

---

\*باحث بمركز البحوث العربية الأفريقية - بالقاهرة (مصر)

العولمة النيوليبرالية تفضل إعطاء مساحة أوسع من الحركة لتلك القطاعات من المجتمع المدني التي تمهد للهيمنة الأمريكية، إلى حد احتلال الأرض والإرادة. وفي هذا السياق تأتي مشروعات إقليمية جديدة، مثل المشروع المسمى "الشرق الأوسط الكبير" الذي يتحدث هو الآخر عن تفعيل دور المجتمع المدني، وإن في إطار مشروعات أخرى بالتأكيد لاعلاقة لها بالمصالح الحقيقية للشعوب.

من ثم يمكن فهم أنه لا يمكن إقامة أسوار صينية بين ما هو "سياسي" وما هو "مدني"، لأن التشابك والتفاعل بين الجانبين أقوى من أن يتم تجاهلها.

ثانياً: نخلص مما سبق إلى أن منظمات المجتمع المدني كافة هي محل تنافس أو صراع، سياسي من حيث المضمون، ومن حيث القوى السياسية الحية المنخرطة فيه أو المحركة به، بما فيها جهاز الدولة. فالأخيرة قد تفسح أمام المجتمع المدني حيزاً أوسع للحركة، تحت ضغوط خارجية أو داخلية، لكنها في الوقت نفسه لاتكف عن التدخل في أنشطته لضبط حركته وتوجهاته وفق رؤيتها الخاصة. والشئ نفسه تفعله القوى السياسية المعارضة، لأهداف التعويض أو التأثير أو حتى محاولة ما يسمى "السيطرة على المجتمع من أسفل" من خلال خلق وشائج قوية مع قطاعات عريضة من المستفيدين من أنشطة خدمية والمعبئين في إطار خطابات أيديولوجية محددة.

ومن ثم، لم يعد من المقبول تصور مجتمع مدني "نقي" وخال من التفاعلات والمستهدفات السياسية. خاصة أن أقوى منظمات المجتمع المدني سرعان ما تكتشف أنه لا بد لها - عند مرحلة معينة - أن تلعب دوراً في التأثير على عملية صناعة القرارات الكبرى في المجتمع، وهو ما يستلزم أحياناً الحضور والتمثيل في مدخلات ومؤسسات صنع السياسات.

وفي ظل التطورات الأخيرة في عملية العولمة النيوليبرالية، هل تكفي مواجهة العولمة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بدون المقاومة على الصعيد السياسي؟ نعتقد: لا. والأخطر تصور أن الأجندات الجزئية، على وجاهتها، يمكن أن تقسم من تلقاء ذاتها منظومة متكاملة تكفي لإنهاض مراكز مقاومة حقيقية ضد مراكز الثالوث الرأسمالي العالمي.

وإذا كان من المفهوم أن يستبعد البعض أحزاب النخب الحاكمة من قوام المجتمع المدني، باعتبارها أحزاب تقوم بالأساس على شبكات الولاء وتحويل موارد الدولة إلى وسائل للتراكم والثراء، فهل يمكن بنفس المنطق إخراج أحزاب

المعارضة فى نظم لا تعرف تداول السلطة، من حيز للمجتمع المدنى؟  
ثالثا: من أهم ما قدمته الورقة هو ذلك للتوسيع لحدود المجتمع المدنى، وإن  
ليس من الممكن تصور تضاريس ثابتة له، بحيث تتجاوز الحدود الضيقة التى  
فرضتها "رطانة" البنك الدولى، والتى تسربت إلى بعض وكالات الأمم المتحدة،  
وتلقفتها بعد هذا منظمات غير حكومية عديدة فى بلدان الجنوب.

فنكاد نرى أيضا محاولة لاختزال المجتمع المدنى فى المنظمات غير  
الحكومية، بل ربما نجد اختزالا آخر يقصر أدوارها على نشاط واحد مثل الرعائى  
أو التتموى أو الدفاعى.

وإذا تأملنا أكثر أوضاع المنظمات غير الحكومية سنكتشف أن السمة الغالبة  
هى عجزها عن تدبير وتعبئة موارد وطنية لإدارة أنشطتها بسبب ضعف القدرات  
الشعبية، وشحوب هذا التقليد عند البرجوازيات المحلية، فضلا عن القيود  
الحكومية العديدة على هذا النشاط. ومن ثم كان التمويل الأجنبى الغالب خليقا بإثارة  
أسئلة منطقية عن مدى استقلالية تلك المنظمات عن الممول الأجنبى على مستوى  
الأولويات والبرامج، خاصة مع الملاحظة العامة لعدم تفهم أو عدم مراعاة  
الوكالات الأجنبية الممولة للخصوصيات والاحتياجات المحلية، ناهيك عن استهداف  
العمل وسط عرقيات أو أقليات محددة.

كما لوحظ فى الآونة الأخيرة تزايد دور المحترفين على حساب المتطوعين  
فى المنظمات غير الحكومية، ورغم أن هذا قد أسهم فى رفع مستويات أداء هذه  
المنظمات وقدراتها الاتصالية، إلا أنه يتناقض والفلسفة التطوعية التى قامت على  
أساسها. وإزاء الطابع النخبوي، وكذلك الأسرى والعشائري، لتلك المنظمات  
أصبحت علاقاتها بالمستفيدين علاقة غير تراكمية، وبالذات بالنسبة للمنظمات  
الرعائية والتتموية. أما المنظمات الدفاعية فإن علاقتها بالجمهور العام أو الخاص  
تتأثر بالموقف الرسمى والإعلامى منها، وتتحدد بممارساتها ومدى ارتباط أجندتها  
بما يطلق عليه "الثقافة المدنية الكوكبية" ومن ثم فإنها لم تنجح بعد فى بناء قواعد  
جماهيرية يمكن أن تشكل سياج حماية لها من محاولات الحصار من جانب الدولة،  
وكذا حمايتها من أية انحرافات من داخلها هى ذاتها.

رابعا: وعلى نفس المنوال يمكن لدراسات المجتمع المدنى أن تتناول الشروط  
الخاصة التى تحياها قطاعات أخرى فى المجتمع المدنى مثل النقابات وجماعات  
المتقنين والحركات الطلابية..إلخ.



ومن خلال تقييم أوضاع قطاعات المجتمع المدني في كل بلد يسهل تصور الأدوار المناسبة التي يمكن انتظارها منها فيما يتعلق بتعميق التكامل الإقليمي والإقليمي - الفرعي.

غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن تلك المنظمات لاتزال غير قادرة على الاضطلاع بدور فعال على المستوى الوطني بفعل جملة من الأسباب ويصبح من قبيل المبالغة أحيانا تحميلها بأدوار لن تستطيع الوفاء بها، اللهم إلا على مستوى التوعية بأهمية التكامل الأفريقي في الظرف العالمي المعين، أم على مستوى تبادل الخبرات وتعميق الصلات بين نشاط المجتمع المدني في مختلف بلدان القارة وإلا فإننا نكون بصدد تكرار التجارب الحكومية الفاشلة.

وعموما لا يمكن تصور وضع أدوار للمجتمع المدني من خارجه، فمن الأولى أن تتبع من داخله، وأن تتطور من خلال التجارب والتفاعل مع التجارب الأخرى.

خامسا: لا يمكن الانطلاق من فرضية راسخة بأن الخيار الإقليمي الأفريقي يتسبب أولوية مطلقة في منظور جميع الحكومات الأفريقية، فكثير من النخب الأفريقية الحاكمة لم يعد قادرا - موضوعيا - على القيام بذات الدور الذي قام به الآباء الروحيون للاستقلال في إطار خطاب الجامعة الأفريقية . ولكن بالنسبة للمجتمع المدني القائم سجد في الحقيقة غيابا لمنظور الاندماج الإقليمي عند كثير من منظمات المجتمع المدني، مثل النقابات والاتحادات المهنية، ولعل هذا هو أحد أسباب الطابع الشكلي لكثير من الاتحادات القارية على هذا المستوى.

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فمن المهم تذكر أن عنصر التمويل الأجنبي يلعب دورا في تحديد توجهاتها الإقليمية، بل إنها قد تنشط على المستوى القاري في إطار أجندة منظمات شمالية.

وتظل هناك في كل الأحوال مشكلة كبرى تتمثل في أن كثيرا من المجتمعات الأفريقية تعيش حالة من البلبلة والحيرة بالنسبة للخيار الإقليمي، ويتمثل التعبير عنها في ظاهرة تعدد وتنوع الأطر الإقليمية التي تنتسب إليها الدولة أو المنظمة.. إلخ. ورغم أن هذا كان من الممكن أن يكون عامل إغناء وتواصل، فإنه في ظل هشاشة البنى التنظيمية والتباس الهوية الوطنية، يتحول إلى عنصر انقياد وراء الأقطاب الأقوي.

سادسا: بالنسبة لمقرر دراسي مقترح حول دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي يمكن إيجاز النقاط الآتية:

- (١) فى ظل تزايد دور المراكز البحثية المستقلة تزداد أهمية أن تتشاور وتتشارك معها الجامعات فى صياغة وتنفيذ البرامج الدراسية.
- (٢) أهمية أن يركز البرنامج الأكاديمى على استكشاف الواقع الفعلى لمنظمات المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية، مع التركيز على تناقضاتها الداخلية عامة، وبشكل خاص التناقضات التى تحول دون قيامها بدور فاعل فى التكامل الإقليمى.
- (٣) ضرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية للتوصل إلى سيناريوهات متوقعة لوحداث وكليات المجتمع المدنى فى ضوء شبكة التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية.
- (٤) الاهتمام بإجراء دراسات حالة لمنظمات التكامل الإقليمى القائمة بين منظمات المجتمع المدنى، وكذلك اقتراح مبادرات أخرى لهذا التكامل.
- (٥) بحث المفاهيم الأساسية المختلفة المتعلقة بالمجتمع المدنى، مع إعطاء اهتمام خاص للمنظورات والممارسات الفعلية فى القارة.

## ثانيا : المناقشات العامة

### حول المجتمع المدني الأفريقي وجهود التكامل

#### عرض: عزة خليل

اتسعت المناقشات التي أثارتها الورقة الأساسية والمداخلات، ثم تركزت على عدد من الأفكار والموضوعات. و بدأ النقاش حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الأفريقي، ليتعمق إلى جذور نشأة الدولة والمجتمع في البلدان الأفريقية، سواء الدول القديمة أو الدول الحديثة التي نشأت في ظل الاستعمار. وتطرق النقاش إلى تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع ونشأة المجتمع المدني قبل دولة الاستقلال وفيما بعدها. وانصب التركيز بعد ذلك على مسار التغير في المجتمعات الأفريقية وما تمتلكه - أو لا تمتلكه - من استراتيجيات شاملة للتغيير. ثم ركز الحضور على تحليل ما هو قائم من منظمات خاصة بالمجتمع المدني في البلدان الأفريقية المختلفة وخاصة بلدان الشمال الأفريقي التي كان معظم الحضور منتميا إليها، ومدى توافقه مع ما يمكن أن تلعبه من دور فعال في التكامل الأفريقي. وفيما يلي نشير إلى بعض الأفكار والموضوعات المثارة:

#### (١) خصوصية طبيعة الدولة والمجتمع في أفريقيا وانعكاساتها على المجتمع المدني:

تطرق الحديث عن مفهوم جديد للمجتمع المدني - يعكس خصوصية الواقع الأفريقي - إلى تناول طبيعة الدولة وعلاقتها سواء بالمجتمع ككل أو بالمجتمع المدني في البلدان الأفريقية. وطرح بعض الحضور أن هناك مشكلة أساسية قائمة فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي، تتبدى في كل ما تواجهه البلدان الأفريقية من مشكلات، وما يطرأ عليها من ظواهر. وأكدوا على أن القضية الجذرية هي غياب أي نمط محدد للنظام الاجتماعي، حيث إن البنية الاجتماعية مازالت بنية مشكلة. وقد كانت هناك صور تقليدية ينظم بها السكان حياتهم، ثم جاء الاستعمار ليقضي عليها، و واصلت الدول ما بعد الاستقلال هذا الدور، لنصل في النهاية إلى حالة من الفراغ، حيث لا يوجد بديل مطروح لما هو قائم.

تترتب على مشكلة البنية الاجتماعية والنظام الاجتماعي مشكلة أخرى أساسية وهي غياب للمشروع الاجتماعي. وهذا الوضع يصعب إمكانية تحديد آليات تفعيل دور المجتمع المدني في أي مجال من المجالات، إذ لابد من تحديد أي مجتمع نبتغي الوصول له، قبل تحديد أي دور نبتغي للمجتمع المدني أن يضطلع به. وكان من شأن المشروع الاجتماعي أن تتحدد في ضوئه رؤية واضحة يسعى المجتمع لتحقيقها - حول طبيعة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما، وطبيعة النظام الاقتصادي، وآليات التأثير في موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية، والقيم التي تنظم العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض، وطبيعة العدالة التي ينشدها المجتمع. وينتج عن تحديد ذلك تصور لاستراتيجية تنمية خاصة بالمجتمع.

واتضح - وفقا لرؤية بعض المشاركين - أن المجتمعات الأفريقية تعاني من غياب تلك الاستراتيجية. وينعكس هذا في غياب خطاب تنموي محدد أو أجندة تنمية مرتبطة بالمجتمعات الأفريقية سواء من قبل الدولة أو الأحزاب - حكومية و معارضة- أو نشطاء المجتمع المدني. ولذلك تلتقط منظمات المجتمع المدني الأولويات التي تحددها المنظمات الدولية، وتبدأ للعمل من خلالها، ثم تكون المفاجأة أن ما تحاول الوصول له لا يشكل حاجة ملحة بالنسبة للجمهور، فيلجأ كثير من الجمهور إلى الاتصال بنشاط هذه الجمعيات أو تلك للوصول لأغراض آنية ومباشرة، بصرف النظر عن الأهداف المعلنة للجمعية. على سبيل المثال حضور دورات تدريبية من أجل الحصول على ما يصرف من تكاليف انتقال أو غيرها والتوفير منها لسد حاجات أسرته.

وركز فريق من المشاركين على طبيعة الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، فأشار إلى أن الدولة في البلدان العربية الأفريقية تستأسد على شعوبها وتستجيب إلى التبعية للدول التي كانت تستعمرها في الماضي أو صاحبة النفوذ والهيمنة على النظام العالمي في الحاضر. وأوضح هذا الفريق أن الدول في أفريقيا لم تبدأ في الانهيار حيث إنها لم تكتمل أساسا. وفي حين رأى البعض أن في هذا عقبة أمام المجتمع المدني حيث ينعكس ضعف الدولة في مزيد من التسلط، فقد رأى آخرون أن هذا يفتح أفقا لمؤسسات المجتمع المدني حيث هناك ضرورة ملحة لأدوارها. ولفت مشارك الانتباه إلى أن التحضر السريع في البلدان الأفريقية ، أي إن التزايد المستمر لسكان المدن بصرف النظر عن شكل هذه المدن، سوف يؤدي إلى استعادة الدولة الأفريقية لقوتها في المستقبل القريب.

وحول نفس الموضوع لفت بعض الحضور الانتباه إلى ضرورة النظر إلى موقع الدول الأفريقية من النظام الاقتصادي والسياسي العالمي المهيمن عليها وعلى بلدان الجنوب بصفة عامة، وما يترتب على هذا النظام من علاقات دولية معبرة عن مصالح الرأسمال العالمي وما يفرضه من سياسات ليبرالية جديدة، أو ما يطلق عليه العولمة. وأوضحوا ما يطرحه الخطاب العالمي عن الدولة من منهجيتين متباينتين للتعامل معها في إطار العولمة. وتتمثل المنهجية الأولى وهي المطروحة بشأن الدول في الشمال، في التوجه إلى إقامة التكتلات الكبيرة المتكاملة اقتصاديا وسياسيا، والتي تفوق قوتها وتأثيرها أي من الدول منفردة. أما المنهجية الثانية، فهي موجهة إلى دول الجنوب، وتعمل على إضعاف الدولة وشرذمتها وتقسيمها، بل يفرض عليها ذلك من خلال هيمنة الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، وصولا إلى إنهاء الدولة في بعض الحالات من خلال الإجراءات العسكرية للعولمة.

وعبر الحضور عن أن علينا النظر إلى المجتمع المدني في إطار علاقته بالدولة وعلاقة الدولة بعملية العولمة، وما نريده نحن في ظل هذا. و أعرب أحد الحضور عن أن مصالح الشعوب الأفريقية لا تتوافق مع القضاء على الدولة، وإن كانت تقتضي تغييرها. وأكد على ضرورة وجود دولة قوية ديمقراطية حتى يكون هناك مجتمع مدني قوي.

ورأى بعض المشاركين أن المفاضلة بين الدولة والمجتمع المدني هي مفاضلة غير منطقية، بمعنى أنه لا يمكن القول بأن الدولة سيئة، في حين أن المجتمع المدني جيد، إذا فلنستبدل أدوار الدولة بتطوير المجتمع المدني. وهذه فكرة سطحية، حيث إن الدول في البلدان الأفريقية سيئة بالفعل، ولكن لنفس الأسباب، فإن المجتمع المدني كما هو قائم سيئا أيضا. ولا تخرج مؤسسات المجتمع المدني القائمة بالفعل عن كونها جزءا من استراتيجية الدولة الحالية التي هي أداة لمصالح الاستعمار ضد مصالح الشعوب. إذا فالمطلوب هو دولة أخرى وأيضا مجتمع مدني آخر. وترتبط فكرة المفاضلة المبتذلة تلك بفكرة الحديث عن نشاط المجتمع المدني باعتباره منبت الصلة عن بناء القوى أو العلاقات السياسية في المجتمع. وهذه الفكرة يروج لها من الولايات المتحدة الأمريكية، وللأسف فإنها تفرض علينا، ويتبناها نشطاء المجتمع المدني.

وفي إطار الحديث عن دور المجتمع المدني القائم بالفعل وطبيعة ودور الدولة، فقد رأى البعض أن الدولة ضعيفة وتزداد ضعفا بسبب سياسات العولمة، في حين تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى التفتيت ثم المزيد من التفتيت. ففي مصر على سبيل المثال -كما أوضح أحد المشاركين- توجد منظمات خاصة بمصالح عائلة من العائلات، وليس فقط أبناء محافظة أو قرية. ويسعى مثل هذا النوع من الجمعيات للتضامن بين أفراد العائلة ضد الفقر، أو للشعور بالأمان المفقود، نظرا لتقاعس الدولة عن توفير حاجاتهم. وهكذا تعود الجماعات إلى وضعها الأول- في زمن ما قبل الدولة -وهو الروابط العائلية، بسبب من التزايد المستمر في ضعف الدولة. فكيف نرى ذلك في ضوء سعينا لتنمية دور المجتمع المدني في التكامل الأفريقي، حيث إن قسما من المجتمع المدني يمضي بعيدا عن الاندماج على المستوى الوطني أصلا. وتساءل المشارك كيف نتوقع من جمعية عائلة فلان أن تشارك في التكامل على المستوى القاري.

أما بالنسبة للعلاقة بين الهامش الديمقراطي المتاح وطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وانعكاس ذلك على حركة منظمات المجتمع المدني، فقد أوضح أحد الحضور أننا لا يجب أن يغيب عنا تأثير تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة عند النظر لهذه العلاقة، وذلك لما لهذه السياسات من تأثير على غياب الديمقراطية في المجتمعات الأفريقية . وحيث إن سياسات العولمة غير مواتية لغالبية فئات الشعب، فإن الدول تعمل على تطبيقها قسرا من خلال الفرض من أعلى. ولهذا السبب، تمارس القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتسير الدول التي طبقت تلك السياسات بخطوات واسعة في المجال الاقتصادي، بينما هي متخلفة في تطبيق الليبرالية السياسية، فتظل قابضة على السلطة السياسية في المجتمعات. وتتجاهل القوى المهيمنة -التي تفرض هذه السياسات- هذا الوضع، وتدفع في نفس الوقت إلى تهميش الدول تماما. ويؤدي الاستقطاب الاجتماعي والاستبعاد الناتج عن سياسات العولمة إلى الفقر، كما يؤدي الاستبعاد الاقتصادي إلى استبعاد سياسي. وبالفعل يلاحظ أن الأوضاع الديمقراطية تتراجع في الدول الجنوبية التي تطبق سياسات العولمة. وهذا بالطبع يؤثر على المجتمع المدني وإمكانية حركته.

واتفق الحضور على أن تحديد الإشكاليات المرتبطة بالواقع الأفريقي، والانطلاق منها في تحديد الموضوعات التي في حاجة إلى مزيد من الدراسة

والبحث، هو حجر الأساس في تحديد أجندة بحثية مرتبطة بأفريقيا ولصالح الشعوب الأفريقية ، بما في ذلك قضية التكامل.

## (٢) حول مفهوم المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

أشار بعض الحضور إلى أن مفهوم المجتمع المدني يتحدد وفقا لمنظورين متباينين وهما المنظور الوظيفي والمنظور البنوي. وأن علينا تحديد ما نتبنى من منظور وما ينسجم معه من معايير منضبطة. ثم نشرع في تحليل مدى انطباق هذه المعايير على ما نطلق عليه المجتمع المدني في أفريقيا. ونصل من خلال ذلك إلى خريطة للمجتمع المدني الفاعل -أو القابل للتفعيل - على مستوى القارة.

وأوضح أحد الحضور أن الجهات الدولية النشطة في مجال المجتمع المدني تتبنى المنظور الوظيفي، وعلى هذا فإنهم يعتبرون المجتمع المدني آلية بديلة للدولة التي يجب إضعافها لاستكمال شروط العولمة، واستبدالها بالجمعيات الأهلية. ويتم التركيز في إطار المفهوم الوظيفي على منظمات الرعاية والخدمات لملء الدور الذي تتسحب منه الدولة في توفير حاجات الفئات المختلفة من السكان. وبناء على ذلك كثرت منظمات الرعاية بمفهوم أقرب إلى النشاط الخيري. أي إن هناك ترجعا إلى إطار إحسان الأغنياء على الفقراء، حيث تتم المحافظة على الوضع القائم وحمايته، فيبقى الغني على غناه والفقير في فقره. ويتوافق مع هذا المنظور تنمية المجتمعات المحلية بالمعنى المحدود، من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، مع نشر وترسيخ القيم الضرورية للعولمة مثل ثقافة السوق والقيم الفردية والتنافسية. ومن وجهة نظر بعض المشاركين فإن هذا المنظور إنما يفصل فصلا تعسفيا بين ما هو مدني وما هو سياسي، وبالتالي يستبعد الأحزاب والمنظمات السياسية من أن تكون جزءا من المجتمع المدني، وذلك لعزل القوى التي تملك فكرا سياسيا للتغيير.

وكان المنظور الآخر لتحليل المجتمع المدني هو المنظور البنيوي الذي يحدده كمكون بنيوي ضمن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. كما أنه يلعب دورا أساسيا في التنمية والتغيير الاجتماعي على أساس شبه مستقل في تفاعل مع مكونات البنية الأخرى، وليس كمتغير ثانوي أو تابع. ووفقا لهذا المنظور يتم تجاوز الدور الخيري والرعائي، سعيا إلى دور يحقق التنمية والتحول الاجتماعي.

وأكد الحضور على أن هذا الدور هو دور تعبوي للقوى الاجتماعية في المجتمع من أجل تغيير مجمل الأوضاع في المجتمع. كما تكون الممارسة تشاركية، بحيث تؤدي إلى ديمقراطية المشاركة التي لا يمكن فصلها عن العدالة الاجتماعية، لأن معناها إدخال الجماهير صاحبة المصلحة في صنع القرارات والحصول على الفرص، من خلال إيجاد وتأمين آليات المشاركة الشعبية الفاعلة. ومن خلال ما يرسبه المجتمع المدني من ديمقراطية تشاركية فإن دوره يكون دورا تمكينيا فيعمل على تمكين الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم في المجتمع، كما يعمل على امتلاكهم لرؤية نقدية للمجتمع، بحيث يكونون قادرين على تنظيم أنفسهم من خلال ما لديهم من فهم مشترك للمشكلات التي يواجهونها. فيصبحون مواطنين فاعلين إيجابيين قادرين على السيطرة على حياتهم.

و للمجتمع المدني وفقا لهذا المنظور ذو طابع نضالي يملك رؤية نقدية للمجتمع تسعى للتغيير الاجتماعي مع الوعي بالشروط اللازمة لتحقيق هذا التغيير والآليات اللازمة. وهو يحتضن الجماهير على المستوى القاعدي، فالجماهير هي قاعدته ومصدر شرعيته. وإذا كان نشاط المجتمع المدني يلعبون في البداية دورا قياديا إلا أنهم لابد أن يسمحوا للجماهير أن تمتلك المؤسسات فيما بعد. ولذلك يمكن أن تتحول مؤسسات المجتمع المدني إلى حركات شعبية أو منظمات قاعدية. وهذه المنظمات غير موجودة الآن في إفريقيا إلا على نطاق ضيق. ويعتبر المجتمع المدني بهذا المعنى وسيطا اجتماعيا جماعيا للتنمية والتغيير الاجتماعي. و أكد أحد الحضور أن المجتمع المدني المؤسس وفقا لهذا المنظور هو القادر على تحمل مسئولية التكامل الأفريقي وليس ما هو قائم الآن. أما المجتمع المدني كما هو قائم الآن، فسوف توضح لنا الفقرة التالية وجهة نظر المشاركين فيه.



### (٣) واقع المجتمع المدني في البلدان الأفريقية

والقضية الأخرى التي أثارت حماس الحضور لها كانت التطرق من زاوية نقدية إلى ما يشكله واقع مؤسسات المجتمع المدني بالفعل في الواقع، بصرف النظر عما يسفر عنه ذلك من صور قائمة. ووفقا لوجهة نظر بعض الحضور فإن المنظمات الدفاعية التي تجد تمويلها من الهيئات الدولية تواكب المنظور الوظيفي للمجتمع المدني الذي تتبناه هذه الهيئات، فهي مشدودة برباط التمويل شدا محكما إلى هذه الهيئات. ولذلك، فهي تلعب الأدوار التي يملها عليهم المانحون ضد الدولة، ويلجأون إليهم لنصرتهم ضدها.

وتؤدي مثل تلك المنظمات إلى تخفيف التوتر الاجتماعي والسياسي الناتج عن زيادة الاستقطاب الاجتماعي وزيادة الفقر. وهذا يؤدي إلى إضعاف إمكانية قيام حركات اجتماعية فاعلة. كما تمتلك تلك المنظمات فكرا محافظا فتعمل على الحفاظ على الوضع القائم. لا تعني بإشراك المواطنين أو الجمهور المستهدف الذين يظلون في وضع المتلقي، ولا تطرأ على أوضاعهم أي تغييرات حقيقية. وإن هذه المنظمات هي منظمات مساندة ولا يقوم الجماهير بتأسيسها بأنفسهم. وهي تخلق المواطن السلبى.

و ما يطلق عليه منظمات مجتمع مدني في إفريقيا- وفقا لرأي أحد المشاركين- تعمل في إطار وظيفي، وهي غير قادرة أو غير راغبة في التغيير. وكلما اتسع نطاق هذا المجتمع المدني وزادت منظماته، كلما أدت إلى تشرذم القوى الاجتماعية وإضعاف إمكانياتها في أن تصبح حركات اجتماعية فاعلة في المجتمع. وأشار المشاركون إلى أن الهيئات الدولية المتبنية لمنظور العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة، تستخدم المجتمع المدني كآلية لعولمة المجتمعات وفقا لهذا المنظور. ويكون أثر العولمة على المجتمع المدني في الجنوب هو الدفع في اتجاه الدور الوظيفي. وهذا إلى جانب نقطة هامة أخرى، وهي انسحاب تقسيم العمل غير المتكافئ بين الشمال والجنوب على المستوى الدولي، على الشبكات الدولية التي يتم تضمين منظمات الجنوب فيها. ويتضح ذلك من الممارسة العملية، حيث تبدو السيطرة النامة للأعضاء المنتمين لدول الشمال في هذه الشبكات. ورغم وجود أعضاء من دول الجنوب في مجالس الإدارة في بعض الأحيان، فإن هذا لا ينفي أن الأعضاء من الشمال هم من يصنعون الأجندة ويوجهون العمل.

وفي هذا السياق تشكك البعض في قدرة العدد الكبير والمتزايد من منظمات المجتمع المدني على تمثيل المجتمعات الأفريقية - والإشارة هنا إلى المنظمات غير الحكومية التي استجبت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي (NGOs). وأشار البعض إلى أن الزيادة في العدد تعكس نمواً في الكادر التنظيمي المحترف أكثر مما تعكس نمواً حقيقياً في تمثيل المجتمع أو حاجة حقيقية للمجتمعات الأفريقية لمثل هذه المنظمات. وأفاد بعض الحضور أن في الجزائر على سبيل المثال لا يزيد عدد أعضاء النسبة الأكبر من الجمعيات فيها عن اثني عشر عضواً. وأن هذه الجمعيات تعاني من عدم القدرة على اختراق الحواجز والاندماج في الثقافة الاجتماعية. كما أنها تفتقد الاستقلالية عن الدولة التي ترسم المشهد الجمعياتي بأن تغلب هذا الشق على هذا، أو تدعم هذا وتواجه ذاك، إلى جانب أن الحكومات تسمح بتأسيس المنظمات من الأصل على أسس أيديولوجية.

وتواصل النقاش عن علاقة منظمات المجتمع المدني بالحكومات ومدى استقلاليتها، وعبر معظم الحضور عن تشككهم في هذه الاستقلالية في البلدان الأفريقية، بل إن أحد المشاركين أكد أن الزعم بها هو من قبيل الدعاوى الزائفة. وأشار إلى عدم منطقية وجود أي استقلالية في ظل التداخل الشديد بين منظمات المجتمع المدني والدولة. وأوضح ذلك بأنه في الوقت الذي تستخدم فيه الدولة نشاط المجتمع المدني للوصول لأهدافها، فإن نشاط المجتمع المدني يستغلون مواقعهم في المنظمات حتى يصلون إلى أهداف سياسية أو لاقتناص فرصة الاقتراب من دوائر الدولة. أي إن هناك هرولة متبادلة واستخدام متبادل بين الدولة ونشاط المجتمع المدني. وفي هذا السياق لا يمكن تمييز خطاب الدولة عن خطاب منظمات المجتمع المدني، حيث هناك خطاب متداخل. ورأى بعض المشاركين أن منظمات المجتمع المدني بمثابة مقطورة تعمل في الهامش الذي تتيحه الدول أو المنظمات الدولية وفقاً لما تتيحه لها من تمويل في مجالات محددة دون غيرها. وينبني على ما سبق غياب المبادرات الشعبية الحقيقية والخلاقة في عمل منظمات المجتمع المدني.

وحذر بعض الحضور من التسرع في النظر إلى المؤسسات غير الحكومية ككل متجانس، فهناك منظمات تعمل على تعبير بعض الفئات عن نفسها أو الدفاع عن مصالح فئات أخرى، وهناك أيضاً منظمات تعمل في عكس المصالح الوطنية للشعوب، وأخرى تحمل أفكاراً محافظة أو سلفية أو تعمل في مواجهة القيم المدنية،

أو حتى تعمل على بث الصراعات العرقية والطائفية. وعلى هذا الأساس فهناك خلاف على اعتبار بعض المنظمات مؤسسات للمجتمع المدني. وأشار أحد الحضور إلى أن الدراسات الميدانية التي شارك فيها في بلدان شمال أفريقيا أوضحت أن نشاط مؤسسات المجتمع المدني يفتقرون إلى الثقافة المدنية الحقيقية، ففي بعض الأحيان لا يؤمن من هم في مواقع قيادية في بعض المنظمات أو الاتحادات بأهمية المجتمع المدني أو المنظمات إذا ما توفرت فرص المشاركة السياسية، أو مثلاً أن يحمل قائم على منظمة تعمل في مجال التكامل الأفريقي وجهه نظر شديدة القطرية والتعصب الوطني.

وهكذا، أكمل الحضور كثيراً من جوانب القصور فيما هو قائم من منظمات في بلدانهم، حيث أشير إلى الافتقار إلى الممارسات الديمقراطية وتداول السلطة داخل منظمات المجتمع المدني حيث يمكن لعائلة أن تسيطر على المناصب القيادية في إحدى الجمعيات من خلال الزوج والزوجة أو الأخوة. كما أن مؤسسي الجمعيات في كثير من الحالات، يعتبرون أن من حقهم الاستمرار في رئاستها مدى الحياة ويرفضون التخلي عن مواقعهم.

وأخيراً فقد لفت أحد الحضور الانتباه إلى أن ما يتم في الغالب من توجيه انتقادات للمنظمات، لا يستند على معايير واضحة وعلمية حول الفاعلية والتأثير. على سبيل المثال أن يحدد مثلاً معيار الانحراف بين المستهدف والمحقق كمعيار للفاعلية. ورشح المشاركون هذا الموضوع لمزيد من البحث العملي المنهجي.

ويمكن في نهاية هذه الفقرة أن نضيف ما رآه أحد الحضور بشأن قصور العملية البحثية في التضافر والانغماس في واقع المجتمعات الأفريقية، الذي يجعل رؤيتنا محصورة في الحدود التي تتيحها مناهج البحث والأطر النظرية المصاغة في واقع مغاير. وإذا كان من البديهي أن لا نرى ما لا نبحت عنه، فإن هذه الأطر النظرية مصاغة للبحث عن ما هو منسجم مع ذهنية واضعيها المتشكلة في سياق بنية وأوضاع اجتماعية وسياقات تطور مغايرة لما هو قائم في المجتمعات الأفريقية. كما أن الأسئلة البحثية التي ترشح بها هذه الأطر تعبر عن مصالح وأهداف لا تتطابق - بالضرورة - مع مصالح الشعوب الأفريقية أو أهدافها، حتى ولو حاول واضعوها مخلصين في ذلك. وعلى هذا فإن ما تم من انتقاد لمنظمات المجتمع المدني قد يكون مقصوراً على قسما منه فقط، وهو ما نلاحظه ونراه من منظمات ومؤسسات في ضوء اهتمام دوائر البحث أو الإعلام الدولية أو الغربية أو المحلية

المرتبطة بها وبالدولة. أما ما يروج في المجتمعات الأفريقية من حركة وأشكال للتعبير عن الرفض والاحتجاج بعيدا عن هذه الأضواء، فهو غير مرصود لدينا. وهو ما قد لا تنطبق عليه كل هذه الانتقادات الصحيحة في حد ذاتها، وغير الصحيحة في تعميمها. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإن تأسيس معرفة متأصلة أفريقيا تبدأ من إدخال هذه الأشكال من العمل الجماعي الشعبي إلى دائرة الضوء، وتطوير النماذج المعرفية والأطر النظرية التي نستخدمها سعيًا إلى تحليلها وفهمها.

#### (٤) حول التكامل الأفريقي

وأثار النقاش كثيرا من القضايا المتعلقة بمفهوم وواقع وتجارب التكامل الأفريقي. وحيث يعتمد مفهوم التكامل في الأساس على مفهوم أفريقيا التي نعنيها، فلقد لفت البعض الانتباه إلى المفهوم الاستعماري القائم والمتجذر عند المتقنين والمتعلمين الأفارقة حول أفريقيا. وأوضحوا أن هذا المفهوم يقسم أفريقيا إلى شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وفي الغالب تعني كلمة أفريقيا الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى. ويرتبط بهذا المفهوم مجموعة من المفاهيم التي كان الاستعمار يعمل على غرسها ولا زالت مؤثرة إلى اليوم بصورة عميقة. على سبيل المثال النظر إلى الشمال الأفريقي وكأن عناصر العروبة لدى سكانه تنفي عنهم صفة الأفريقية. ونحن نجد في المحافل العلمية الأفريقية، وحتى الهادفة منها أساسا إلى التكامل الأفريقي، إشارات إلى العرب من جهة والأفارقة من جهة أخرى، كأن نسمع عبارات مثل أن على العرب أن يعملوا على الاقتراب وبذل جهود و...إلخ. وفي هذا السياق أوضح أحد المشاركين أن سكان شمال أفريقيا هم من أصول إفريقية، حيث إن العرب عندما قدموا من شبه الجزيرة لم تكن هذه المنطقة أرضا بلا سكان، بل كانت مسكونة من تواريخ سحيقة أقدم من ظهور العرب أنفسهم في شبه الجزيرة العربية. وأكد أيضا على أن نسبة من يرجع إلى أصول عربية في الشمال الأفريقي هي نسبة صغيرة من السكان يمكن تحديد المناطق التي يقطنون فيها بسهولة. ووضع المشاركون آمالهم في أن يكون التخلص من هذه الرواسب الفكرية الاستعمارية الراسخة -حتى في أذهان المتبنين لأفكار التكامل- في مقدمة الجهود التي نقوم بها حتى نصل إلى التواصل الفكري الأفريقي الجديد الذي نرغبه.

وفرق المشاركون بين مرحلتين للتكامل الأفريقي ارتبطت المرحلة الأولى بحركات التحرر الوطني، التي عملت على حشد طاقات المجتمع من أجل الاستقلال والتنمية، وبين المرحلة الحالية من التكامل الأفريقي. ورأى بعض الحضور أن المرحلة الأولى تميزت بجانبها السياسي المتمثل في التضامن في مواجهة القوى الاستعمارية الساعية إلى الانقضاء على ما تم من استقلال. في حين أن المرحلة الثانية ينشغل المسئولين فيها بالعلاقات والتكامل في المجال الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، رأى فريق ثان من المشاركين أن أهداف التكامل في كلا المرحلتين كانت سياسية ولكنها ذات طبيعة مختلفة بسبب اختلاف طبيعة اللحظة فيما يتعلق بالنظام العالمي. وطرح أن في المرحلة الأولى تبنت الدول مفهوم الوحدة الأفريقية من خلال تعزيز الانفصال عن المجتمع العالمي الذي لم تكن شروطه مواتية للمصالح الأفريقية، بل وتحول دون اندماج الدول الأفريقية فيه. أما المفهوم المتبنى الآن فهو محاولة بناء الوحدة الأفريقية في إطار النظام العالمي كما هو دون أي رفض أو مقاومة أو محاولة للتأثير، وذلك من خلال التأقلم مع قواعد اللعبة الليبرالية الجديدة.

وأوضح بعض المشاركون أن التكامل الأفريقي ليس هدفا في حد ذاته بل هو أداة لا بد من استخدامها في إطار أجندة محددة. وهنا يكون التساؤل حول الأجندة وهل هي تخص المواطن الأفريقي الفقير، أم الرأسمال العالمي؟. وينبغي للإجابة على ذلك السؤال البدء من تحديد أولويات المجتمعات الأفريقية في اللحظة الراهنة، وتحديد الخيار الأفريقي الآن.

وأبدى بعض الحضور دهشتهم من أن المنظمات في البلدان الأفريقية تسعى لربط أواصر التعاون مع المنظمات المناظرة لها في الشمال أو الغرب في حين أنها لا تسعى بنفس القدر للاقتراب من المنظمات في البلدان الأفريقية المجاورة لها. وكان الأكثر إثارة للدهشة أو للتساؤل هو أن محاولات خلق روابط بين منظمات المجتمعات المدني في البلدان الأفريقية، أو ما يطلق عليه التشبيك، يتم في الغالب من خلال جهود منظمات دولية أو منظمات تابعة لدول شمالية أو غربية. أما المنظمات في الدول الأفريقية، أو في بلدان الجنوب عموما، فلا تسعى للاقتراب من بعضها البعض من تلقاء نفسها. وأكد أحد المشاركين أنه لاحظ من خلال الدراسات الميدانية أن النشاط في الشمال الأفريقي يجذبون تجاه الغرب بصورة

لافتة، وأنهم يعطون الأولوية المطلقة للانفتاح على أوروبا. فنجد الأواصر القوية بين منظمات المجتمع المدني ومثيلتها في فرنسا أو إيطاليا.

أشار بعض المشاركين إلى أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني في إحدى الدول الأفريقية والدولة المجاورة لها، إنما يخضع إلى حد بعيد إلى السياسة الخارجية الرسمية للدولتين ومدى التقارب أو التناظر بينهما. وهنا تساءل المشاركون عن إمكانية توضيح حدود التعامل أو التعاون بين المنظمات في البلدان المختلفة في إطار السياسات الرسمية للدول التي قد تتعرض لكثير من التقلبات والصراعات الوقتيّة أو طويلة المدى.

وأثيرت مرة أخرى مشكلة الاندماج الوطني في البلدان الأفريقية ، والذي تعاني بعض البلدان من أزمة متفاقمة فيما يتعلق به. وتساءل الحضور حول إمكانيات التكامل الإقليمي أو القاري في حالة الافتقار للاندماج على المستوى الوطني. وأكد مشاركون على أن جانباً كبيراً من منظمات المجتمع المدني إنما تتبنى وتعمل على أفكار قد تكون في اتجاه معاكس للاندماج الوطني. وفي السياق نفسه يمكن إثارة مشكلة أن هناك صعوبة في العمل المشترك أو التعاون أو حتى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة داخل القطر الواحد، وهذا ما يجب التفكير فيه عند طرح التعاون والعمل المشترك بين المنظمات العاملة في بلدان أفريقية مختلفة مع بعضها البعض.

وحول التكامل الأفريقي ومسألة الهوية في أفريقيا دارت نقاشات، حيث أوضح أحد المشاركين من خلالها أثر العولمة وما يروج في إطار علاقاتها من أفكار على إضعاف مجمل الهويات سواء كانت هوية عربية أم أفريقية أو حتى ولو كانت متمثلة في انتماء وطني أو قطري. ولاحظ المشاركون عموماً تراجعاً في الحماس إلى التكامل الأفريقي في الثقافة الأفريقية في الوقت الحاضر مقارنة بفترة الستينيات. وأوضح مشاركون أنه يلاحظ من خلال الدراسات الميدانية أن المجتمع المدني في الشمال الأفريقي أصبح بعيداً عن الهوية الأفريقية ، غارقاً في الحساسيات المحلية، منشغلاً بقضايا محلية، وحتى أن القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية يتم مقاربتها من خلال التعقيب المحلي.

وفسر أحد المشاركين ذلك بأن الأطراف الدولية المهيمنة على الدول الأفريقية والشركات عابرة القارات والرأسمال العالمي المعولم تلعب دوراً في منع النقاء الأفارقة، وهي تشجع عدم التكامل لحد كبير. وأوضح ذلك بأنه كلما بدأت مبادرة

لاستثمار أفريقي في أفريقيا، أو حل أفريقي لمشكلة أفريقية، تقطعت أوصالها بسبب التدخل الأجنبي والتأثيرات في القرار السياسي.

ولفت مشارك آخر الانتباه إلى أن الهويات تختلف بين ما قد نتصوره وما هو موجود فعلا في أذهان الناس، ففي حين يطنب السياسيون في الحديث عن العروبة، نجد المواطن في مصر يشيرون بكلمة عرب إلى سكان الخليج العربي أو مرتدي العقال دون غيرهم.

أما تجارب التكامل الأفريقي المتمثلة إحداها في منظمة الوحدة الأفريقية فقد أكد أحد المشاركين أن القول بفشلها الذي ترتب عليه تأسيس الاتحاد الأفريقي هو قول تنقصه الموضوعية . وأكد المشاركون أن المنظمة تأسست بمساهمات زعماء كان لهم دورهم في حركات التحرر الوطني. كما أنها واصلت قيادة المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة. و بناء على جهودها تصوت المجموعة بصوت واحد منذ تأسيس المنظمة ضد العدوان الإسرائيلي، ومع القضية الفلسطينية، و تصدر قرارات نصف سنوية حول ما يجري في الشرق الأوسط . وأضاف المشاركون أن المنظمة ساندت شعب جنوب إفريقيا ضد الأبارتهيد إلى أن تحرر جنوب إفريقيا. وأكد أنه لا يمكن أن نتوقع أن يكون عضوا مثل نيلسون مانديلا مطاطنا رأسه تجاه العولمة. وأكد المشاركون على أن فشل منظمة التجارة العالمية في سيائل في الاجتماع الأخير كان سببه الرئيسي هو وحدة الجانب الأفريقي، حيث لم يقبل الأفارقة بما كان مطروحا وخاصة في القضايا المتعلقة بالزراعة. واستدرك المشاركون بأن القرارات التي تتخذ في المنظمة تكون من خلال رؤساء يختلفون عن بعضهم البعض، ولكن الأكيد أن بعضهم لا يمكن أن يتفق مع شيء يضر القارة .

واستطرد المشاركون بأن الحديث عن فشل المنظمة فيه شيء من المبالغة. وأوضح ذلك بأن مكتب المنظمة في نيروبي الذي يتخصص في الحيوان قام بتطعيم أكثر من ٦٠% من الثروة الحيوانية في أفريقيا، وتساعل هل يمكن أن نقلل من شأن هذا المجهود؟. وأضاف إلى ذلك جهد المنظمة في محاربة ذبابة التسي تسي . وأوضح أن المنظمة تتعاون مع وكالة الطاقة الذرية لتعقيم الذبابة ومنعها من الانتشار. هذا إلى جانب جهود المنظمة فيما يتعلق بفض المنازعات في رواندا وجنوب السودان. وأوضح المشاركون أنه لا يريد أن يضخم ما أنجزته المنظمة، ولكنه لا يقبل أن يتم التعامل معه على أنه لا شيء. وأوضح أن المشكلة في المنظمة تكمن في ضعف جهازها الإعلامي وهو ما انسحب أيضا على الاتحاد

الأفريقي. ونتيجة لذلك لا يعلم كثيرون حجم جهود المنظمة، وحتى الحاضرين في هذا المحفل قد يكونون لا يعلمون عن مكتب المنظمة في نيروبي وجهوده. واستدرك المشاركون بأن ثورة المعلومات مكنت من تحسين جانب الاتصال في المنظمة.

وحول جهود الاتحاد الأفريقي لإشراك المجتمع المدني في عملية التكامل الأفريقي، طرحت وجهة نظر تفيد بأن خطاب الاتحاد حول هذا الموضوع لا يخرج عن كونه خطاباً رسمياً للدول ولا يتجاوز حدود الحديث النظري إلى الواقع الفعلي. ولكن هذا لا ينفي - من وجهة نظر المشاركون - أهمية عدم اتخاذ منظمات المجتمع المدني موقفاً معادياً له، بل على العكس ينبغي أن تعمل على ترجمة الحديث المرسل إلى واقع فعلي من خلال جهودها.

#### (٥) مشروعات بحثية مقترحة

أثارت المناقشات حماس الحضور لاستكمال دراسة عديد من النقاط، حيث أجمع المشاركون على أهمية الموضوع وحيويته فيما يتعلق بما هو مأمول من تحول إفريقي.

بل إن أكثر الحضور قد أكدوا على معنى وأهمية التكامل الأفريقي كبديل في مواجهة آليات العولمة في التهميش والتفتيت لمجتمعات القارة الأفريقية. كما تحمسوا للوصول إلى أشكال التكامل الأفريقي بين المجتمعات وبعضها - وليس بين الدول وبعضها - في إطار عولمة بديلة عن العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة. ويأتي البحث العلمي في هذا السياق كأداة لإغناء التصورات من ناحية ومجال لممارسة التكامل من ناحية أخرى. وهكذا تم ترشيح عديد من الموضوعات لتشكل لبنة في تأسيس أجندة البحث العلمي الأفريقي الملتزم بمصالح الشعوب الأفريقية والمتبني لأفكار التكامل. وكان على رأس الموضوعات التي تم ترشيحها ما يلي:

- دراسة نظرية لتأصيل مفهوم للمجتمع المدني ينطلق من الأوضاع الفعلية للبلدان الأفريقية. وحيث كانت فكرة المجتمع المدني في الغرب قائمة على أساس بنى هذه المجتمعات، وليس بناء على ما وجد فيها في فترة ما من منظمات، فإن هناك حاجة لدراسة تسعى إلى مفهوم أفريقي للمجتمع المدني من خلال تعريف أنثروبولوجي وسوسيولوجي للمجتمعات الأفريقية. وتطرح هذه الدراسة إشكاليات النظام الاجتماعي لتلك المجتمعات، في علاقتها بتشكيل القيم والممارسات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بها. ويعني هذا البداية من الطريقة التي ينظم بها الأفراد



حياتهم، وكيفية بنائهم لها، بدءا من المعيشة وكيفية رؤية الآخر والتعامل معه، ومرورا بحل النزاعات، وصولا إلى أنظمة الإنتاج والتوزيع.

- دراسة حول مشكلات الاندماج الوطني، وتطور علاقة الدولة بالمجتمع وانعكاسه على تطور مفاهيم المواطنة. والبحث في الكيفية التي تنعكس بها هذه المشكلات على خطاب منظمات المجتمع المدني والمفاهيم التي تتبناها حول هذه القضايا، والمواقف العملية التي تتخذها في هذا السياق. وبالتالي يمكن ربط هذه المفاهيم والمواقف بمثيلاتها فيما يتعلق بالتكامل أو الاندماج على المستوى الإقليمي والقاري.

- دراسة تعمل على توسيع مجال الرؤية بالنسبة للمجتمع المدني، فتقوم برصد الأشكال المتنوعة للعمل الجماعي في المجتمعات الأفريقية، سواء كانت شعبية أم نخبوية، ورسمية أم غير رسمية، ومنظمة أم متقطعة، وبصرف النظر عن الأشكال التنظيمية التي تعمل في إطارها، والأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها. وتسعى الدراسة أيضا إلى تحليل دوافع ظهور هذه الأشكال وموقعها من البنية الاجتماعية، وتحديد تصورات حول ما يمكن أن تلعبه من أدوار في المستقبل.

- قاعدة معلومات تغذى من خلال شبكة من الباحثين من البلدان الأفريقية المختلفة. توثق من خلال هذه القاعدة البيانات حول حجم المجتمع المدني في البلدان المختلفة وأوضاعه. وتغذى هذه القاعدة بدراسات لدورة حياة بعض المنظمات التي يمكن تعيينها وفقا لتمثيلها للأنماط المختلفة من منظمات المجتمع المدني في البلدان الأفريقية. وتصنف المعلومات جغرافيا وفقا للبلدان، وأيضا على أساس مجال النشاط في القارة، وعلى أساس أنماط التنظيم، والمرجعيات.. إلخ من المعايير.

- دراسات حالة حول المجتمع المدني وعلاقة ما يتم به من أنشطة بعملية التكامل الأفريقي. ويتم في دراسات الحالة رصد لكافة صور العمل الجماعي في هذا المجال. وتتضمن كل دراسة قسما حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني، وموقع الأحزاب من الممارسة الديمقراطية والسياسية وتداول السلطة والأنشطة المدنية. وتجرى الدراسات على عدد من البلدان بحيث تكشف عن الخصوصيات المرتبطة بكل حالة، ودراسات مقارنة على المستوى الإقليمي، ودراسات مقارنة على المستوى القاري.

- دراسة حول مشكلات وفرص التكامل بين شمال أفريقيا وسائر القارة. تركز الدراسة على إذا ما كانت الصحراء الكبرى تمثل عامل فصل أم عامل توحيد. كما تحاول الدراسة الوقوف على إذا ما كانت هناك خصوصية للبلدان

شمال الصحراء تشكل عائقا فى التكامل، وإذا ما كان هذا العائق يرتبط باختلاف بطبيعة تكوين الدولة- الأمة، والتي تختلف من دولة أفريقية إلى أخرى، وفقا للفترة التاريخية والظروف التي تشكلت فى ظلها الدولة.

- دراسة نقدية حول تجارب التكامل الرسمية للوقوف على نقاط قوتها ونقاط ضعفها. والوقوف على ما كان لها من دور فى زيادة التبعية للنظام العالمى، أو قدرة على التحرر من ضغوطه. وقد يدخل فى هذا الإطار تحليل جهود التكامل التي تبذل من خلال النيباد، وكيفية تفعيلها والإسهام الحقيقى للمجتمع المدنى فيها.

- دراسات عن المنظمات غير الحكومية للنشطة فى مجال التكامل الأفريقى سواء كانت إقليمية أو قارية، والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، ومرجعياتها وما تبثه من ثقافة وحجم ومردود ما تقوم به من نشاط، والأساليب الواقعية لتفعيل مثل تلك المنظمات.

- دراسة حول المؤسسات الاجتماعية التقليدية فى المجتمعات المحلية. والستطرق إلى كيفية أدائها لأدوار فى تلبية احتياجات هذه المجتمعات المحلية، وفى ما هو قائم من علاقات تواصل واتصالات تتم بينها عبر الحدود. وتتضمن الدراسة أيضا تتبعاً لتأثير المنظمات غير الحكومية الجديدة على عملها وشبكاتها.

- دراسة تتشغل بكيفية شكل عقل الإنسان الأفريقى. تسعى الدراسة إلى تحديد مصادر تشكيل عقل الإنسان الأفريقى، وإذا ما كانت تتمثل فى المقررات الدراسية والتعليمية أو الإعلام أو الأسرة أو ما هو غيرها من مصادر. وتحاول الدراسة الوقوف على الكيفية التي ينظر بها الإنسان الأفريقى إلى نفسه و إلى الآخر. وهى مسألة مهمة عندما نتحدث عن تفاعل فكري وثقافي، ومعرفة متأصلة أفريقيا.

- دراسة حول الإنتلجنسيا الأفريقية. تشمل هذه الدراسة الطريقة التي يصيغون بها وجهة نظرهم حول أنفسهم وحول أفريقيا وحول الفئات الشعبية وحول العالم الخارجى، وكيف يبدو التكامل الأفريقى من وجهة نظرهم.

دراسة حول الهوية فى البلدان الأفريقية شمال الصحراء وجنوبها، كما تتمثل فى أذهان ممثلى السلطات الحاكمة أو السياسيين أو المتقنين أو نشطاء المجتمع المدنى أو رجل الشارع. وتسعى الدراسة من خلال ذلك إلى الوقوف على العوامل المرتبطة بالهوية والمدرجات والسلوكيات التي تساهم فى تحديد العلاقات بين شمال وجنوب القارة.

## **القسم الثالث**

**مشروع البرنامج الدراسي لطلبة الدراسات العليا  
حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي**

---

## عرض مشروع برنامج دراسي لطلبة الدراسات العليا حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي

د. إمران فلوديا\*

يجب التأكيد في البداية على أن تصميم برنامج دراسي لطلبة الدراسات العليا حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي هو عملية جماعية، ينبغي أن ينخرط ويتفاعل فيها الباحثون والأساتذة من بلدان القارة المختلفة. ومن المعروف أن هناك كثيرا من البرامج حول المجتمع المدني وقضاياها، ولكنها لا تتضمن موضوع التكامل الأفريقي كما نبتغي، ولذلك فإن ما سوف نضيفه من عنصر التكامل الأفريقي هو ما يميز هذه التجربة. ويمكن البداية في المشروع من خلال خطوات على المدى القصير، بينما يستكمل الطموح المرجو على المدى الطويل.

ونقدم لكم نظرة سريعة على خبرتنا السابقة في مجال التعليم المشترك، والتي تمثلت في برنامج الدراسات العليا الموجود في جامعة ناتال. وقد تمثل في هذا البرنامج منظورنا في عملية التكامل وإمكان تطبيقه من خلال البرامج الدراسية، وكيفية تحديد الموضوعات التعليمية وكيفية تجميعها، والانطلاق من هذا كنقطة للبداية.

بدأ تطبيق برنامج لدرجة الماجستير والدراسات العليا في جامعة ناتال منذ عام ١٩٩٥. ويشترك في هذه الدراسات دارسون متفهمون لعمليات التنمية ونظرياتها والمهارات المطلوبة لكي يتم تطبيقها عمليا، وخاصة القضايا المتصلة بالسياسات. وقد تخرج منذ بداية المشروع مائة خريج، وهم ينتمون إلى جنوب أفريقيا وغيرها من البلدان الأفريقية. ويدرس في البرنامج هذا العام دارسون من جنوب أفريقيا من سوازيلاند و ليسوتو وموزمبيق وزيمبابوي ووسط أفريقيا وكينيا وأوغندا ونيجيريا، وكذلك استضافنا دارسون من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج. إذا لدينا مجموعة من الدارسين تنتم بالطابع الدولي فضلا عن القاري،

---

\*مركز المجتمع المدني - بجامعة ناتال - ديربان (جنوب أفريقيا)

أي إن الأمر ليس قاصرا فحسب على برنامج خاص بجنوب أفريقيا ولكنه ذو طابع أفريقي.

وفي الوقت الحالي نقدم درجة الماجستير في ثلاثة مجالات ضمن دراسات التنمية المتخصصة وهي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ومجال ثالث متعلق بالتجارة والنقل. وإلى جانب ذلك، يتم الآن إعداد برنامج متعلق بالمجتمع المدني وتنميته سوف يتم تطبيقه في الفترة القريبة القادمة.

والمشروع المزمع تطبيقه الآن، وهو برنامج دراسي حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي، هو مشروع طموح وطويل الأمد، ولم يسبق له مثيل على مستوى أفريقيا، وذلك في كونه برنامجا موحدا يخضع له الدارسون من مختلف أنحاء القارة، وأن يكون أفريقيا ومشاركا من حيث نشأته. وإذا كان هناك برامج موحدة تدرس على مستوى القارة، إلا أنها تتم من خلال جامعات أوروبية أو من خلال الجامعة الأمريكية مثلا.

ونأمل أن يتكون البرنامج من جزء عملي وجزء نظري. ووفقا لتصميم البرنامج الذي سوف ننجزه بشكل جماعي، يقوم الدارس مثلا بدراسة ثمانين دورات، تتم دراسة اثنتين منها في جامعة زيمبابوي، واثنين في جامعة القاهرة، واثنين في جامعة لاجوس على سبيل المثال. وتكون الجامعات المختلفة التي يدرس بها الطلاب متميزة بالتخصص في أحد المجالات المختلفة التي سيتخصص فيها الطلاب، ولتكن الدراسات الزراعية على سبيل المثال. وبهذا يستفيد الطلاب من خبرات الجامعات الأفريقية المختلفة وميزاتها النسبية المختلفة، إلى جانب أنهم يعيشون في بلدان أفريقية متعددة. يقوم الطلاب أيضا بتقديم بحوث تستفيد من المعرفة بواقع بلدان أفريقية مختلفة. وفي نهاية البرنامج الدراسي يحصل الطلاب على درجات الماجستير أو الدكتوراه المتخصصة في هذا الموضوع.

وتشير الخبرات المتنوعة في أنحاء العالم إلى وجود برامج دراسية مماثلة تقوم على هذا المنطق، وهو تصميم برنامج دراسي مشترك بين جامعتين في دولتين مختلفتين، مثلا الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة. والجديد الذي نأمل تقديمه في هذا البرنامج هو الاستفادة من هذه الخبرات وتطبيقها على القارة الأفريقية. وهذا لن يتحقق بالطبع في دفعة واحدة ولكن علينا بالمبادرة والإصرار على الاهتمام بهذا الموضوع.

ويمكن البداية بالتمهيد بخطوات أولية، مثل تصميم برنامج دراسي يطبق في مختلف الجامعات الأفريقية بشكل موحد. كما أنه يمكن تنظيم ندوات تجمع طلاب الدراسات العليا على مستوى القارة لمناقشة أطروحاتهم للماجستير أو الدكتوراه، أو ننظم لهم دورات تدريبية تجمعهم في إحدى العواصم الأفريقية لتنمية مهاراتهم بشكل جماعي. كما يمكن أن يبدأ المشروع لمنح درجة الماجستير أولاً، وبعد ذلك يتم تطويره ليشمل درجة الدكتوراه. ونأمل أن نتعامل مع هذه الخطوات كمرحلة انتقالية حتى نطور ذلك إلى المشروع القاري الطموح الذي نأمله.

والمطلوب الآن من الحضور، نقل الخبرات المختلفة لبلدانهم في هذا النوع من التعليم، وطرح الأفكار المختلفة حول الموضوعات التي يرشحونها لأن يتم تضمينها في البرنامج الدراسي. و نسعى أيضاً إلى مناقشة إمكانية تطبيق مثل هذه البرامج في بلدانهم. ومن خلال هذه المناقشة، التي سوف تتكرر في الأقاليم الأفريقية الأربعة، يمكن الوصول إلى صيغة منقحة لخطة المشروع يتم عرضها على ورشة العمل الموحدة التي سوف تنظم على مستوى القارة في شهر أغسطس من العام الحالي، وذلك للتفاعل الجماعي معها وإقرارها، ومناقشة كيفية البدء في تنفيذها.

## تدريب طلبة الدراسات العليا على مستوى القارة كيف نؤسس لتقليد علمي جديد

د. مامو موشيه\*

أشار البنك الدولي في التسعينيات إلى أن أفريقيا ليست في حاجة إلى الجامعات، حيث إن عائد الاستثمار الذي ينتج عن النفقات عليها ضعيف للغاية، فهي لا تمتلك ميزة نسبية في التعليم العالي. وبالنسبة للشعوب الأفريقية فإن هذا أمر غير مقبول بالمرّة. ولكننا عندما نتأمل أحوال التعليم العالي في القارة برمتها فإننا لا نحصل على صورة إيجابية. وبشكل عام، لا يرتبط قطاع الدراسات العليا بآفاق التحول المتاحة لمجتمعاتنا بشكل مرض. ومن هنا يتضح لماذا نحن في حاجة لبذل هذه الجهود التي لا بد أن تكون جادة للغاية.

في الدول الأربع وخمسين في القارة، هناك ٣٠٠ جامعة. توجد منها في نيجيريا خمس وأربعين جامعة، وفي السودان ست وعشرين جامعة، وفي جنوب أفريقيا اثنان وعشرين، وفي مصر سبع عشرة جامعة. وفي الوقت نفسه، هناك بعض الدول الأفريقية ليس بها أي جامعات مثل الرأس الأخضر و جيبوتي وغينيا بيساو. ويتدهور في بعض الدول مستوى الجامعات مثل الكونغو والصومال وغيرها. وكما نلاحظ، فإن خريطة الجامعات في أفريقيا غير مضيئة على الإطلاق. في مصر، هناك بعض الجامعات تابعة للقطاع الخاص، وبعضها من الجامعات العريقة. وفي السودان، هناك جامعات تابعة للدولة مثل جامعة الخرطوم، ولكن ما يدرس للطلبة بها ليس على مستوى جيد، في حين أن الجامعات الخاصة يكون عدد الطلبة بها محدودا والأنشطة الدراسية بها قاصرة ومرتبطة بالأنشطة الدينية وبعض الأفكار التي ينادي بها أفراد ويستخدمون الجامعات للترويج لها. ولا يؤدي هذا إلى عملية تعليمية تسمح باندماج العناصر المختلفة في مجتمعاتنا، كما أن هذا النشاط التعليمي لا يتم على أساس منهجي مبني على مفاهيم قوية تلاقي توافقا اجتماعيا أو إجماعا.

---

\*برنامج المجتمع المدني والتكامل الأفريقي - بمركز المجتمع المدني (إثيوبيا)

إن الجامعات الأفريقية تقتصر إلى التفكير الجيد والعلمي الممنهج في التمويل والرقابة على الجودة والبرامج والإدارة وتطوير العاملين. وتمثل كل هذه الأوضاع مشكلات خطيرة في بلادنا. وكل ذلك يدفعني إلى القول بأننا يجب أن نمتلك مفهوما محددا. وقد تكون هناك مشاكل كبيرة في سبيل تحقيق التكامل فيما يتعلق بالتعليم العالي، ولكننا ينبغي أن نواجه هذا التحدي بقوة، ونقوم بخطوات تؤدي إلى رفع مستوى إنتاج المعلومات والمعرفة ورفع مستوى الدارسين والأفراد.

إن هذا الطموح قابل للتحقق، والدليل على ذلك أن هناك كثيرا من المراكز البحثية التي قامت بعدد من البرامج في أستراليا وغيرها، وتضمنت تجارب أخرى تأهيل دارسين لدرجات الماجستير والدكتوراه. وأعتقد في أن وجود مجموعة من الدراسات على مستوى القارة أمر قابل للتحقيق. ولكن خطوة البداية هي أن نحدد المدخلات والموضوعات التي يجب أو من المناسب تقديمها للدارسين.

يمكننا أن نخلق مجتمعا جديدا للمتعلمين والمتقنين الأفارقة، وإنلجنسيا أفريقية. وهناك نور عربي ودور أفريقي في هذا السياق. ومن المنطقي أن تقوموا بهذه الأدوار بكل جدية وإخلاص، حيث إنكم تنتمون إلى القارة الأفريقية. هذا ما أناشدكم أن تفعلوه، أن تعملوا مع الأفارقة، وأن يكون هناك تفهم مشترك للمشكلات التي تواجهها القارة الأفريقية، بحيث نحرز التقدم بشكل جماعي ونجد الحلول الملائمة.

إن انتقال الدارسين في مختلف أنحاء القارة يجعلهم يتعرفون على المجتمعات والشعوب، فيكون لديهم تراكم للمعارف الكثيرة. وسوف يؤدي ذلك لأن يزول كل سوء للفهم ويتم التخلص من كل ما يعوق التفاهم. ونحن في حاجة لأن نبدأ في بناء الثقة المتبادلة من خلال التواصل والتفاعل، ويعبر هذا عن الرؤية والمنظور الجديد الذي نحرص على أن نتطلع إليه. يجب أن نشرع في تأسيس جامعة أفريقية جادة يتم اختيار الدارسين فيها من القارة بأسرها. وأن يتخرج هؤلاء الدارسون وأن يعلموا الشعوب. سوف يمتلك الدارسون من خلال تعلمهم مع بعضهم البعض نظرة شاملة ومتسعة وبعيدة عن المنظور القطري الضيق، وسوف يبنون الثقة والعلاقات المتشابهة. من الممكن تحقيق ذلك، إذا ما كان التعليم عنصرا أساسيا في هذه العملية. لا نقول إنه سيحدث بدون مشكلات، ولكن من الممكن تحقيقه.

إذا كانت الأنظمة في بعض الدول الأفريقية لا تتغير، فلماذا نقف مكتوفي الأيدي حيال ذلك؟ لماذا لا نستمر في عملنا و نكتشف مؤسساتنا التي يمكن أن نطبق من خلالها ما نتطلع إليه؟ يجب أن نخلق أنماطا جديدة وتقاليد جديدة



وتجمعات جديدة، وأن نستمر في التحرك على جبهة التعليم. وعندما نتعرض لمشكلات فإننا سوف نسعى إلى حلها. علينا أن نرفع غصن الزيتون أمام السلطات والحكومات، ونعلن أننا لا نبتغي سوى حل المشكلات وتلبية لاحتياجات الجماهير. ويتأسس من خلال هذا المشروع تقليد روحي أساسي، يتمثل في أن التعامل مع الاحتياجات المعيشية للشعوب، يمكن أن يستهدف إلى جانب إيجاد نخبة في مستوى الدراسات العليا في الوقت نفسه. وسوف تتميز هذه النخبة بالشعور بالسعادة الفكرية عندما يروج أفرادها للمشاركة والتمثيل الحقيقي، وعندما يرتبطون بالحياة المباشرة للشعوب، وسوف تضطلع نخبة من هذا النمط بتحقيق احتياجات المجتمعات. ولهذا فإن تطوير برنامج للتعليم ينبغي أن يظل جزءا من الشبكة التي سوف نعدّها لدمج جهود المجتمع المدني في عملية التكامل الأفريقي. بل إنه يعد جزءا أساسيا يجب أن يأخذه المفكرون والمتقنون والذين يعملون بهذا المجال على عاتقهم. وينبغي أن يبدأ كل هؤلاء في الدعاية إلى هذا المشروع من الآن في البلدان المختلفة.

والمثير للدهشة أننا في أفريقيا لم نتمكن من بلورة أجندة فكرية خاصة، وعندما لا يكون للمرء أولويات فإنه يتبع أولويات طرف آخر. وليس لدينا التعليم الذي يؤدي إلى خلق الإنسان المتمتع بالثقة في النفس والقادر على أن يقول لا. وهذا شيء ضروري، ونحن في حاجة إلى خلق هذه النماذج البشرية، وأن يكون هناك أفريقي قوي و مجدد ومبدع وله جذوره العميقة، ولديه حوافز كثيرة تدفعه إلى أن يغير حياة الناس. هذا هو النموذج الذي نبغي تحقيقه حتى نصل إلى حلول لمشكلاتنا. دأبنا على اتباع أجندات الآخرين ولم نصل إلى نتيجة إيجابية. ويؤكد هذا على أننا في حاجة شديدة إلى خلق مجتمع من المفكرين والمتقنين الملتزمين حتى نملك مصائرنا في أيدينا.

## المناقشات العامة

عرض : عزة خليل

وأعقب للمداخلات السابقة حول البرنامج الدراسي المقترح فتح الباب للمناقشة العامة. وقد استجاب المشاركون إلى طلب منظمي الورشة بأن تتركز المناقشة حول بعض العناصر التي تيسر تطوير المشروع من خلال جمع الأفكار والمعلومات من الأقاليم المختلفة وتجميعها في صيغة متكاملة تعرض على الندوة العامة الممثلة لجميع الأقاليم الأفريقية، والتي ستعقد في شهر أغسطس، من أجل الخروج بخطة نهائية حول المشروع، يبدأ تطبيقها في كل الأقطار. وكانت هذه العناصر هي المعوقات التي تواجه المشروع، والتجارب السابقة في هذا الصدد على مستوى العالم أو على مستوى البلدان الأفريقية، ثم المقترحات المعبرة عن الأوضاع في بلدان المشاركين المختلفة. وسوف نعرض بإيجاز لأهم ما جاء حول هذه العناصر.

### (١) معوقات أمام تطبيق مشروع برنامج دراسي حول التكامل في الجامعات الأفريقية

عبر المشاركون عن قلقهم إزاء تحقق مثل هذا المشروع المعول إلى حد كبير على الجامعات التابعة للدولة، نظرا لصعوبات تعود جذورها إلى طبيعة الدول الأفريقية وعلاقتها بالمجتمعات. وكان غياب استراتيجية عامة تقود سياسات الدول الأفريقية من أهم الأسباب الداعية إلى هذا القلق، حيث إن هذا الأمر ينعكس على البحث العلمي والتعليم الجامعي بالضرورة. وتتمثل عشوائية الدول الأفريقية في مجال البحث العلمي - مثل غيره من المجالات - فيما يتم من إغلاق للمراكز البحثية المتميزة في بعض البلدان الأفريقية، ثم تأسيس مراكز أخرى جديدة بدون خطة محددة. وعبر عن ذلك أحد الحضور إذ قال: إذا لم تتوفر استراتيجية في مجال المصالح والمنافع والمستقبل ففي أي سياق يمكن للبحث العلمي والتعليم أن يتطور إلى ما ننشد من طموح؟

ويأتي في إطار ما سلف الوضع الديمقراطي في البلدان الأفريقية الذي يمثل عقبة أمام مثل هذه المشاريع التكاملية. فكما تدل التجارب السابقة، يخضع التعاون

بين البلدان الأفريقية، بما يتضمنه ذلك في مجال التعليم، إلى الخيارات السياسية من جهة وإلى مزاج الحاكم الذي يتبدل في كثير من الأحيان دون مبررات موضوعية. فتظهر برامج للتعاون، ثم تختفي بين بلدين جارين. ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتبار إذا عول على إدماج الجامعات -التابعة للدول في معظم الحالات- في إطار المشروع كما بدا من العرض. كما يمكن الإشارة إلى أن جامعات للقطاع الخاص لا يمكن أن تمثل أفضل النماذج التي يمكن توظيفها في مثل هذا المشروع. وانسحب الحديث عن الوضع الديمقراطي على الاقتدار إلى استقلال الجامعات عن السلطات الحاكمة في البلدان الأفريقية، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يخول للجامعات فرصة أخذ المبادرات التكاملية مع مثيلاتها في البلدان الأفريقية الأخرى. وإذا كانت السلطات الحاكمة تتجه إلى خارج القارة شمالاً أو غرباً، فإن ذلك يضع صعوبة في جدية توجه الجامعات أفريقياً.

وتحدث المشاركون في أن ضعف النظم التعليمية وتدهور مستواها في البلدان الأفريقية، إنما يمثل صعوبة أمام المشروع. وأرجع البعض هذا الضعف إلى تخلي الدول عن مسئولياتها الاجتماعية، وخاصة في مجال التعليم. وتمثل ذلك في عدم قدرتها أو عدم رغبتها في تمويل البنية الأساسية للتعليم. وهذا ينسحب على التعليم العالي والدراسات العليا. وفي ظل هذا التدهور يصعب على البنية الأساسية المتوفرة حالياً في مجال التعليم أن تؤسس نخبة علمية جديدة ذات فكر أفريقي جديد وإبداع في مجال حل مشكلات بلدانها.

وأوضح أحد المشاركين أن الجامعات الأفريقية تعاني من تاريخ نشأتها على يد القوى الاستعمارية، وما زالت تعاني من آثار ذلك، ولكن تختلف الدرجة من دولة إلى أخرى. وأضاف أن المعارف المحلية لا تدرس في الجامعات الأفريقية، ولا تدرس في معظم الجامعات العلوم الإنسانية والاقتصادية في الكليات العملية، وهو أمر هام حتى يكون الطالب الذي يدرس الطب مثلاً على دراية بمجتمعه وتاريخ بلاده. وأشار أحد الحضور إلى أن بعض مضامين المناهج المقررة في الجامعات أو في المستوى ما قبل الجامعي متناقضة مع مفاهيم التكامل. و يعني كل هذا أننا حتى نصل إلى البرنامج الدراسي الخاص بالدراسات العليا الذي نبتغيه فعلينا البدء من الصفر.

في سياق تدهور مستويات التعليم الأساسي أو العالي، لفت بعض المشاركون الانتباه إلى أنه في ظل تدهور القيمة الاجتماعية للعلم، وتدهور سمعة الجامعة

والجامعيين والبحث العلمي في المجتمعات الأفريقية، وضعف تأثير الجامعة في المجتمع، ليس من اليسير تطوير هذا المشروع بخطوات واسعة.

وأعرب بعض الحضور عن أن العمل على التكامل في المجال الرسمي هو مهمة الدول وليست مهمتنا، وأن الخلط بين ما علينا القيام به وما على الدول القيام به - ولن يقوم به سواها بصرف النظر عما إذا ما كانت تستطيع ذلك أو ترغب فيه- يكون بمثابة وضع للأحجار في العجلة منذ البداية. وبناء على ذلك فإن علينا كطرف من أطراف المجتمع المدني التركيز على ما يمكن للمجتمع المدني تحقيقه، تاركين مسألة إدماج مؤسسات الدولة في مشروعنا إلى المرحلة التي نكون فيها قادرين على التأثير في سياسات الدولة التعليمية، ونمتلك داخل الجامعات الرسمية من العناصر القوية القادرة على تغيير الأوضاع والمساهمة في اتخاذ القرار وفرض السياسات، وهو أمر قد يختلف بالطبع من بلد إلى آخر.

وأعرب بعض المشاركين عن تخوفهم من نقشي الروح المحلية في عقلية الباحثين والأساتذة الأفارقة، حيث بدأت تتغلب الرغبة في تنمية الذات المحلية على التوجه القاري. وانعكس ذلك على ما أطلق عليه مشارك بأنه تعصب وطني علمي، بل وصل في بعض الأحيان، إلى تعصب الباحث أو الأستاذ لمدينته. ودلل على ذلك بضرب مثل لأحد الأساتذة الجامعيين الذي ولد في مدينة بالجزائر وتلقى بها تعليمه الأساسي، ثم واصل تعليمه وحصل على درجة الماجستير والدكتوراه وقام بالتدريس في جامعة تقع في نفس المدينة. وتساءل للمشارك بناء على ذلك عن إمكانية شعور هذا الأستاذ بانتمائه القاري إذا كان يغيب عنه الانتماء الوطني.

ومن الصعوبات التي تواجه هذا المشروع أيضا هجرة الباحثين والأساتذة الأفارقة المتميزون إلى خارج أفريقيا، حيث تتوفر هناك فرص أكبر للحصول على شهادات وممارسة البحث العلمي. ودلل أحد المشاركين على ذلك من خلال الأرقام المرعبة المتعلقة بهذا النوع من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأشار أيضا إلى أن المراكز البحثية الكثيرة المتخصصة في أفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم في معظمها على الخبرات الأفريقية المهاجرة إلى هناك. وتعمل هذه المراكز على جذب المزيد من العقول الأفريقية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التهميش لأفريقيا. ويؤدي هذا النزيف المستمر إلى صعوبة تطوير نخبة علمية أفريقية ملتزمة بمشكلات أفريقيا. وعبر آخر عن الافتقار إلى قنوات قوية تمكن من

تواصل الباحثين الأفريقيين المتقاربين فكريا والمهتمين بحل مشكلات الواقع الأفريقي، وهو الأمر الواجب توافره من أجل تنمية مثل هذه النخبة.

ولفتت مشكلة تعدد اللغات المستخدمة في التعليم والكتابة العلمية داخل أفريقيا انتباه كثير من المشاركين. فبالنسبة للشمال الأفريقي هناك بلدان تستخدم في التدريس اللغة الفرنسية وبلدان تستخدم اللغة العربية، ولذلك فإن الدارسين في هذه الأقاليم عليهم أن يخضعوا لبرامج دراسية خاصة باللغة الإنجليزية حتى يمكنهم التفاعل مع الدارسين من جنوب أفريقيا مثلا. كما أن مشكلة اللغة تنعكس في ضيق فرصة اطلاع الباحثين والطلاب من البلدان الأفريقية المختلفة على إنتاج بعضهم البعض وعلى نتائج الدراسات المنجزة في البلدان الأفريقية المتنوعة، والأهم من ذلك صعوبة تعميم الإنتاج العلمي الأفريقي المتميز على مستوى القارة، وهو الخطوة الأولى في سبيل تأسيس معرفة حقيقية نابعة من أفريقيا.

وعبر الحضور عن أن إدراكهم لمدى ضخامة المعوقات التي يمكن أن توجد أمام برنامج دراسي حول المجتمع المدني والتكامل الأفريقي لطلبة الدراسات العليا، لا يعني عدم إيمانهم بأهمية هذا البرنامج كخطوة عملية وأساسية على طريق التكامل الأفريقي، ولا يعني أيضا التراجع عن البدء فيه. ولكن يعني ذلك أن تحدد خطوات المضي فيه بدقة وعلى أساس من المعرفة العميقة. واتفق المشاركون على ضرورة الأخذ في الاعتبار بأن البداية قد تكون متواضعة، ويعمل على تطويرها شيئا فشيئا. ويمكن البداية من خلال التركيز على المراكز البحثية أو بعض الأشخاص العاملين في الجامعات الأفريقية من المتبنين للفكرة، على أن يعمل هؤلاء على الدعاية لها والدفاع عنها وتطويرها، وأن يبدعوا بنشاطات متعلقة بالمشروع، على أن توجد آليات مستمرة للاتصال والتواصل فيما بينهم.

## (٢) تجارب متنوعة لبرامج التدريس المشترك على مستوى البلدان الأفريقية والعالم

جاءت في صدارة التجارب التي تم استعراضها في هذا الصدد التجربة الملهمة لجامعة أمريكا اللاتينية التي أنشئت منذ خمسة وثلاثين عاما. وقد حققت نجاحا واضحا إذ أصبحت إحدى الجامعات الأساسية، وهي تمثل نجاحا علميا وسياسيا أيضا. عانت بعد ذلك من مرحلة اضطراب ومشكلات ولكنها أصبحت الآن تلعب دورا هاما في إعادة بناء رؤية جديدة في النظام العالمي من وجهة نظر

أمريكا اللاتينية. ولم يرتبط البرنامج الخاص بهذه الجامعة على ثلاث أو أربع قضايا مثل قضية التكامل فقط، ولكنه أعد بشكل واسع النطاق بحيث يتضمن التفكير حول دور أمريكا اللاتينية بالنسبة للعالم. ولم يقتصر ذلك على الجانب المتعلق بالعلاقات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في النظام الاقتصادي العالمي فقط، ولكن أيضا على الجانب السياسي والجيو استراتيجي والجانب الثقافي بما يتضمن الموسيقى والسينما، وكان لهذه الجامعة في هذا السياق إنجازا كبيرا. وأسست الرؤية الواسعة عند إنشائها، لأن يغطي نشاطها كل هذه الأهداف، وبحيث تواجه التحديات والمشكلات المطروحة.

وكانت التجربة الثانية هي تجربة كوديسريا - مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا- في السنغال الذي تأسس منذ ثلاثين عاما. ومنذ تأسيس كوديسريا كان الهدف الأساسي في خططها هو إيجاد الجامعة الأفريقية التي تأخذ شكلا من أشكال المؤسسات التي تشبه جامعة أمريكا اللاتينية. ولكن المسألة لم تكن يسيرة بسبب مقاومة المانحين لهذا المنحى، ومن بينهم الأمم المتحدة، فقد كان هناك إجماع منهم على أن تكون الجامعة الأفريقية نسخة من الجامعة الأمريكية. وقد أدى ذلك إلى تدمير هذا الحلم تماما. والآن، فما زالت مسألة الدراسات العليا والتعليم الجامعي مطروحة في جدول أعمال كوديسريا. وفي هذا السياق صممت كوديسريا الدورات التدريبية الصيفية وبرامج منح صغيرة لطلاب الدراسات العليا الأفارقة لزيادة كفاءتهم في إعداد رسائلهم، إلى جانب بعض البرامج المتناثرة والتي يمكن أن تمثل نواة لمشروع أفريقي بالفعل، ولكن لم يتم تعميقه بعد بالقدر الكافي.

وأضاف المشاركون تجربة الجمعية العربية لعلم الاجتماع إلى تجارب التعليم المشترك. وتقوم هذه الجمعية بتنظيم دورة تدريبية صيفية، يقوم فيها طلاب الدراسات العليا من جميع البلدان العربية بمناقشة الخطط التي أعدها لرسائلهم. وأيضا مركز البحوث والدراسات العربية، وهو تابع لجامعة الدول العربية، والنسبة الغالبة من طلابه هم من الأفارقة وليس من الآسيويين. وجامعة سنجور بالإسكندرية، والتي معظم طلابها من الأفارقة. هذا إلى جانب معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية في الخرطوم، ومعهد الدراسات الأفريقية بالمغرب، ومعهد الدراسات الأفريقية في منطقة الشاطئ بالجمهورية الليبية. وجامعة أدرار بالجنوب الجزائري التي تجمع الطلاب الأفارقة، ولكن الدراسة بها تقتصر على الدراسات

الصحراوية، أو دراسات مقاومة التصحر. وقد عبر أحد المشاركين عن أن المنهج المعمول به في هذه الجامعة يشوبه بعض الجمود والافتقار إلى روح التجديد.

وأعرب الحضور من مصر عن توافر الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى المؤسسي وعلى المستوى الشخصي لكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن الأفريقي. وتم عرض بعض التجارب المتعلقة بهذا المجال. تتمثل التجربة الأولى وهي من القطاع الخاص في مركز دراسات المستقبل الأفريقي. وقد تضمن نشاط المركز دورات تدريبية للطلاب الأفارقة الموجودين في مصر. وكان الهدف من ذلك هو نشر ثقافة جامعة بين هؤلاء الطلاب، إلى جانب إذابة جليد سوء الإدراك الذي يشوب العلاقة بين شمال أفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويهدف المركز أيضا من خلال عملية النشر إلى تعريف المجتمع المصري بأفريقيا التي قد لا نعرفها.

أما التجربة الثانية فهي تجربة برنامج الدراسات الأفريقية المصرية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وهي تتوفر لها إمكانية تلاقي الصعوبات التي قد تعترض العمل في المجال الخاص. وقد استمر البرنامج وتطور إلى محاولة استقطاب الطلاب من بلدان أفريقية مختلفة إلى داخل جامعة القاهرة، بعد أن كان العمل في التجربة الأولى مقتصرًا على الطلاب الموجودين بالقاهرة. واستطاع البرنامج جذب اهتمام باحثين من الشمال الأفريقي في بعض البرامج وإن كانت لم تأخذ شكل شهادات أو درجات علمية، ولكنها كانت في شكل دورات تدريبية متماشية مع أهداف البرنامج. وهناك برنامج آخر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول المجتمع المدني. ويهتم هذا البرنامج بنظريات المجتمع المدني والديمقراطية والمجتمع المدني في مصر والوطن العربي وعلى المستوى الدولي. ويمكن توظيف هذا البرنامج بإدخال عنصر المجتمع المدني والتكامل الإقليمي.

وكانت التجربة الثالثة متمثلة في معهد الدراسات والبحوث الأفريقية. وتقوم فلسفة المعهد بالأساس على التكامل في دراسة القارة ككل من كافة جوانبها. و سوف يبدأ العمل في المعهد بداية من العام القادم بنظام سلسلة الدبلومات المتخصصة، التي ربما يدخل في إطارها موضوع التكامل الأفريقي، إذا ما تم إدراجه في الخطة العلمية التي توضع سنويا للمعهد، ويمكن التوجيه بأن يدخل هذا الموضوع كعنصر أساسي فيها. وأوضح الأساتذة العاملون بالمعهد أن البرامج الدراسية على مستوى إعداد الطلبة للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه إنما تتضمن موضوعات التكامل الأفريقي والعلاقات الاقتصادية الأفريقية

والتجتمعات الإقليمية الأفريقية. هذا إلى جانب ما أنجز من خلال المعهد من رسائل حول أوضاع المجتمع المدني في البلدان الأفريقية المختلفة. ويوجد بمعهد للبحوث والدراسات الأفريقية وحدة خاصة وهي مركز البحوث الأفريقية. ويقوم هذا المركز بنشاط مع مؤسسات المجتمع المدني داخل مصر والبلدان الأفريقية الأخرى، وأسفر هذا النشاط عن إصدار التقرير الاستراتيجي الأفريقي الأول، والذي يعد الإصدار الثاني منه حالياً. وينظم المركز أيضاً ندوات تطبع أعمالها في كتب بالعربية عن موضوعات مثل الاتحاد الأفريقي والتحول الديمقراطي في أفريقيا.

وتأتي في هذا السياق أيضاً تجربة مركز البحوث العربية والأفريقية الذي يسعى إلى تقديم للباحثين الأفريقيين إلى الوسط الأكاديمي في مصر، كما يسعى إلى دمج وتفاعل عناصر الوسط الأكاديمي مع عناصر الوسط الثقافي، ونشطاء المجتمع المدني. ويعمل المركز أيضاً على تأصيل تقليد علمي ملتزم بقضايا المجتمع من خلال رؤية أفريقية وعربية، تتسع لتشمل مصالح "العالم الثالث" ومشاكله وأهدافه.

وكان من رأي أحد المشاركين أن مردود تجارب تبادل الطلاب والتعليم المشترك في الجامعات العربية الأفريقية محدود تاريخياً، وأنه لا توجد بها برامج هامة ومنظمة لتبادل الطلاب. وفي بعض الأحيان يتم تبادل الطلاب في بلدين متجاورين من خلال جامعة أوروبية، ونفس الشيء ينطبق على الأساتذة. وإذا وجدت فرص للتبادل في بعض الأحيان، فإن ذلك لا يتم بطريقة منهجية أو منتظمة. وأوضح مشارك آخر أن التبادل موجود ولكن في حدود معينة، وهو تبادل لدارسي الدراسات العليا بين بلدان الشمال الأفريقي العربية، في جامعات القاهرة والإسكندرية والخرطوم والجزائر بحكم المعرفة بلغة واحدة وهي العربية.

ونقل مشارك من تونس الوضع في بلاده فأعرب عن وجود برامج لتبادل الطلاب بين الجامعات التونسية وغيرها من الجامعات الأفريقية، ولكنه أوضح أنها مقصورة على مجالات الصيدلة والإعلام والزراعة. وأضاف أن الطلبة تتفرض بعد إنجاز الدراسات والحصول على الشهادة، ولا يؤدي هذا التبادل إلى مزيد من التواصل والحوار والتفاعل.

وأكد المشاركون أن المنح التي تمنح لتبادل الطلاب الأفارقة تركز على فروع علمية دون الأخرى بصرف النظر عن حاجة بلدانهم إلى مثل هذه التخصصات. وأعطوا مثالا على ذلك في التركيز على العلوم التطبيقية دون العلوم الإنسانية في



تونس ، والعلوم الشرعية دون غيرها بجامعة الأزهر في مصر. وهذا يؤدي إلى أن أصحاب الشهادات في هذه التخصصات إنما يمثلون بطالة مقنعة في بلدانهم، التي قد لا تحتاج لمثل هذه التخصصات.

وأشار أحد المشاركين من مصر إلى خطورة عشوائية توفير فرص دراسية للطلاب من البلدان الأفريقية دون الاستناد على إستراتيجية وأهداف واضحة لهذه العملية . وأوضح أن الإنفاق يتم على الطلاب دون دراسة جدوى علمية له. وتشكك المشارك فيما يحدث وإذا ما كان يعبر عن عملية تكاملية في القارة بين شمالها وجنوبها، أم أن الأمر يقتصر على تخريج أعداد تعود بعد ذلك إلى بلادها دون أي هدف أو أي متابعة. وأشار المشارك إلى أن دولا كبيرة مثل فرنسا وغيرها ربما لا تتفق أكثر مما تتفق بعض الدول العربية في مشروعات العمل على الصعيد الأفريقي، ولكن في الحالة الأولى تتوفر للدولة رؤية واضحة حول الهدف من ذلك الإنفاق، كما تتوفر آليات للمتابعة. ويصنف في مصر في بعض الأحيان ، وبسبب عدم إدراك المؤسسات التي يتعلم فيه الطلاب والعاملون بها لأهمية ما يقومون به من دور في التواصل الثقافي بين الشعوب، أن يكون ما تلقاه الطالب من معاملة سببا في أن يعود إلى بلاده ناقلا لصورة سلبية وشعور بأنه كان يعامل على أنه غريب.

وخلص المشارك إلى ضرورة التربية المزدوجة والمتبادلة بين الجامعة ونشطاء المجتمع المدني. بحيث يحصل نشطاء المجتمع المدني على التأهيل الأكاديمي، ويؤثرون في الأكاديميين بما لديهم من مفاهيم تكاملية للكوادر. وإلا ستظل الفجوة بين العمل الأكاديمي والبحث، ما يحدث في الواقع.

### (٣) مقترحات وتوصيات

أعرب المشاركون عن أن ما يمكن تنفيذه بالفعل لابد وأن يرتبط بما هو متوفر من موارد مالية وبشرية. ولكنهم أكدوا أن إطلاق العنان لطموحاتهم مسألة هامة لتحفيز المبادرة والإبداع وتعبئة الموارد أيضا. واتفقوا على أن يتم برمجة الخطوات في ضوء الواقع، والبدء مما هو ممكن. وعلى هذا الأساس أدلى المشاركون بهذه المقترحات:

- البدء بتأسيس شبكة للبحوث الأفريقية على مستوى كل بلد من البلدان الأفريقية وعلى مستوى القارة تستهدف الوصول إلى قاعدة معلومات للإنتاج العلمي

في أفريقيا. وتتكون من مراكز للاتصال في العواصم الأفريقية المختلفة. ويقوم كل مركز بتجميع المعلومات حول مراكز الأبحاث والهيئات العاملة في مجال البحث والبحوث المنجزة وبيانات حول النظام التعليمي المطبق في هذا البلد. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بأمثلة من التجارب الناجحة في ذلك في أنحاء كثير من العالم. ومن المفيد إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لهذه الشبكة، مما ييسر لطلاب الدراسات العليا والباحثين في البلدان الأفريقية المختلفة الاستفادة مما توفره من معلومات، كما ييسر عليهم الاتصال والتفاعل مع بعضهم البعض.

- مشروع لمراجعة مجمل الإنتاج العلمي والبرامج التعليمية التي تدرس في الجامعات الأفريقية، بل وفي المستوى ما قبل الجامعي، والوقوف على ما قد يتخللها من أفكار وموضوعات مضادة لفكرة التكامل أو مغرقة في القطرية أو يشوبها التعصب الوطني. وهذا ما يعطي مصداقية لبرنامج دراسي حول التكامل الأفريقي يتعاطى ويتفاعل مع ما هو قائم بالفعل من إنتاج علمي. أما إضافة برنامج جديد إلى جانب البرامج الأخرى المتعارضة مع الأفكار التي نحاول أن ننشرها، فإنه أمر عديم الجدوى.

- تأسيس لمشروع ترجمة متبادلة. فمن الملاحظ أن التركيز على المعاهد والمراكز والجامعات التي تعطي درجات الماجستير والدكتوراه فقط، يعطي نتائج لن تثمر إلا على المدى الطويل وتصطدم المحاولات في هذا السياق بعقبات متعلقة بطبيعة وسياسات الدول. ويمكن إضافة أساليب أخرى للوصول إلى التكامل الفكري والمعرفي على مستوى أفريقيا، ومنها ترجمة أعمال المفكرين الأفريقيين المؤثرين، والباحثين في المجالات المتنوعة إلى اللغات الأفريقية المختلفة. ويمكن من خلال ذلك اطلاع الباحثين والدارسين على الإنتاج العلمي من مختلف أنحاء القارة، وتعرفهم على الأوضاع المختلفة للبلدان الأفريقية. ودلل المشاركون على أهمية مشروع الترجمة في أنه يعمل على تأصيل نظرة أفريقية عن أفريقيا. حيث إن تعرف الباحثين الأفارقة على وجهات نظر وأعمال بعضهم البعض إنما يتم بصورة مباشرة من خلال وجهة نظر طرف خارجي، وهو بحوث الجامعات الأوروبية أو في الولايات المتحدة الأمريكية. أما اطلاع الأفارقة على الإنتاج الأفريقي بصورة مباشرة فمن شأنه أن يغني التفاعل بينهم وينقي أذهانهم من التوجهات ووجهات النظر الغربية غير الموضوعية وغير المنشغلة أساسا بالهموم الأفريقية، والتي قد يتخللها بعض المفاهيم الاستعمارية أو التي تحط من شأن الإنسان الأفريقي

والإمكانيات والطموحات الأفريقية. كما أن ذلك سيعطي الباحثين الأفارقة ثقة في أنفسهم وفي تميز إنتاج القارة، مما يخلق قاعدة لمعرفة أفريقية حقيقية نابعة من أفريقية.

- التركيز على الدراسات الإنسانية والاجتماعية عند تصميم البرنامج الدراسي المزمع تطبيقه، حيث إنها تيسر تفاعلا أكبر بين الدارسين من بلدان ذات أوضاع اجتماعية مختلفة، وتعمل على فتح حوار بين الشعوب ومجال للتبادل الثقافي.

- الاهتمام بجذب الخبرات والعقول الأفريقية المتميزة التي هاجرت إلى خارج أفريقيا، وخصوصا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومحاولة إقناع هؤلاء بالمشاركة في هذه البرامج الأفريقية المشتركة، إذا لم يتيسر إقناعهم بالعودة إلى بلدانهم الأفريقية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إنجاح هذه البرامج وتمتع القارة بمواردها البشرية.

- أن يتضمن البرنامج الدراسي المزمع تطبيقه دراسة بعض من اللغات التي تستخدمها البلدان الأفريقية الأخرى مثل العربية أو الفرنسية أو السواحيلية على سبيل المثال.

- دراسة التجارب السابقة في مجال التعليم المشترك سواء على مستوى العالم أو على مستوى القارة، والوقوف على نقاط الضعف والقوة لها.

- التوجيه للجامعات الأفريقية بإيفاد بعثات تعليمية إلى بلدان أفريقية أخرى، مثلما يتم إرسال البعثات إلى بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية.

- إنجاز دراسة حول التشريعات في البلدان الأفريقية المتعلقة بمجال التعليم وهل تتماشى مع بعضها البعض، وحول تطور هذه النظم ومدى اتساقها من دولة إلى أخرى والميزات المتوفرة في الجامعات المختلفة في مختلف المجالات. وتتضمن الدراسة أيضا إمكانية قبول هذه النظم للبرامج المشتركة للتعليم. وما هي الهيئات الرسمية المختصة والتي يجب التفاوض معها بهذا الشأن.

- إنشاء دورية أفريقية تصدر باللغات المختلفة وتعمل على تجميع البحوث الجادة والهامة من مختلف البلدان الأفريقية.

ملاحق

## ملحق (١)

### قائمة المشاركين

#### ورشة عمل حول دور المجتمع المدني فى جهود التكامل الأفريقى

٢٧ - ٢٨ فبراير ٢٠٠٤

الأستاذ إبراهيم السورى (السودان - الإدارة الاجتماعية - الجامعة العربية)  
الدكتور إبراهيم النور (مدير مكتب الدراسات الأفريقية، الجامعة الأمريكية  
بالقاهرة)

الدكتور إبراهيم نصر الدين (مصر - معهد الدراسات والبحوث الأفريقية -  
جامعة القاهرة)

السفير أحمد حجاج (مصر - سكرتير عام الجمعية الأفريقية - القاهرة)  
الدكتور أحمد زايد (مصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة)

الأستاذ أحمد محفوظ البيه (موريتانيا - معهد البحوث والدراسات العربية)  
الدكتور آدم حبيب (جنوب أفريقيا - مركز المجتمع المدني)

الدكتور إمران فالوديا (جنوب أفريقيا - مركز المجتمع المدني)  
الدكتور بول أوبوكو - مينسا (جنوب أفريقيا)

الأستاذ حلمي شعراوي (مصر - مدير عام مركز البحوث العربية والأفريقية)  
الدكتور حسن وداعة (كبير الاقتصاديين - الاتحاد الأفريقى البعثة الدائمة  
بالقاهرة)

الدكتور حمدي عبد الرحمن (مصر - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة  
القاهرة)

الدكتورة سامية النقر (السودان - جامعة الخرطوم)

الأستاذة سلمى الجزائري (الجزائر - جامعة الدول العربية)

الدكتور سمير أمين (مصر - منتدى العالم الثالث - رئيس مركز البحوث  
العربية والأفريقية)

الدكتور عبد الملك عودة (مصر - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - برنامج  
الدراسات المصرية الأفريقية)

الأستاذة شهيدة الباز (مصر - خبيرة تنمية - مركز البحوث العربية  
والأفريقية)

الدكتور عبد الناصر جابي (الجزائر - مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية)

الدكتور عبد الرحمن عوض (مصر - مدير المركز العربي الأفريقي للاستشارات)

الأستاذ عبد الغفار شكر (مصر - نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية)

الدكتور عروس الزبير (الجزائر - مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية)  
الأستاذة عزة خليل (مصر - مركز البحوث العربية والأفريقية)

الدكتورة عواطف عبد الرحمن (مصر - كلية الإعلام - جامعة القاهرة)  
الدكتور فرج عبد الفتاح فرج (أستاذ بمعهد الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة)

الدكتور مامو موشيه (جنوب أفريقيا - مركز المجتمع المدني)

الدكتور محمد إبراهيم منصور (مصر - جامعة أسيوط)

الدكتور محمد عاشور (مصر - معهد الدراسات والبحوث الأفريقية - جامعة القاهرة)

الدكتور مراد غالب (مصر - رئيس المنظمة تضامن الشعوب العربية الأفريقية)

الدكتور مصطفى التير (ليبيا - جامعة الفاتح)

الأستاذ مصطفى مجدى الجمال (مصر - مركز البحوث العربية والأفريقية)

الأستاذة مروة الدالى (مصر - مركز خدمات التنمية)

الدكتور منصف وناس (تونس - جامعة تونس)

## ملحق (٢)

### جدول أعمال ورشة العمل حول دور المجتمع المدني في جهود التكامل الأفريقي ٢٧ - ٢٨ فبراير ٢٠٠٤

اليوم الأول : الجمعة ٢٧ فبراير ٢٠٠٤

تسجيل	٩,٣٠ - ٩,٠٠
الافتتاح وتقديم المشروع	١٠,٣٠ - ٩,٣٠
رئيس الجلسة: د. سمير أمين (مصر)	
متحدثون:	

- د. آدم حبيب : مركز المجتمع المدني بجامعة ناتال - جنوب أفريقيا.
- الأستاذ حلمي شعراوي : مركز البحوث العربية والأفريقية.
- د. مامو موشيه: برنامج المجتمع المدني والتكامل الأفريقي.

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ : الجلسة الأولى: مداخلات افتتاحية حول تجارب  
التكامل الأفريقي ودور المجتمع المدني.  
رئيس الجلسة : د. آدم حبيب (جنوب أفريقيا)

- متحدثون:
- د. مراد غالب
  - الأستاذ إبراهيم السوري
  - د. سمير أمين

١٢,٤٥ - ١٢,٠٠ : استراحة

١٢,٤٥ - ١٤,٠٠ : الجلسة الثانية: المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا:

رؤية من الشمال الأفريقي

رئيس الجلسة: د. إبراهيم منصور (مصر)

متحدث : د. حمدي عبد الرحمن

مناقشات

١٤,٠٠ - ١٥,٠٠ : استراحة غداء

١٥,٠٠ - ١٧,٣٠ : الجلسة الثالثة: تعقيبات المشاركين (من تجارب الدول

المختلفة)

رئيس الجلسة : د. مصطفى التير (ليبيا)

متحدثون:

اليوم الثاني: السبت ٢٨ فبراير ٢٠٠٤

٩,٣٠-١١,٠٠ : الجلسة الأولى:

رئيسة الجلسة: د. سامية النقر (السودان)

نماذج لتنمية المهارات والمعارف حول التكامل الأفريقي

الأستاذ: إمران فالوريا

التدريب على مستوى القارة لطلبة درجة الدكتوراه: كيف نبدأ

هذا التقليد

د. مامو موشيه

مناقشات

١١,٠٠-١١,٣٠ : استراحة

١١,٣٠-١٣,٣٠ : الجلسة الثانية: تنمية دور الجامعات ومراكز البحوث

في التكامل الأفريقي.

رئيس الجلسة: د. إبراهيم نصر الدين (مصر)



**متحدثون:**

- د. أحمد زايد
  - د. أم حبيب
  - د. عبد الناصر جابي
- مناقشات**

استراحة غداء ١٣,٣٠-١٤,٣٠

١٤,٣٠-١٦,٣٠ الجلسة الثالثة: تنمية دور شبكات المجتمع المدني والمنظمات

الشعبية في التكامل الأفريقي

رئيس الجلسة: د. عروس الزبير (الجزائر)

**متحدثون:**

- أ. عبد الغفار شكر
- أ. شهيدة الباز
- د. منصف وناس

١٦,٣٠-١٧,٣٠ الجلسة الرابعة: خطة عمل مستقبلية

**متحدثان:**

- أ. حلمي شعراوي
- د. مامو موشيه

**مناقشات**

## قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧ - ٢٠٠٤

١. فؤاد مرسى، مصير للقطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة للطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدي عامل : أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. محمد عبید غباش ، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة مواراة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهللى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويسل بنين، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١.

- ترجمة أحمد صائق سعد، ١٩٩٢
٢٠. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى - حركة التحرر الوطنى الفلسطينى فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢ .
٢٢. لىلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢ .
٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز للبحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢ .
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣ .
٢٦. دارام جاي ( تحرير )، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣ .
٢٧. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤ .
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤ .
٢٩. نادبة رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤ .
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤ .
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤ .
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤ .
٣٣. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤ .
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤ .
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤ .
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤ .
٣٧. صائق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥ .
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥ .
٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى،

- مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الألب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٥. جويل بنين، زكارى لوكممان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥١. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٢. محمد أبو مندور وآخرون، الإفكار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٤. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ

- الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٦. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٧. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٨. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٩. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الحميد حواس وآخرون، الماثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦١. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٩.
٦٢. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٣. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٥. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٦. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٧. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٨. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٦٩. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية -

- عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧٠. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧١. جرّدا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية في مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
٧٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٣. حلمى شعراوى، أفريقية في نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٧٤. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٨. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٩. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. فيتينو بيكيلي، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٢. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى

- ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٤. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٥. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الثالثة - مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٧. أكيكى بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. يسرى مصطفى (تحرير)، للمجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩١. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٢. د. عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية - الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٤. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٥. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٧. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مديولى، ٢٠٠٣.
٩٨. عبد الحميد حواس، أوراق فى الثقافة الشعبية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٠. منحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربى، نشر مشترك مع مكتبة مديولى، ٢٠٠٣.
١٠١. طايح أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أنيس أبابا)، ومركز للمحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٢. فخرى ليبب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ٢٠٠٣، ١٩٦٥.
١٠٣. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٤. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدايل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. أحمد برقوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن



- العربي، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
١٠٨. رمسيس لبيب (تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٩. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة في الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١٠. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة في مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١١. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٢. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى ولستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث، ٢٠٠٤.
١١٣. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٤. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوبى أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. هاين ماريز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار مدبولي.
١١٦. د. أحمد زايد - د. عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر.

## كراسات المركز

- ١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
- ٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
- ٣- أشرف حسين ، بيلوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

- ٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية في كتابات ناصرية، ١٩٨٩
- ٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
- ٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيرسترويكافى عيون الآخرين، ١٩٩٠
- ٧- نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى
- ٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
- ٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
- ١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
- ١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
- ١٢- أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
- ١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
- ١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
- ١٥- عريان نصيف (تحرير)، التشريع للتعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
- ١٦- محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، فى مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
- ١٧- ملحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
- ١٨- كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
- ١٩- سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
- ٢٠- محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعي العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار ، ٢٠٠٤.

## كراسات كوديسريا

- ١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١، .
- ٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانات ، ١٩٩١.
- ٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا ، ١٩٩٣.
- ٦- م . مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا .
- ٧- ثانديكا مكنداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .
- ٨- مومار ديوب، ممانوديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ١٠- سليمان بشير ديانى، المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٤- تادى أكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
- ١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
- ١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
- ١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
- ١٩- تشيكلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
- ٢٠- سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

## سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### أ- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية .

- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
- ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات وما بعدها.
- ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
- ٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
- ٩- الأخلاقيات والمساواة فى الخدمات العامة الأفريقية.
- ١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
- ١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
- ١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .
- ب- سلسلة للتنمية بالمشاركة
  - ١- دراسة حالة فى ناميبيا.
  - ٢- دراسة حالة فى لونغندا.
  - ٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
  - ٤- للمبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
  - ٥- دراسة حالة فى جامبيا.
  - ٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.
- ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية
  - ١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
  - ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
  - ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
  - ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
  - ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
  - ٦- إدارة المشروعات الصغيرة
  - ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
  - ٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى فى منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

- ١- نشرة البحوث العربية  
من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر ٢٠٠٣ - مارس ٢٠٠٤.
- ٢- نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.
- ٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير - مارس ٢٠٠٢.
- ٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثاني-أكتوبر ١٩٩٦.
- ٥- نشرة منتدى العالم الثالث بداركار:  
العدد الأول يوليو ١٩٩٦ - العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
- ٦- نشرة المنتدى العالمي للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.
- ٧- نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أوسريا)، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

### تحت الطبع

١. النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر
٢. المياه.
٣. المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.
٤. التعليم العالي والتنمية.
٥. سنوات اليسار في مصر.
٦. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٧. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٨. المرأة في القطاع غير الرسمي.
٩. الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.



**Civil Society, its role in African Integration Proceedings of  
Cairo workshop 27-28 Feb 2004.**

**Editors: Prof. Hamdy Abdel Rhaman- Azza Khalil**

**Arab and African Research Center**

**8/10 Matahaf El Manial- Manial- Cairo**

**Tel- Fax: 3620511**

**Email: [arc@ie-eg.com](mailto:arc@ie-eg.com)**

**Website: [aarcgypt.org](http://aarcgypt.org)**

**Arab & African  
Research Center  
Cairo**

**Center of Civil Society  
University of Natal  
Durban**

**Civil Society  
Its Role In African Integration  
Proceedings of Cairo Workshop  
27-28 Feb- 2004**

**Editors:  
Hamdy Abdel Rahman  
Azza Khalil**







## فى هذا الكتاب

التقى باحثون من شمال وجنوب أفريقيا لمناقشة دور المجتمع المدنى فى جهود التكامل الأفريقى. وبلورت المناقشات بعض الأفكار والاتجاهات حول الموضوع. وكان من بينها أن فشل التجارب السابقة للتكامل إنما يرجع جزئيا إلى اقتصرها على العلاقات الدولية والاتفاقات الرسمية التى لم تنعكس على حياة الأفراد بصورة ملموسة. وبرز فى النقاش أن التكامل الأفريقى فى سياق استراتيجية للتنمية تخدم مصالح الشعوب الأفريقية لن يكون إلا بإيمان الفئات الواسعة من المجتمعات بضرورة التكامل لتحقيق أهدافها، وحركتها الساعية إلى ذلك فى فضاء ديمقراطى حر.

Bibliotheca Alexandrina



0466334

Arabian Research Center

University of Natal - Center of Civil Society (Durban)

Civil Society and Its Role in African Integration

Edited by: Dr. Hamdy Abdel Rahman - Azza Khalil